الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد دراية ـ أدرار

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

قسم العلوم الإنسانية

الرقم التسلسلي: .....

رقم الجرد: .....

أثر تحول التجارة العالمية على دول الحوض الغربي للمتوسط بين القرنين 15م - 16م.

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في التاريخ

تخصص تاريخ حديث ومعاصر

إعداد الطالب:

أبوبكر مخلوفي

إشراف الدكتور:

د. محفوظ رموم

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الصفة	الجامعة الأصلية
أ.د أحمد حمدي	رئيسا ومناقشا	جامعة ادرار
د. محفوظ رموم	مشرفا ومقررا	جامعة ادرار
د. ختير صافي	عضوا مناقشا	جامعة ادرار

نوقشت بتاريخ: 26 شعبان 1438هـ الموافق لـ 23 ماي 2017م.

السنة الدراسية: 1437- 1438هـ/2016- 2017م.

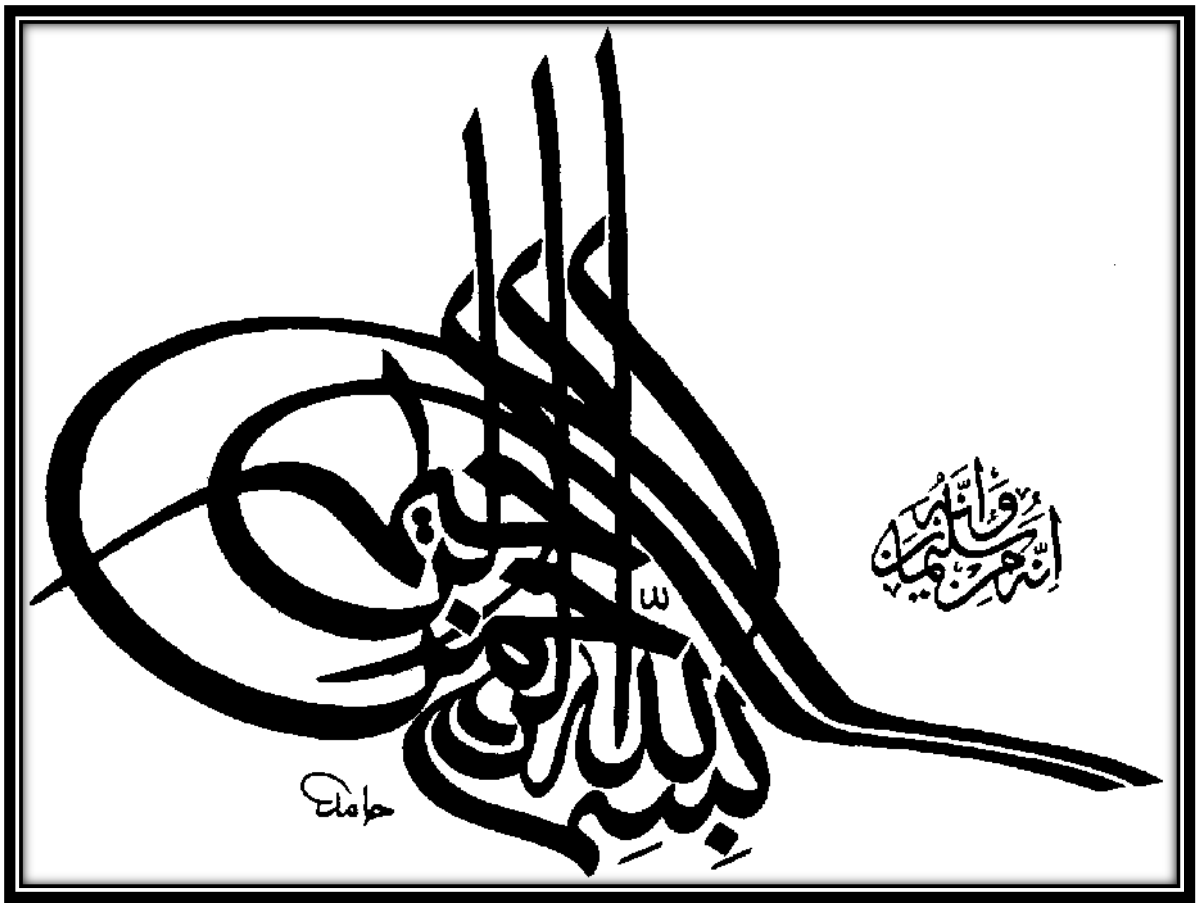
بسم الله الرحمن الرحيم
إنه من سليمان وإنه

أينما وُجدت تجارة رابحة..

فهناك حتماً من اتخذ قراراً شُجاعاً

بيتر دراكر

الإهـداء

إلى والديّ الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى كل إخوتي وأخواتي

إلى جميع الأصدقاء والأحبة

إلى كل الأساتذة الكرام

أهدي هذا الإنجاز العلمي المتواضع.

أبوبكر.

شكـــر وعرفان

أحمد الله وأشكره على توفيقه وهديه لي في إتمام هذه المذكرة.

وأُوجه خالص شكري بالدرجة الأولى إلى أُستاذي الفاضل " محفوظ رموم"

الذي احتضن هذا العمل بتوجيهاته ونصائحه العلمية.

وأسمى عبارات الشكر والإمتنان إلى من ساعدتني

في إنجاز هذا البحث "صباح".

وأتقدم بالشكر والتبجيل إلى جميع أساتذتي، جزاهم الله خيراً.

وخالص تحياتي إلى عمال المكتبة العمومية بأدرار.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر والثناء إلى كل من قدم لي الدعم والتسهيلات

متمنياً لهم دوام الصحة والعافية

إنشاء الله.

خطة البحث

مقدمة.

الفصل الأول: التجارة العالمية خلال القرن 15م بالبحر المتوسط.

المبحث الأول: التجارة الداخلية بممالك شمال إفريقيا خلال القرن 15م.

المبحث الثاني: الطرق والمراكز التجارية بالحوض الغربي المتوسط خلال القرن 15م.

المبحث الثالث: العلاقات التجارية الخارجية لشمال إفريقيا خلال القرن 15م.

الفصل الثاني: التجارة الدولية أوائل القرن 16م باتجاه المحيط الأطلسي.

المبحث الأول: التغيرات الحضارية لضفتي المتوسط أواخر القرن 15م.

المبحث الثاني: الكشوفات الجغرافية الإيبيرية أواخر القرن 15م.

المبحث الثالث: الجهود البرتغالية لتحويل التجارة العالمية في مطلع القرن 16م.

الفصل الثالث: أثر تحول التجارة العالمية خلال القرن 16م على ضفتي البحر المتوسط.

المبحث الأول: انعكاسات تحول التجارة العالمية على الضفة الأوروبية لغرب المتوسط.

المبحث الثاني: نتائج تحول التجارة الدولية على الضفة الإفريقية للمتوسط.

المبحث الثالث: أثر تحول التجارة العالمية على العلاقات الدولية بالبحر المتوسط.

خاتمة.

ملاحق.

قائمة المصادر والمراجع.

فهارس.

مقدمة

I- التعريف بموضوع البحث:

تحتل التجارة العالمية موقعاً أساسياً في منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية، وتشكل مقدمة لها، وفي نفس الوقت تعتبر نتيجة للتقسيم الدولي للعمل، فقد سلكت في مسار تطورها التاريخي، الطريق من الصفقات التجارية الخارجية المنفصلة، إلى التعاون التجاري الاقتصادي الواسع النطاق، والطويل الأمد. وفي ظل تطور وسائل النقل ونشوء مراكز وسيطة في العملية التجارية، يكتسب التبادل الدولي أهمية متزايدة، ويتخذ أشكالا وأساليب جديدة لم تكن معروفة من قبل.

اكتسب البحر المتوسط هذه الخاصية التجارية، كونه منطقة حضارية ترعرعت على ضفافه حضارات راقية " أمازيغية، يونانية، فينيقية، رومانية، عربية إسلامية"، وكونه منطقة جيواستراتيجية يتحكم عبر مداخله في خطوط الملاحة البحرية الداخلة إلى الحوض عامة، سواء تلك القادمة من الأطلسي وإفريقيا الغربية عبر مضيق جبل طارق، أو تلك القادمة من البحر الهندي والأحمر عبر خليج السويس، وبذلك أصبح طريقا عالميا للتجارة والعبور الدوليين بين أجزاء العالم القديم في العصرين القديم والوسيط، وبينها وبين العالم الجديد في العصر الحديث.

في نهاية العصر الوسيط، وبالتحديد في القرنين 14 و15م، زادت الخصوصية التجارية للحوض الغربي للمتوسط، جراء إغلاق العثمانيين للحوض الشرقي منه، مما سمح لإمارات شمال إفريقيا أن تبرز كنقاط أساسية بالمتوسط في حركة التجارة العالمية، خاصة وأنها معبر لتجارتي الشرق وإفريقيا جنوب الصحراء، وبذلك احتكرت هذه الدول عملية التبادل التجاري، وأصبحت بمثابة الوسيط (السمسار) والمتحكم الأساسي في هذه المنظومة العالمية.

شهد الفضاء المتوسطي مع نهاية القرن 15م وبداية القرن 16م، تطوراً مزدوجاً على المستوى التقني والحضاري، فدور الوسيط الذي كان يلعبه بين الضفتين، وبينهما وبين الشرق الأقصى، على الرغم من أنه أصبح هامشياً في النظام العالمي الجديد للمبادلات التجارية العالمية، إلا أنه صار له دوراً بارزاً في سياق الصراع الحضاري بين الإمبراطورية العثمانية والقوى الأوربية، من أجل السيطرة على مناطق النفوذ ذات الأبعاد الإستراتيجية، وقد انكشف هذا الواقع الجديد للمجال المتوسطي، نتيجة الإختلال التدريجي الذي حصل بين ضفتيه في ميادين الحداثة السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية، لفائدة الجانب الأوربي، بينما كان الشمال الإفريقي يقبح مكبوحاً تحت ثقل التقاليد الاجتماعية والصراع على السلطة.

فبين عالم أوروبي، يعيش نهضة حضارية دفعته إلى الإحاطة الملاحية على رأس الرجاء الصالح واكتشاف العالم الجديد، وعالم شمال إفريقي، يتخبط في نزاعات داخلية دفعته إلى الإنهيار، تحولت التجارة العالمية إلى المحيط الأطلسي، وضعفت مساهمة الميدان المتوسطي فيها.

وهكذا، ونظرا لما لهذا التحول من انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على ضفتي المتوسط، فإننا حاولنا رصد أهم الآثار السياسية والاقتصادية على كل ضفة من ناحية، وعلى دينامكية العلاقات الدولية (الأورومتوسطية) من ناحية أخرى. ومن هنا جاء عنوان هذه الدراسة:

أثر تحول التجارة العالمية على دول الحوض الغربي للمتوسط بين القرنين 15م – 16م.

II– أهمية موضوع الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في الكشف عن جانب هام من جوانب تاريخ شمال إفريقيا في الفترة الإنتقالية، من العصر الوسيط إلى العصر الحديث (نهاية القرن 15 وبداية القرن 16)، وهو الجانب التجاري، ذلك أن جل الدراسات التاريخية المغاربية التي اهتمت بتاريخ المنطقة في هذه الفترة، ركّزت أكثر على الجانب السياسي، أما الجانب الاقتصادي، وتحديدا التجارة، فإنها لم تدرسه بالشكل المطلوب والكافي، وإن وجدت دراسات، فإنها تناولت الموضوع من وجهة واحدة، أي أنها تطرقت للتجارة الداخلية وما يرتبط بها من نظم وأساليب وأحداث، وأهملت التجارة الخارجية أو العالمية ـ بشكل أدق ـ وما يتعلق بها من أحداث وتغيرات كان لها دور كبير في تحديد مسار تاريخ الحوض الغربي المتوسطي عامة، وشمال إفريقيا على وجه الخصوص.

وعليه فقد جاء اختيارنا لموضوع " أثر تحول التجارة العالمية على الحوض الغربي المتوسطي" من أجل الوقوف على تغير ميكانيزمات التجارة العالمية المتوسطية خلال القرن 15م، وما نتج عنها من تجاذب وتبعية أوروبية للضفة الجنوبية، بالإضافة إلى استخلاص أهم العوامل الداخلية والخارجية سواء المتراكمة منها أو الأنية، التي حفزت الإيبيريين أواخر القرن 15م على التنافس والإندفاع نحو كشف المجهول، بحثا عن سبل تخلصهم من التبعية التجارية للوساطة العربية والإيطالية من جهة، وتسمح لهم باحتكار التجارة العالمية وتحويلها من جهة أخرى. ومن خلال ذلك يمكننا معرفة واستقصاء أهم المؤثرات والإنعكسات السياسية والاقتصادية لتحول التجارة العالمية على منطقة الحوض الغربي المتوسطي خلال القرن 16م. وما يزيد من قيمة الموضوع التاريخية والعلمية، أنه تزامن مع عدة تغيرات وتطورات حضارية في منطقة المتوسط، خاصة سقوط القسطنطينية وبروز قوة الأتراك العثمانيين بالشرق، وسقوط الأندلس وظهور قوة الإيبيريين الإسبان في الغرب، وما نتج عن صراعهما من تحولات سياسية واقتصادية كان لها دوراً كبيراً في تعميق أثر تحول التجارة العالمية على منطقة الحوض الغربي المتوسطي.

III– دواعي اختيار الموضوع:

في الحقيقة، لم يكن اختيارنا للموضوع اعتباطيا، وإنما جاء نتيجة دوافع علمية وشخصية في آن واحد. نجملها كالآتي:

1- إن منطلق اختياري للموضوع، كان امتحان اجتزته السنة الماضية في تاريخ أوروبا مع الأستاذ المشرف، وتبين لي مدى شمولية الموضوع وحيويته خاصة وأنه يطرق تاريخ العلاقات بين ضفتي المتوسط.

2- رغم ميولاتي واهتمامي بتاريخ أوروبا ككل والمعاصر على وجه الخصوص، فقد استهوتني الأفكار التي يطرحها الموضوع، وكأن أحداث الفترة المعاصرة عبارة عن إسقاطات للفترة الحديثة، وهي كالتالي:

- التنافس الاسباني البرتغالي على مناطق النفوذ ⟵ التنافس الفرنسي الانجليزي على المستعمرات
- الصراع الإيديولوجي بين العثمانيين والإسبان ⟵ الصراع الإيديولوجي بين الو.م.إ و إ.السوفياتي
- كانت شمال أفريقيا عبارة عن إيالات عثمانية ⟵ كانت شمال إفريقيا عبارة عن مستعمرات فرنسية

3- إلى جانب هذا، فقد أردت معرفة مدى تأثير العامل الاقتصادي على توجيه العلاقات الدولية العالمية آنذاك، كونه العامل المسيطر اليوم.

4- كما أن المشرف ــ والحقيقة تقال ــ قد شجعني على اختيار هذا الموضوع، والعمل على مصادره.

IV– أهداف البحث:

أما بخصوص أهداف هذه المذكرة فنجملها في نقاط كالآتي:

1– التعرف على ديناميكية الحركة التجارية العالمية في البحر المتوسط، خلال القرن 15م، وما تعلق بها من طرق ومراكز ساهمت في حيوية المبادلات التجارية بمنطقة الحوض الغربي عامة، وشمال إفريقيا على وجه الخصوص.

2– إبراز مكانة شمال إفريقيا في المبادلات التجارية العالمية أثناء القرن 15م، من خلال تتبع حركة التصدير والاستيراد الدولية أولا، ثم دراسة العلاقات التجارية الخارجية للمنطقة مع أوربا والسودان ثانيا.

3– الوقوف على مجمل التغيرات الحضارية التي شهدتها ضفتي المتوسط أواخر القرن 15م، لمعرفة مدى ارتباطها بعملية تحول التجارة العالمية أوائل القرن 16م، خاصة بعد اكتشاف رأس رجاء الصالح.

4– تسليط الضوء على حركة الكشوف الجغرافية ومجرياتها، كمحطة انتقالية أساسية لتحول التجارة العالمية نحو المحيط الأطلسي.

5– التحقق من مرتكزات التجارة العالمية عبر المحيط الأطلسي بعد التحول، من خلال إبراز بعض المعطيات والمؤشرات التجارية الدالة على ذلك.

6- وأخيراً، معرفة مدى تأثر كل من ضفتي المتوسط بتحول التجارة العالمية أوائل القرن 16م، وارتباط ذلك بالتطورات والوقائع التي خيمت على العلاقات الأورومتوسطية خلال هذه الفترة.

V- إشكالية البحث:

إن الإشكالية المحورية التي أردنا التركيز عليها في هذا البحث، هي تقييم الأثار السياسية والاقتصادية الناجمة عن تحول التجارة العالمية خلال القرن 16م، في منطقة الحوض الغربي المتوسطي، وعليه هل كان تحوّل التجارة العالمية المؤثر الوحيد والمباشر، أم تزامنت معه وقائع وأحداث ساهمت في تغيير الأوضاع السياسية والاقتصادية لدول المتوسط ؟. وهل تأثرت العلاقات الدولية نتاج ذلك؟.

أما الأسئلة الفرعية، المكملة للتساؤل الرئيسي فهي: ما هو دور المراكز والطرق التجارية المتوسطية في إنعاش التجارة العالمية خلال القرن 15م؟. وكيف ساهمت التغيرات الحضارية لضفتي المتوسط أواخر القرن 15م في انقلاب موازين القوى بين الشمال والجنوب؟. وبالتالي، فيما تمثلت جهود الإيبيريين لتحويل التجارة العالمية والسيطرة عليها ؟. وما مدى تأثير ذلك على الساحة السياسية والبنية الاقتصادية لمنطقة الحوض الغربي المتوسطي خلال القرن 16م؟.

VI- الإطار الزماني للبحث:

يرتكز هذا البحث على دراسة الفترة الإنتقالية بين العصر الوسيط والعصر الحديث في تاريخ العلاقات بين ضفتي المتوسط، فقد اعتمدنا على القرنين 15م و 16م، كونهما يمثلان عهد انقلاب موازين القوى العالمية السياسية والاقتصادية في البحر المتوسط، فالسياسية تمثلت في سقوط القسطنطينية والأندلس، أما الاقتصادية فتمثلت في تحول التجارة العالمية نحو المحيط الأطلسي بعد اكتشاف رأس رجاء الصالح، وبذلك يكون القرن 15م و16م، هما قرنا التغيرات والتطورات الحضارية التي مهدت للوضع العام في منطقة البحر المتوسط طيلة العصر الحديث.

VII- منهج البحث:

وللإجابة على هذه الإشكاليات، اعتمدنا المنهج التاريخي من أجل سرد الوقائع والأحداث المتعلقة بالبحث، في شكل كرونولوجي يتماشى وطبيعة الظاهرة المدروسة. ونظرا لما تستوجبه كتابة التاريخ من تحليل وتعليل واستنتاج للربط بين المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد استعنا بأدوات التحليلي والمقارن والإحصائي من أجل استخلاص بعض النتائج من مصادرها العربية والغربية، ومقاربتها مع بعضها لإبراز الفوارق الحضارية الجوهرية بين الطرفين. وذلك حتى نتمكن من وضع البحث في سياق تاريخي موضوعي، يتناسب والدراسات الأكاديمية.

VIII- الصعوبات:

تعتبر الصعوبات والمشاكل، التي قد يواجهها أي باحث، في أي موضوع، من خصوصيات البحث العلمي، فهي تزيد من قيمته، أكثر مما تنقصه، خاصة في ما يتعلق باختيار الموضوع في البداية، ثم التردد أثناء مواجهة أول العراقيل، وهنا تكمن لذة البحث العلمي. ومهما يكن، فقد واجهتنا بعض الصعوبات منها:

- أن البحث في التاريخ الحديث وبالخصوص الجانب الاقتصادي فيه، أمر عسير، يحتاج إلى جهد كبير وتجرد كلي من الميولات الدينية والإيديولوجية، وبالإعتماد على مصادر قائمة على هاتيه النزعة، صعب علينا إنصاف المعلومة التاريخية.

- نقص ـ في حدود إطلاعي ـ الدراسة المتخصصة في الموضوع، والتي يمكن اعتمادها كمرجع، عدا بعض الإشارات المتناثرة في أمهات الكتب، مما جعلني أتلقى صعوبة في لملمة هذه المعلومات وتركيبها.

IX-الدراسات السابقة:

إلى وقت ليس ببعيد، لم يكن اهتمام المؤرخين والباحثين ـ خاصة الجزائريين ـ بتاريخ شمال إفريقيا الحديث، منصبا على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، حيث غلب على دراستهم الاهتمام بالجانب السياسي، وإهمال غيره من الجوانب، وإن كانت هناك دراسات تتعلق بالموضوع، إلا أن جلها لم تفرد التجارة بدراسة مستقلة، فهي إما أن تدرسها في إطار الاقتصاد عموما، وهو ما يقلص من مساحة وجهد البحث الخاص بها، وإن درست في موضوع مستقل فإنها تتناول كل دويلة من دويلات شمال إفريقيا على حدى، دون التعرض لها كنشاط يزاول في مختلف هذه الدويلات التي تشترك في العديد من المميزات والخصائص، وترتبط ثقافيا واجتماعيا. ومن جهة أخرى، لايتم ربطها بالمحيط الإقليمي المتوسطي والعالمي، على الرغم من أن شمال إفريقيا كان عنصرا فاعلا في التجارة العالمية والمتوسطية على وجه الخصوص يؤثر ويتأثر بأحداثها. كما أن التجارة ساهمت في صناعة الأحداث وتوجيه العلاقات بين ضفتي البحر المتوسط.

في الحقيقة لم نتوصل ضمن بحثنا إلى دراسة أكاديمية، تصب في نفس الموضوع مباشرة، لأن الموضوع في حد ذاته متداخل، ويجمع عدة جوانب. ورغم ذلك، تحصلنا على دراستين قريبتين من الموضوع، لكن بطرح آخر. فنشير أولاً، إلى مداخلة قيّمة للدكتور: فاروق عثمان أباظة، في ندوة "مصر وعالم البحر المتوسط عبر العصور" التي نظمها سمنار للدراسات العليا للتاريخ بكلية الآداب بجامعة القاهرة عام 1985م. كانت بعنوان: "**أثر تحول التجارة العالمية إلى رأس الرجاء الصالح على مصر وعالم البحر المتوسط أثناء القرن السادس عشر**". حيث اعتمد المؤلف على بعض وثائق أرشيف الشهر العقاري

بالإسكندرية، ومصادر عربية وغربية تعود لهذه الحقبة، وقد أفادنا في الرجوع إلى بعض هذه المصادر، وما يأخذ على هذا البحث، أن العنوان يوحي بتأثر منطقة البحر المتوسط ككل جراء تحول التجارة، ولكن المضمون يدرس مصر المملوكية فقط، بما فيها اليمن وعمان والحجاز والشام،. ونشير في الأخير أن هذه الدارسة مطبوعة عن دار المعارف.

أما الدراسة الأخرى، فهي رسالة ماجستير للطالب رابح أولاد ضياف، نوقشت بجامعة الأمير عبد القادر قسنطينة سنة 2003م تحت عنوان: "**الوجود البرتغالي في البحار الشرقية وأثره على البلاد الإسلامية خلال القرن السادس عشر**"، حيث كانت هذه الدراسة مستفيضة وشاملة، كما أنها لامست الجوانب السياسية أكثر من الاقتصادية. واهتمت بدويلات المشرق وبالخصوص الدولة العثمانية. وبالتالي، فإن اعتمادنا عليها لم يتعدى مجرد الإطلاع، حتى نتجنب التكرار.

كما هناك بعض الدراسات المغربية التي اهتمت بالموضوع، ولكن من جهة تحول الطرق الصحراوية تجاه الساحل الأطلسي وأثره على الوضع العام في المغرب، وهذه الدراسات هي عبارة عن مقالات أو إشارات في مقالات نشرت بمختلف المجلات المغاربية، واعتمدنا عليها في إثراء موضوعنا.

وعليه، فقد حاولنا في موضوع دراستنا الإلمام بمختلف جوانب تحول التجارة العالمية، بداية من واقعها في الحوض المتوسطي خلال القرن 15م، إلى أهم محطات الكشوفات الجغرافية التي نجم عنها تحول التجار العالمية أواخر القرن 15م، مع التعريج على أبرز التغيرات الحضارية بضفتي المتوسط والتي سبقت وساهمت في هذا التحول، وأخيراً أثر هذا التحول على ضفتي الحوض الغربي المتوسطي الشمالية والجنوبية من ناحية، وعلى العلاقات الدولية بينهما من ناحية أخرى خلال القرن 16م.

X–قراءة في المصادر والمراجع:

إعتمدنا في دراستنا على جملة من المصادر والمراجع، التي تحدثت بشيء من التفصيل عن جوانب من موضوعنا، وسنورد أبرزها:

1– المصادر:

– كتاب الحسن بن محمد **الوزان** المعروف بـ"ليون إفريقيا" (كان حيا سنة 1550م): "**وصف إفريقيا**" أصل الكتاب بالإيطالية، وترجم إلى عدة لغات منها العربية، على يد محمد حجي وآخرين، شكّل هذا الكتاب مصدرا أساسياً لموضوعنا: فهو يجيب عن مجموعة من تساؤلاتنا حول عبور الصحراء توضيحاً وتفسيراً. ويتحدث عن الطرق التي كانت تسلكها القوافل التجارية. ويرسم لنا صورة كاملة عن تحول الطرق الصحراوية نحو الساحل وما ترتب عن ذلك من عواقب وخيمة على الواقع التجاري والاقتصادي لشمال

إفريقيا. ومايزيد من أهمية وقيمة هذا المصدر أن صاحبه عاش لفترة في أوروبا، حيث كثيرا ما نجده يقارن أوضاع التجارة المغاربية وتقنياتها بما هو موجود في أوروبا. والكتاب في جزئين.

– كتاب **مارمول** كاربخال (كان حيا سنة 1571م): "**إفريقيا**"، ترجمة محمد حجي وآخرين، ورغم أن صاحبه نقل كثيراً عن الوزان، إلا أن هذا الكتاب يعتبر مصدراً هاماً للقرن 16م، خاصة الحملات الإسبانية على سواحل شمال إفريقيا، لأنه شارك في حملة شارلكان على تونس 1535م، وهو ما يجعل منه عنصر فاعل في أحداث هذه الفترة، لكن أهم ما يؤخذ عليه أنه يعبر عن وجهة نظر الطرف الإسباني بكل وضوح. ومع ذلك اعتمدنا عليه في كثير من المواطن، خاصة في الفصل الثالث. والكتاب في ثلاثة أجزاء.

– كتاب أبو عبد الله ابن محمد اللواتي المعروف بـ"**ابن بطوطة**" (توفي سنة 1377م): "**تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار**"، :حققه المنتصر الكتاني، وهو عبارة عن رحلة لصاحبه من فاس إلى عدة مناطق مختلفة من العالم آنذاك، وقد شملت مناطق من شمال إفريقيا وبلاد السودان، وبذلك ضمت إشارات كثيرة تخص موضوعنا، خاصة وأن ابن بطوطة كان بمثابة سفير للمرينيين في هاتيه المناطق، وهو ما جعله يدوّن مختلف الملاحظات، إضافة إلى مقارنته لما يشاهده بهذه البلدان من سلع وأسعار بما هو موجود بشمال إفريقيا، ويتحدث عن صفات بعض التجار ونظام القوافل والعلاقات التجارية مع بلاد السودان بالخصوص، ووضعية التجار المغاربة هناك. وقد اعتمدنا عليه في الفصل الأول.

ب– المراجع:

– كتاب "**المتوسط والعالم المتوسطي في عهد فيليب الثاني**": للمؤلف "**فرناند بروديل**" (1902م– 1985م) من أشهر المؤرخين الفرنسيين في القرن 20م ومؤسس مدرسة الحوليات. الكتاب عبارة عن أطروحة تتألف من حوالي 1300 صفحة مع الخرائط والصور، وقد ترجم لعدة لغات منها العربية على يد مروان أبي سمراء، وهو دراسة شاملة حول تاريخ البحر المتوسط، وأهميته الجغرافية والحضارية، والاقتصادية، حيث تناوله الكاتب على أساس أحد المؤثرات في العلاقات بين الضفتين، وقد أفادنا كثيرا في اسقصاء بعض المؤشرات والأرقام المرتبطة بهذه المنطقة خلال هذه الحقبة، وكذا تحليل ميكانيزمات هذه العلاقة وفهم طبيعتها التجارية بالخصوص.

– كتاب "**أوروبا من الفيودالية إلى الأنوار**": للمؤلف المغربي "**محمد حبيدة**"، استثمر الكاتب تجربة عشرين سنة من المحاضرات الجامعية بكليات الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط والدار البيضاء، وقد تابع في كتابه هذا مستجدات تاريخ أوروبا من خلال ترجمته لعدد من الدراسات التي تعرف بـ "التيارات الأوربية المعاصرة" في مجال البحث التاريخي، فقد حزا منحى التركيب الذي لا يخلو من الصعوبة. حيث أن هناك

خيطا رابطا يصل بين مختلف فصول الكتاب، وهو ما ساعدنا كثيرا في فهم تلك التطورات والتغيرات التي دفعت أوربا نحو الحداثة السياسية والاقتصادية.

- وهناك مجموعة من الكتب نجملها كالآتي: كتاب "**العلاقات التجارية للمغرب الأوسط من ق13م إلى ق16م**"، لـ "**لطيفة بشاري**"، وكتاب" **تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من ق13م إلى ق15م**"، لـ "**روبار برانشفيك**". وكتاب "**التكامل الاقتصادي والمبادلات التجارية بين المدن المغاربية خلال العصر الوسيط**" لـ"**فاطمة بلهواري**"، وهي عبارة عن دراسات جادة ومميزة، اعتمد مؤلفيها على مصادر ودراسات قيّمة مدعّمة بتحليلات وتعليقات، وأفادتنا كثيرا في فهم الوضعية التجارية بشمال إفريقيا خلال القرنين 15م و16م، وما يتعلق بها من مرتكزات ومنشآت قاعدية.

XI- خطة البحث:

لمعالجة هذا الموضوع، كان لزاماً علينا أن نعتمد على خطة تعتبر نواة هذه الدراسة، وعليه فقد قسّمنا محتوى الدراسة إلى ثلاثة فصول، ومقدمة، وخاتمة، ولفهم موضوع أثر تحول التجارة العالمية على الحوض الغربي المتوسطي خلال القرن 16م، والوصول إلى نتائج قيّمة، كان لابد لنا من معرفة واقع هذه التجارة العالمية قبل هذه الفترة، ولذلك خصصنا **الفصل الأول** للتجارة العالمية بالبحر المتوسط خلال القرن 15م، إذ ركزنا فيه على التجارة بشمال إفريقيا وكل ما يتعلق بها من آليات ونظم التبادل التجاري، وكذا المراكز والطرق تجارية بها، حتى نبرز مدى مساهمتها في بناء العلاقات التجارية الخارجية لشمال أفريقيا سواء مع بلاد السودان، أو مع دول جنوب أوروبا الغربية، ونبرز فيما بعد مدى تأثرها بتحول التجارة العالمية.

أما في **الفصل الثاني**، فقد تطرقنا إلى مسار تحوّل التجارة العالمية نحو الأطلسي أواخر القرن 15م وأوائل القرن 16م، بداية من أهم التطورات والتغيرات الحضارية لضفتي المتوسط، حتى يسهل على القارئ فهم الأحداث القادمة، ثم تناولنا الكشوفات الجغرافيا والتي جاءت نتاج تلك التغيرات الحضارية خاصة الأوروبية، إذ أبرزنا أهم محطات السباق الإسباني البرتغالي نحو مناطق النفوذ، ونتائج ذلك على الدولتين وعلى العالم، وأخيراً وقفنا على جهود البرتغاليين في السيطرة على التجارة الشرقية باعتبارها الأكثر رواجا في العالم آنذاك، وحتى تكتمل الصورة الواقعية لتحول التجارة العالمية، ختمنا هذا الفصل بمرتكزات التجارة العالمية في المحيط الأطلسي من خلال ذكر بعض المعطيات والإشارات التي تنم عن انتقال الثقل التجاري العالمي إلى هذه المنطقة.

أما **الفصل الثالث**، وهو لب الموضوع، وأحد أبرز فصول هذه الدراسة، فقد خصصناه لأثر تحول التجارة العالمية على ضفتي المتوسط خلال القرن 16م، خاصة من الناحية السياسية والاقتصادية كونهما

أولى وأكثر الميادين تضرراً من هذا التحول، فاستعرضنا في المبحث الأول: الانعكاسات السياسية والاقتصادية على الضفة الشمالية الأوربية خاصة إسبانيا والبرتغال باعتبارهما صانعي هذا الحدث، وربطنا ذالك بالوقائع الداخلية والإقليمية لمجالهما. أما في المبحث الثاني، فتطرقنا إلى أثر التحول على الضفة الجنوبية الإفريقية من الناحية السياسية والاقتصادية، خاصة تعرضها لذلك الغزو الإيبيري، الذي كان نتيجة حتمية للتغيرات العامة بمنطقة الحوض الغربي، وكيف عجل ذلك من سقوط الكيانات السياسية المحلية وتضرر هياكلها القاعدية التجارية. في حين تناولنا في المبحث الثالث، انعكاسات تحول التجارة العالمية وما صاحبها من أحداث، على العلاقات الدولية، وكيف أسهم ذلك في تغيير طبيعة هذه العلاقات، والدفع بها إلى درجة التأزم والتصارع، وكذا تغير أساليب التبادل التجاري.

وتثمينا للبحث، أنهيناه بخاتمة تمحورت حول مختلف النتائج والإستنتاجات التي توصلنا إليها في دراستنا. كما زودنا البحث بملاحق، وبيبلوغرافيا، إلى جانب فهرس للأعلام، وآخر للأماكن، وفهرس للموضوعات.

وأخيراً وليس آخراً، نتمنى أن نكون قد وفقنا في الإجابة على بعض الإشكاليات التي طرحناها، وما لم نجب عنه، يبقى مفتوحا للدراسات الأكاديمية الأخرى في مجال العلاقات بين ضفتي المتوسط.

الفصل الأول: التجارة العالمية خلال القرن 15م بالبحر المتوسط.

المبحث الأول: التجارة الداخلية بممالك شمال افريقيا خلال القرن 15م.

أولاً: عوامل ازدهار النشاط التجاري.

ثانياً: آليات ونظم التبادل التجاري.

المبحث الثاني: الطرق والمراكز التجارية بالحوض الغربي المتوسط خلال القرن 15م.

أولاً: المسالك والطرق التجارية.

ثانياً: المراكز والموانئ التجارية.

المبحث الثالث: العلاقات التجارية الخارجية لشمال إفريقيا خلال القرن 15م.

أولا: العلاقات التجارية مع السودان.

ثانياً: العلاقات التجارية مع جنوب أوربا الغربية.

عرّف ابن خلدون التجارة بقوله: "هي محاولة الكسب بتنمية المال، بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء"، ويحصل التاجر على الربح بتخزين السلعة وتحين فرصة غلاء الأسعار فيبيعها، أو يقوم بنقلها إلى بلد آخر تقل فيه هذه السلعة فيزيد ربحه، لذلك يعرف بعض الشيوخ التجارة بـ: "اشتراء الرخيص وبيع الغالي"[1].

ولتجارة شمال إفريقيا جملة من الخصائص تميزت بها في الفترة الممتدة من القرن 15م إلى القرن 16م، بناءاً على جملة من الأوضاع السائدة والتي ساهمت في التأثير بالنشاط التجاري، وذلك بإيجاد وإحياء المسالك والطرق التجارية والتي كانت تربط وتسهل عملية التبادل بين المراكز والمدن الاقتصادية، سواء الإفريقية منها أو الأوربية، ناهيك عن تلك العلاقات السياسية والتجارية التي كانت تربط ممالك شمال إفريقيا بالحضارات المجاورة لها، إما عبر الصحراء الكبرى مع بلاد السودان، أو عبر البحر المتوسط مع إمارات جنوب أوربا الغربية.

وقبل التطرق إلى هذين العنصرين من الضروري إلقاء نظرة عامة عن جوانب من التجارة الداخلية بممالك شمال إفريقيا خلال القرن الخامس عشر (15) ميلادي.

[1] ابن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ج7، مر: سهيل زكار، دار الفكر، لبنان: 2000 ص 494.

المبحث الأول: التجارة الداخلية بممالك شمال إفريقيا خلال القرن 15م.

عرفت ممالك شمال إفريقيا خلال الفترة الممتدة بين القرنين 14م و15م في الكثير من الأوقات حيوية في المبادلات التجارية وذلك رغم تدهور الأوضاع السياسية، حيث شهدت المنطقة اضطرابات وحروب كثيرة بعد سقوط الدولة الموحدية في المغرب الإسلامي 1212م، وسقوط المماليك البحرية في مصر 1382م، ومع ذلك ازدهرت الزراعة وكثر الإنتاج وتنوعت الصناعات والحرف، ونشطت التجارة الداخلية بين أقاليم شمال إفريقيا ومع أوربا وبلاد السودان.

فما هي عوامل ازدهار النشاط التجاري بممالك شمال إفريقيا خلال القرن 15م ؟ وإلى أي مدى استجابت النظم التجارية خلال هذه الفترة لمتطلبات الرقي التجاري ؟.

أولاً: عوامل ازدهار النشاط التجاري بشمال افريقيا:

لاشك أن أي ازدهار حضاري في أي بلد يتطلب توافر عدة مقومات تساهم في توفير الأرضية الخصبة، وبما أن التجارة هي إحدى المعالم الحضارية لتقدم البلاد ولاسيما ذات الموقع التجاري المميز، فمن الضروري الوقوف بتأني على الأبعاد الاقتصادية لها.

1- العامل الخارجي:

نتج عن سقوط القسطنطينية سنة 1453م بأيدي الأتراك العثمانيين، اضطراب التجارة بين الشرق والغرب، فبعد أن كان التجار الأوروبيون يسلكون الطرق البرية والبحرية عبر آسيا إلى أوربا عبر البحر الأسود والأناضول والمضايق، أصبح المرور بتلك الطرق أمراً صعباً، فضلاً عن سوء معاملة السلطات العثمانية للتجار الإيطاليين، وإغلاق البحر الأسود أمام تجارهم، الأمر الذي أدى إلى مغادرة قسم منهم إلى بلادهم، أما القسم الآخر، فقد اتخذ طريقاً عبر شمال إفريقيا[1].

كما أنّ تأخر وسائل الإنتاج في المدن الأوربية طوال العصور الوسطى، كان حافزاً لاتجاههم نحو الشرق من أجل الحصول على البضائع التي يحتاجونها، مقابل ذلك بدأ الإقطاع الأوربي بالتلاشي

[1] كلود كاهن، الشرق والغرب زمن الحروب الصليبية، ت:أحمد الشيخ، [د ط]، [د.د]، القاهرة: 1995، ص248.

تدريجياً، وتحول النظام الاقتصادي الأوربي من زراعي إلى تجاري في أواخر القرون الوسطى، ما دفع الأوربيون للتركيز على التجارة مع الشرق وإفريقيا[1].

2- الموقع االجغرافي:

كان لموقع شمال إفريقيا الجغرافي أثر إيجابي في حياتها الاقتصادية والسياسية، إذ يحدها من الغرب المحيط الأطلسي، ومن الجنوب بلاد السودان والصحراء الكبرى، أما من الشمال فيحدها البحر المتوسط والبلاد الأوربية، ومن الشرق البحر الأحمر، مما مكّنها من السيطرة بشكل واضح على منطقة حوض البحر المتوسط، فضلاً عن ذلك جعلها حلقة وصل بين تجارة الشرق والغرب في أواخر العصور الوسطى من جهة، وبين بلاد السودان والدول الأوربية من جهة ثانية، بالإضافة إلى ارتباطها ببلاد الشرق الإسلامي عن طريق رحلات الحج خاصة.

وبحكم هذا الموقع أصبحت التجارة المورد الرئيسي لممالك شمال إفريقيا، وذلك بفرض رسوم جمركية على البضائع التجارية الداخلة إلى موانئهم، الأمر الذي مكنهم من بسط نفوذهم على ثلاثة بحار هامة وهي: البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، ومدخل المحيط الأطلسي، وتكوين جملة من العلاقات التجارية مع معظم الإمارات الأوربية خاصة الإيطالية والإسبانية والفرنسية.[2]

3- سياسة الدولة:

عاشت شمال إفريقيا في الفترة الممتدة ما بين القرنيين 14م و15م، فترات متدبدبة تراوحت بين السلم والحرب، لذا عمد أمراء الدويلات إلى فرض النظام وبسط الأمن، بإنشاء مراكز للحراسة، وتموين المسافرين والتجار، وهو ما يكون قد ساهم في عودة الأمن لبعض المناطق التي كانت تعرف بأنها بؤراً للصوصية[3].

كان لسياسة المماليك الجراكسة أهمية كبرى في ازدهار تجارة مصر الخارجية، حيث عملوا على تشجيع حركة التبادل التجاري في الموانئ المصرية، بمنح التجار الأوربيين الكثير من الامتيازات الاقتصادية

[1] سعيد عبد الفتاح عاشور، بحوث ودراسات في تاريخ العصور الوسطى، دار الأحد (البحيري إخوان)، [د ط]، بيروت: 1975، ص131.

[2] فتحي سالم حميدي اللهيبي، فائز علي بخيت الحديدي: جوانب من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العصر المملوكي، ط1، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الموصل، العراق: 2014، ص111.

[3] محمد بن ساعو، التجارة والتجار في المغرب الإسلامي القرن 13- 15، إ: مسعود مزهودي، رسالة ماجستير في التاريخ الوسيط، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر- باتنة: 2013-2014، ص 13.

والتسهيلات الإدارية والضمانات القضائية، وحثهم على جلب بضائعهم إلى الموانئ التابعة لدّولة المملوكية، مقابل حصولهم على حاصلات الشرق، بالإضافة إلى تأمين الطرق التجارية من القراصنة، لضمان سلامة هذا النشاط.[1]

لجـأ حكام شمال إفريقيا إلى احتكار تجارة بعض السلع كالقمح والجلود لمدة معينة، خاصة مع أوربا، تجنباً للمجاعات وارتفاع الأسعار، والأزمات الفلاحية، ويمكن إدراج هذا الاحتكار في خانة حماية المنتوج الغذائي المحلي الضروري للسكان، خاصة وأن السلطة أشرفت على تنظيم التعاملات في الموانئ من تحميل وشحن وتحويل...، وتأمين الطرق ومعاينة قطاعها، وبناء الأسواق ووضع نظام (الحسبة)[2] لتأمينها. كما ساهمت هذه السلطات في ازدهار التجارة بطريقة غير مباشرة، جراء ما كان يصرفه المنضوون تحتها من أمول طائلة لاقتناء سلع الرفاهية من الخارج، وهو ما نشّط الحركة التجارية في المنطقة[3].

4- وفرة المنشآت التجارية:

المنشآت التجارية وتنظيماتها في هذا العهد، هي بمثابة مرآة عاكسة لحياة المدينة الاقتصادية وعنوان نشاطها التجاري والصناعي بل والاجتماعي، لما تحققه من منافع للتجارة والتجار، ومن أهم المنشآت التجارية التي توفرت عليها منطقة شمال إفريقيا خلال القرن 15م :

أ- الأسواق:

الأسواق هي مواضع تشتمل على ما يحتاجه الناس من سلع وبضائع قد تكون ضرورية أو كمالية، وهي المجال الذي تتم فيه العملية التجارية، وكانت الأسواق بشمال إفريقيا تتمفصل حسب نوعية البضائع التي تعرض فيها، أو حسب الحرف التي تزاول بها، كسوق الغزل وسوق العطارين وسوق

[1] سعيد عبد الفتاح عاشور، العصر المملوكي في مصر والشام، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة: 1976، ص، ص 296، 299.

[2] الحسبة: هي نظام يقوم على ضبط عمل الأسواق، والفصل في المنازعات التي تحدث بين الزبائن وأرباب المهن، ومراقبة السلع المعروضة والتأكد من مدى مطابقتها لمعايير السلامة. للمزيد ينظر: أحمد صبحي منصور، الحسبة دراسة أصولية تاريخية، ط1، مركز المحروسة، مصر: 1995، ص07.

[3] أوليفيا ريمي كونستبل، التجارة والتجار في الأندلس، تر: فيصل عبد الله، ط1، دار العبيكان، الرياض: 2002، ص- ص 180- 181.

الخضر والفواكه، وغالباً ما تجتمع الدكاكين والحوانيت في شارع رئيسي يجمع حرفاً متعددة أو متكاملة، لتسهيل قضاء حوائج المتسوق، لذلك كان يكنى الزقاق أو الدرب بنوع النشاط المزاول فيه[1].

وبشكل عام فقد تواجدت عدة أصناف من الأسواق خلال هذه الفترة، فمنها اليومية والتي كانت منتشرة في كل المدن سواء الزيانية أو المرينية أو غيرها، بحيث تباع فيها مختلف السلع والبضائع يومياً، بالإضافة إلى الأسواق الأسبوعية التي تنعقد بالقرب من المدن وفي القرى، وتنقسم إلى عدة أجزاء تسمى بالرحبة وتختص بسلعة معينة، وذلك في أيام ممتدة من الأسبوع، كسوق الجملة بإحدى حصون مليانة، يعرف بسوق الجمعة، وفي بعض المناطق تقام سوقان في يوم واحد لبعد المسافة وكثرة الناس الوافدين عليها.

أما الصنف الثالث فيعرف بالأسواق السنوية، وهو عبارة عن معارض تجارية تنظم سنوياً وتعرض فيها مختلف أنواع السلع والبضائع، كسوق "أديكيس"[2] الذي يجتمع فيه سكان الجبال المجاورة ويدوم خمس عشر يوماً، يبتاع فيه الناس البهائم والزبد والحديد والثياب...، وسوق بجزولة يدوم مدة شهرين كل سنة، ويتوافد عليه نحو عشرة آلاف تاجر أجنبي من بلاد السودان وغيرها، ويرتبط افتتاحه بالمولد النبوي الشريف[3].

وبالتالي، فإنّ أهمية الأسواق لاتقتصر في كونها مجالاً لتبادل السلع والمنافع، بل إنّها تعكس ذلك التفاعل الاجتماعي بين عناصر اجتماعية مختلفة، الأمر الذي جعلها محور العجلة التجارية على المستوى الداخلي والخارجي، لما تتوفر عليه من هياكل ومواد تجارية تعكس مدى ازدهار النشاط التجاري بهذه المناطق.

[1] فاطمة بلهواري، التكامل الاقتصادي والمبادلات التجارية بين المدن المغاربية خلال العصر الوسيط،[د ط]، منشورات الزمن، الرباط: 2010، ص87.

[2] أديكيس: مدينة في إقليم حاحا جنوب المغرب الأقصى، تشتمل على نحو 700 منزل، ويعيش بها عدد معتبر من اليهود، للمزيد ينظر: حسن الوزان، وصف افريقيا، ج1، تر: محمد حاجي ومحمد الاخضر، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت: 1983، ص 101.

[3] خالد بلعربي، الأسواق في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني، دورية كان التاريخية، ع6، دار ناشري، الكويت: ديسمبر 2009، ص 32.

ب- القيساريات[1]:

تباع في القيساريات الأقمشة بأنواعها كالحرير والكتان والقطن والصوف والعطور إضافة إلى التوابل، وقسم آخر مخصص لبيع الفواكه والخضراوات والمجبنات، ورحبات خاصة بالحبوب وأخرى لبيع الدواب والماشية، وجهة معينة تم تخصيصها لبيع الجواري[2].

والقيساريات عبارة عن مجموعة من المباني على هيئة رواق مغطى به عدة حوانيت ومصانع ومخازن، يشبه السوق العصري الكبير، وأشهرها قيسرية فاس التي تتوسط المدينة وتحتوي خمسة عشر زقاقا للدكاكين، وقيسارية تلمسان التي تحيط بها الأسوار، والدخول إليها من عدة أبواب تغلق ليلاً، وبداخلها مستودع توضع فيه السلع قبل عرضها للبيع، ودور وأفران وحمامات ودكاكين ومسجد وكنيسة ودير للرهبان، لأن التجار الأجانب يقيمون بها[3].

جـ- الفنادق:

الفندق بناية مركبة من عدة غرف للسكن حول ساحة مركزية، به مستودعات لتخزين البضائع ومكاتب القنصلية وموثق للعمليات التجارية، وعادة ما كانت هذه الفنادق تتوسط المدينة وفي بعض الأحيان في نواحيها، ويتألف مبنى الفندق من عدة طوابق تلتف حول صحن مكشوف في الوسط، ويخصص الطابق الأرضي لحفظ السلع والبضائع، بينما جعلت الطوابق العليا لسكن التجار.

كانت الفنادق المخصصة للأجانب تتمتع بحرية تامة، حيث نجد فيها كنيسة ومحلات خاصة وحمامات، ويمنع المسلمون من دخولها إلا لأسباب تجارية[4].

تعد الفنادق مؤسسة للتمثيل القنصلي والتجاري للقوى المسيحية، التي كانت تربطها علاقات تجارية مستمرة بممالك شمال إفريقيا، لذا فإن الهدف من فتح الفنادق في المدن والموانئ التي كان يرتادها

---

[1] القيسارية: تحريف لكلمة قيصرية ونسبة إلى قيصر روما بشمال إفريقيا الذي أمر ببناء مكان مسور تحفظ فيه السلع وتكون في مأمن خلال فترات الحروب، للمزيد ينظر: مارمول كاربخال، افريقيا،ج2، تر: محمد حجي وآخرون،[د ط]، دار المعارف، الرباط، المغرب: 1989، ص150.

[2] فاطمة بلهواري، المرجع السابق، ص89.

[3] مارمول، المصدر السابق، ص 125.

[4] صالح بن قربة وآخرون، تاريخ الجزائر في العصر الوسيط،[د ط]، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 54، الجزائر: 2007، ص 314.

التجار المسيحيون، لم يكن في حقيقة الأمر مقصوراً على توفير مكان لإقامة مريحة لهم، وإنما هو توفير مقرات دائمة ولائقة لكل الدول الصديقة التي أبرمت معها معاهدات للتبادل التجاري، والتمثيل القنصلي لتباشر منها إدارة مصالحها السياسية والاقتصادية، تحت رقابة الجمارك التي تتكفل بقبض المبالغ المفروضة على التجار الأوربيين وتمنحهم تأشيرة تسمح لهم بالتنقل في المدينة[1].

تقع الفنادق بصفة عامة خارج المدينة، وتشكل مع بعضها البعض مجمعاً يشبه مدينة صغيرة مغلقة أو رباطاً خاصاً بالأجانب، ففي تونس مثلاً كان مجمع الفنادق يقع خارج أسوار المدينة على بعد نصف ميل من باب البحر، وكان يتكون حين زارها "أدورن Adorne" في أوسط القرن 15م من فنادق الجنويين والبنادقة والفلورانسين والقطالونيين، أما في الإسكندرية فقد كانت الفنادق متفرقة ومن أشهرها فندق أهالي ناربون،كما كان لكل من مدينة سلا وقابس فنادق لإقامة التجار وبيع السلع،وكان بوهران فندق تابع مباشرة لملك أرغوان يسيّر من قِبل ممثل له[2].

وعليه يمكن القول أنّه قد ساهمت عوامل خارجية وأخرى داخلية في ازدهار النشاط التجاري الداخلي بشمال إفريقيا خلال القرن 15م، وجعلته أكثر تنظيما وحيوية مما كان عليه. ومن أجل مسايرة النمط التجاري العالمي القائم على حركية التصدير والإستيراد، رفع حكام شمال إفريقيا مستوى تحدياتهم الاقتصادية وأوجدوا نُظما وآليات تضبط وتتحكم في نسقية التبادل التجاري مع البلدان الأجنبية، وفي الداخل. فما هي آليات ونظم التبادل التجاري بمماليك شمال إفريقيا خلال القرن 15م؟

ثانيا: آليات ونظم التبادل التجاري بشمال إفريقيا.

تشكلت حركة التصدير والإستيراد في شمال إفريقيا نتيجة كثرة المبادلات التجارية مع البلدان الخارجية، ومن أجل ضبط ومراقبة عملية التعاملات، أوجدت السلطة آليات وأدوات ضرورية لتسيير هذه العملية كالعملة ونظام الصرف الذي يخضع للمكاييل والموازين، إلى جانب الضرائب.

[1] ناصر جبار، فنادق التجار المسحيين في الدولة الحفصية،[د ط]، جامعة الأمير عبد القادر ،قسنطينة، الجزائر: 2010، ص82.

[2] نفسه، ص- ص 84-85، و نعيم زكي فهمي، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب أواخر العصور الوسطى، مطابع الهيئة المصرية، القاهرة، 1973، ص 129.

I- العملة:

تعاملت دويلات شمال إفريقيا سواء الجركسية منها أو المغاربية، بالدنانير والدرهم، وبقيت هذه الأخيرة محتفظة بالكثير من المميزات التي ورثتها عن النقد الموحدي.

كان للدينار ببلاد المغرب تاريخه الخاص، وقد عثر الأثريون على دينار ذهبي زياني، ضُرب في تلمسان بلغ وزنه 4.57 غرام، وهو ما يؤيد قول ليون الإفريقي الذي عاش في القرن 16م، من أنه كان يساوي دوكا إيطالية وربع، وقد نشر "لافو la voix كشفاً لإثنين وثلاثين (32) دينار في الجزء الثالث من كتابه "catalogrie" ويتبين منه أن وزن الدينار عند بني عبد الواد يتراوح ما بين 4.48 غ و 4.58 غ وأن أجزاء الدينار هي النصف والربع والثمن، أما الدرهم فيزن حوالي 1.5 غ[1].

أما الدينار الحفصي فقد انقسم إلى: نصف دينار، ربع دينار، ثمن دينار، بالإضافة إلى الدينار أو "الدوبلون" الذي يعتبر العملة الرئيسية ويبلغ وزنه 4.72 غ، إضافة إلى الدرهم الفضي الذي بلغ وزنه 1.5 غ، وتمثل عشر قطع منه العملة الحسابية أي الدينار الصوري[2].

وبمقارنة بسيطة بين العملة الحفصية والزيانية، يتبين أن كلاهما استمرار للعملة الموحدية من حيث الخصائص: الشكل، الوزن، لكن هناك فروقات طفيفة، فالدنانير الحفصية أقرب إلى النموذج الموحدي ذلك أن وزنها يبلغ حوالي 4.75 غ، أما الدينار الزياني فوزنه بين 4.58 و 4.66 غ.

كانت النقود الذهبية هي النقود الرئيسية المتداولة في عهد المرينيين، وضرب منها الدينار المضاعف والدينار وأجزاؤه كالنصف والربع، غير أن المرينين غيّروا شكل الدينار من المربع إلى الدائرة، واحتفظوا بوزنه وهو 4.729 غ وينزل وزنه أحياناً إلى4.56 غ، أما الدرهم الفضي المريني فكانت له أجزاء كالقيراط والفلس المربع، وكان مثقال الذهب يساوي ستون (60) درهما كبيراً، وكان الدرهم

[1] لطيفة بشاري، العلاقات التجارية للمغرب الأوسط من ق13إلى ق16، [د ط]، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان: 2011، ص187.

[2] روبار برانشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15, ج1، تر: حمادي الساحلي،ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت: 1988، ص 73.

الفضي بمصر يساوي ستة دراهم من دراهم المغرب، أي أن الأسعار بمصر بلغت ثلاثة أضعاف الأسعار بالمغرب[1].

أما عن المعاملات النقدية، فقد كان الأوربيون يتعاملون في تلمسان على سبيل المثال بالعملة المغربية، سعياً وراء الحصول على كميات كبيرة من الذهب، وقد بدأت الجمهوريات الإيطالية تضرب السكة الذهبية منذ النصف الثاني من القرن 13م، كما ظهرت في "ميورقة" عملة ذهبية خلال القرن 14م، بينما بقيت أراغونة تستعمل العملة الذهبية المغربية حتى النصف الثاني من القرن 14م[2].

وما يمكن استنتاجه هنا أن الوحدة الاقتصادية لممالك شمال إفريقيا قد تجاوزت الصراعات السياسية، بدليل أن التعامل في كامل المنطقة كان يتم بعملة ذهبية (الدينار)، وعملة فضية (الدرهم)، وكانت قيمتها ثابتة أو متفاوتة نسبياً.

II- المكاييل والموازين:

إن وحدات الوزن (الرطل، الأوقية، القنطار، الربع، المثقال...)، والكيل (المد، القفيز، الصحفة، الوسق...)، هي وحدات يحدّدها العرف، وتختلف من مكان لآخر، وتتباين حسب طبيعة السلعة الموزونة أو المكيلة، بل إنها تختلف من حرفة إلى أخرى، وبسبب اختلافها من مدينة إلى أخرى، فإنه من الصعب إعطاء تدقيقات إحصائية حول قيمة هذه الأدوات خلال فترة معينة، ولم تستطع السلطات توحيد هذه الأنظمة رغم محاولاتها المتكررة.

1- المكاييل: استعملت المكاييل في بلاد شمال إفريقيا بشكل واسع، وأهم المكاييل المستخدمة:

أ- الوسق: يساوي ستون صاعاً، وهو أكبر المكاييل التي استخدمها المرينيون، وهناك من يذكرها باسم "الصَحْفة"، ويختلف كيلها من منطقة لأخرى، والوسق الشرعي حوالي 175.20 لتراً[3].

---

[1] إدريس بن مصطفى، العلاقات السياسية والاقتصادية لدول المغرب الإسلامي مع دول جنوب غرب أوروبا خلال ق 13-16، إ. بودواية مبخوت، أطروحة دكتوراه في تاريخ المغرب الإسلامي في العصر الوسيط، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية: 2013- 2014، ص 206.

[2] لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص187.

[3] محمد الشريف، سبتة الإسلامية، دراسات في تاريخها الاقتصادي والاجتماعي، ط2، تر: محمد بن عبود، منشورات جمعية تطوان، الرباط: 2006، ص 63.

ب- الصاع: يعادل أربعة أمداد نبوية، والصاع الشرعي يساوي أربعة حفنات. واستعمل هذا المكيال لتقدير الزكاة ويستعمل لكيل الحبوب، كما أنّه يختلف من مكان لآخر، ومن زمن لآخر، إذ يذكر "العقباني" التلمساني أن صاعاً كان يستعمل قديماً في تلمسان يعرف "بالتاشفيني" عوّض بصاع أكبر كان يستعمل في زمانه يعرف "بالوهراني" ولا يذكر سعته، ولا ما إذا كان ينسب إلى "أبي تاشفين" الأول أو الثاني، وكان يقدر بـ 4.5لتر[1].

جـ- القفيز: يساوي اثني عشر صاعاً، ويقدر كذلك بثمانية "ويبات"، أوست عشر ويبة بإفريقية، فلقد امتاز القفيز المريني بالضخامة حيث كان يساوي حوالي ثمان هكتو ليترات في الأسواق المتوسطية خلال القرن 14م، بينما كان قفيز "تونس" يساوي 1.75 هكل، وقفيز "بلنسية" 4.1 هكل، وقفيز "أراغون" 8.1 هكل، وقفيز "طرابلس" 5.2 هكل[2].

د- الرطل: يوزن به ويكال، ويقدر بـ12 "أوقية" بأواني العرب وكان يقدر في "أرشقول" و"تنس" أيام البكري في القرن 11م باثني وعشرين أوقية، وفي القرن 16م، قدّره الوزان بـ 340 غرام، وفي الدولة الزيانية بلغ 16 أوقية أي5.4 غ، وتختلف الأرطال بحسب المادة التي وزنت بها، فيقال رطل فلفلي ورطل لحـم.

هـ- الويبة: قدرها اثنا عشر (12) مداً قرويا، والمد القروي يقارب المد النبوي، أما "الويبة" المصرية التي تستعمل في مصر فهي ستة عشر قدحاً، وقدح المصريين أقل من المد الحفصي.

تنوعت المكاييل المستعملة في العملية التجارية بتنوع السلع والمواد المكالة، وباختلاف المناطق كما اختلفت مقاديرها وسعتها، وحتى تسميتها من منطقة لأخرى، وهو ما أثر سلباً على المبادلات التجارية في ظل غياب وحدة قياسية رجعية.

2- الموازين: لم تستعمل الموازين إلا للضرورة عند تعذر استعمال المكاييل، وأكثرها شيوعاً هي:

أ- الأوقية: اختلف وزنها من منطقة لأخرى، وتشير بعض الدراسات أنها تساوي 37.776غ كما تشير بعض المصادر إلى أنها تزن سبعة مثاقيل أي حوالي 29.75 غرام.

[1] محمد العقباني، تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ وتغيير المناكر، تح. علي الشنوفي، [د ط]، المطبعة الكاثوليكية، لبنان: 1967، ص19.
[2] محمد الشريف، سبتة الاسلامية، المرجع السابق، ص63.

ب- المثقال: يساوي وزن اثنين وسبعين حبة من حبات الشعير المتوسطة الحجم، والمثقال حوالي أربعة غرامات من الذهب[1].

جـ- القنطار: كان مقداره الشرعي مائة رطل، أي ما يبلغ حوالي 50.8 كغ، أو 50.4 كغ، واستعمل وزن المسائل العينية والسوائل، وقد يختلف مقدار وزن القنطار من منطقة لأخرى، وحتى من سلعة لأخرى، فمن المتعارف عليه في تونس مثلاً، أن يسلم البائع 102 أو 105 أو حتى 110 رطلاً بالنسبة للقنطار الواحد، مما يؤدي إلى رفع وزن القنطار من 01 إلى 05 كلغ تقريباً، وفي بجاية كان قنطار الكتان يقدر بـ 150 رطلاً، أي 75.6 كغ، أما قنطار عنابة فأقل من قنطار بجاية وتونس بـ 04 أرطال أي 48.3 كغ[2].

إنّ التغلب على السلبيات التي تطرحها أنظمة الوزن والكيل كانت مهمة حساسة جداً بالمدن التي تتوافد عليها سلع جميع مناطق حوض البحر المتوسط، بل إن صعوبة التعامل بمختلف الأوزان والمكاييل، حتمت على المشتري والبائع الإتفاق مسبقاً على النظام المستعمل في تقييم السلع، ولا نستغرب إن اشترط المغاربة في عقود بيعهم، أو صدقاتهم أن يكون النظام المرجعي المعتمد هو نظام وزن وكيْل مدينتهم.

III- الصادرات والواردات:

سمح موقع شمال إفريقيا، إلى تنوع صادراته وارداته المحلية والصحراوية والساحلية، ومن أهمها:

1- الصادرات:

أ- الملح: شكل الملح المادة الأساسية في المبادلات التجارية الصحراوية لندرته وأهميته، ولأنه مادة لم تتوفر لا ببلاد شمال إفريقيا ولا ببلاد السودان، فإن التّحكم به كان يعني احتكار الذهب الآتي من الجنوب، فلقد كانت مدينة تغزى (تغازي) Taghza الواقعة في عمق الصحراء المصدر الرئيسي لهذه المادة، إذ كثر استعماله في إفريقيا المدارية والاستوائية، لدرجة أن بعض الأفارقة كانوا يحملون قطعة ملح يلحسونها

[1] عالي حامد خليفة الطيف، المراكز التجارية الليبية وعلاقتها مع ممالك السودان الأوسط وأثرها على الحياة الاجتماعية خلال القرنين 14-15م، ط1، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية، طرابلس: 2003، ص 117.

[2] محمد ساعو، المرجع السابق، ص 59.

عند تناولهم الخبز حتى لا يستهلكونه بكثرة، ونظراً لهذه الأهمية فقد أصبح الملح عملة شرائية في مختلف الأقاليم السودانية، حيث يتصارف به في السودان كما يتصارف بالذهب والفضة.

ولم يقتصر تصدير الملح إلى بلاد السودان فقط، فحتى أوربا استوردت الملح من شمال إفريقيا، وكان ينقل إليها من السبخات الموجودة في الشمال كسبخة "التاكرمت بتوزر" في تونس[1].

ب- الحبوب: انتشرت زراعتها في شمال إفريقيا، وكانت العنصر الأهم والأكثر طلباً في المبادلات التجارية الدولية خاصة الصحراوية، لحاجة سكان بلاد السودان لها من أجل الاستهلاك، كما كانت أوربا من المناطق التي توجه لها الحبوب المغربية التي تباع في إيطاليا وبرشلونة، وتعتبر وهران منفذاً رئيسياً لحبوب المغرب الزياني نحو أوربا.

جـ- الصوف والجلود: اهتم سكان شمال إفريقيا بتربية المواشي، وهو ما جعل بلادهم تحوي ثروة كبيرة من الصوف والجلود، والتي لعبت دوراً هاماً في التجارة المغاربية الخارجية، إذ كانت ممالك فاس، تلمسان، بجاية وتونس تصدرها بشكل مستمر إلى أوربا[2].

د- مواد أخرى: إلى جانب الصادرات التي ذكرناها، هناك صادرات أخرى ذات أهمية، كالمرجان الذي اشتهرت به مدينة سبتة، لنوعيته الرفيعة، و مرجان جزيرة طبرقة ، التي كانت تفد إليها القوارب لنقله إلى أوربا، ناهيك عن تصدير المنسوجات الصوفية والقطنية إلى السودان الغربي، كما كانت الثياب المصنوعة في "تكاووست" بالسوس تنقل إلى تمبكتو[3].

كما تجدر الإشارة إلى بعض الصادرات التي نوردها مجملة كالخيول والجمال، والمعادن، والزيوت والعسل، والسكر والمواد الخرفية، والعنبر، والعطور وأدوات الزينة، والحلي، وغيرها من المنتوجات كالشمع والقطران والأسماك.... إلخ.

---

[1] الحسين عماري، العلاقات التجارية بين المغرب والسودان الغربي في بداية العصر الحديث من خلال كتاب وصف إفريقيا، مجلة المؤرخ، ع07، الدار البيضاء: مارس 2010، ص 45.

[2] بشار قويدر، القوافل التجارية المغاربية، طبيعة التجارة وآثارها، مجلة طرق القوافل، منشورات المركز الوطني للبحث في عصور ما قبل التاريخ وعلم الإنسان والتاريخ بالتعاون مع اللجنة الوطنية لليونسكو، الجزائر: 2001، ص 07.

[3] ابن بطوطة، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، تح: المنتصر الكتاني، [د ط]، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، بيروت، 1985، ص 622.

2- الورادات:

أ- التوابل والعطور: كانت بلاد شمال إفريقيا تستورد التوابل من مختلف المراكز التجارية التي تتعامل معها، حيث كان يجلب لها الفلفل و القرنفل، والقرفة والطيب والكافور والزنجبيل، كما شاع استعمال الزعفران المجلوب من جنوة نظراً لجودته العالية، والبخور والعنبر والزباء، وصمغ جاوة، الذي كان يجلب عن طريق مصر ويسمى الجاوي[1].

ب- الذهب: كان يجلب من بلاد السودان نوعان من الذهب: السبائك وتأتي على شكل خيوط دقيقة، يستأثر بأغلبيتها الملوك، والتبر يأتي على شكل مسحوق يتداوله العامة، وكان الذهب يستخرج من مناجم " يوري" عند منبع نهر النيجر، ومناجم "بامبوك" عند منبع نهر السنغال، حيث أصبح التجار الأوربيون ينزلون المدن الساحلية بالشمال الإفريقي، ويتوغلون إلى تلمسان وفاس للحصول على هذا المعدن، والعودة به إلى بلادهم حيث ترتفع قيمته أكثر[2]. وهكذا تتغير قيمة الذهب من عملة عادية في بلاد السودان الغربي، إلى معدن ذي أهمية في شمال إفريقية، إلى كنز ثمين في أوربا.

جـ- العبيد: إكتست تجارة العبيد أهمية كبيرة، بحيث كان يستخدم الأرقاء في الجيش وفي بعض الصناعات والأعمال الفلاحية كما استخدموا كخدم في المنازل.

خضعت أسعار العبيد لقانون العرض والطلب، ففي "توات" مثلاً بُيّع العبد الواحد بـ"أوقيتين" من الذهب في القرن 15م، وربما يعود هذا الانخفاض لكثرة توارد العبيد عليها، لدرجة فاقت الطلب، أما في "غاو" فإنّ الأسعار أكثر ارتفاعاً، ويرجع ذلك ولا شك إلى شدة إقبال التجار والأغنياء على شرائهم، وفي العاصمة الزيانية بلغ سعر الذكر عشرين ديناراً والأنثى خمسة عشر ديناراً والخصي أربعين ديناراً[3].

هـ- مواد أخرى: بالإضافة إلى المواد السابقة كان هناك أيضاً: الخشب، والمعادن، والأسلحة، والحجار الثمينة، والمواد النسيجية، وحتى الحيوانات، والمواد المحرمة كالخمر والنبيذ الموجه إلى المسحيين الذين يعيشون في البلاد، والمنتجات الزجاجية كالثريات والأكواب والمرايا، والمصابيح والصمغ، والورق.

---

[1] فاروق عثمان أباظة، أثر تحول التجارة العالمية إلى رأس رجاء الصالح على مصر وعالم البحر المتوسط خلال ق 16، ط2، دار المعارف، القاهرة، [د س]، ص- ص05- 06.

[2] لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص- ص 216- 217.

[3] عبد القادر زبادية، مملكة سنغاي في عهد الأسيقيين 1493- 1591، الجزائر: 1971، ص203.

إذا تأملنا جيداً في نوعية السلع المصدرة والمستوردة، نجد أن بعض السلع تتكرر، أي تستورد وتصدر، وهذا راجع إلى الفارق بين جودة وثمن هذه السلع، وهو ما يبرر ازدواجية الحركة التجارية بين المنطقة والدول الأجنبية، كما ينم هذا عن العقلية التي اتصف بها سكان المنطقة القائمة عن الانفتاح والرفاهية من خلال الإقبال على السلع الأكثر جودة والأقل تداولاً في البلاد.

IV- الضرائب:

كانت الضرائب والمكوس تفرض على السلع المتداولة بين مختلف المراكز التجارية والمدن، وداخل الأسوق، وقد تنوعت هذه المكوس بين ضرائب رسمية فرضتها الدولة، وضرائب غير رسمية فرضتها بعض القبائل المقيمة في مناطق سير الطرق التجارية.

وارتبطت عملية المكوس بالمراقبة، حيث يقوم عمال الجباية بتفتيش كل من يدخل المدينة، لكشف ما يحمل معه من سلع، وتفرض عليه ضريبة تسمى "مكس الباب"، وقد استفحلت هذه الظاهرة حتى طالت قوافل الحج.

لعبت الضرائب أهمية كبيرة في دخل الدويلات وازدهارها مالياً، فميناء "سبتة" مثلاً كان يدّر في اليوم الواحد بين (500-700) دينار، وفي بعض الأحيان يصل إلى (2000) دينار[1]، ويذكر المراكشي جبايات بعض أسواق تونس، فجباية سوق الدهانة ثلاثة آلاف دينار ذهب في كل عام، ومجبى رحبة الماشية عشرة آلاف دينار ذهباً[2].

وما يمكن استنتاجه هنا أن التجارة في شمال إفريقيا قد جندت لها العديد من المنشآت التي تعتبر ضرورية لتطور القطاع التجاري، علما أن بعض هذه المنشآت مشتركة بين عدة قطاعات، وبالتالي فإنّ أهمية هذه المنشآت لا تقتصر في كونها مجالاً لتبادل السلع والمنافع، بل إنّها تعكس ذلك التفاعل الاجتماعي بين عناصر مختلفة، الأمر الذي خلق معه تنوعا وانفتاحا في المبدلات والتعاملات التجارية التي تسير وفق نظم وآليات ضرورية ساهمت في تسهيل عملية التبادل التجاري ورفعت من حيوية النشاط التجاري بالمنطقة رغم الصراعات السياسية.

[1] عطا محمد، اليهود في بلاد المغرب الأقصى في عهد المرينيين والوطاسيين، ط1، دار الكلمة، دمشق: 1999، ص 171.

[2] محمد الزركشي، تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تح: محمد منصور، ط2، المكتبة العتيقة، تونس: 1966، ص- ص 116- 117.

المبحث الثاني: الطرق والمراكز التجارية بالحوض الغربي للمتوسط خلال ق15.

تعتبر الطرق سواء البرية أو البحرية من الأساسيات التي تساعد على ازدهار التجارة، إضافة إلى المراكز التي تعتبر نقاطاً تجارية نشطة يأتيها التجار والمتسوقون من مختلف الجهات والمناطق.

تواجدت بمماليك شمال إفريقيا خلال القرن 15م، عدة طرق ومسالك برية وبحرية، تربط بينها وبين المدن التجارية الأوربية والسودانية من جهة، وبين الأقاليم والمراكز الداخلية للمنطقة من جهة أخرى، الأمر الذي جعل منطقة الحوض الغربي للمتوسط خلال هاتيه الفترة، تشهد حيوية ونشاطاً في الحركة التجارية. فما هي أهم الطرق والمراكز التجارية التي توفرت عليها هذه المنطقة ؟.

أولاً: الطرق والمسالك التجارية.

نتيجة العلاقات التجارية المتعددة لشمال إفريقيا تنوعت الطرق التجارية إلى نوعين:

I- الطرق التجارية البرية: نظراً لشساعة بلاد شمال إفريقيا، واتصالها برياً بأقاليم وبلدان مختلفة، امتلكت شبكة طرق بصنفيها الرئيسية والفرعية، غير أن هذه الطرق تكاد تكون غير معبّدة، وهي مجرد ممرات بسيطة.

1- الطرق الرئيسية:

بعضها داخلي، ومنه الطريق الذي يبدأ ساحلياً من "الإسكندرية" إلى "طرابلس" و"صفاقس" نحو الداخل إلى "القيروان"، أين يتفرع إلى ثلاث طرق تلتقي عند "المسيلة"، طريقان عبر هضاب الأطلس التلي، وطريق عبر بلاد "الجريد" و"الزاب" يمر على "مقرة، طبنة"[1]، "بسكرة"، ويواصل الطريق إلى "تيهرت" انطلاقاً من "المسيلة"، ومن ثمّ يمتد إلى مدينة "فاس"، عبر مدن وقرى كثيرة أهمها "تلمسان"، أما الطريق الرابط بين "القيروان" و"سجلماسة" فإنه يسلك نفس المسار، لكنه ينحرف عند وصوله إلى "تيهرت" نحو "سجلماسة"، ويستغرق السير فيه حوالي شهرين[2].

[1] مقرة: منطقة جزائرية تقع بمحاذة جبل الحضنة ، لعبت دوراً اقتصادياً هاماً في العهدين الروماني والإسلامي. أما طبنة: فهي أيضا منطقة جزائرية تقع بالقرب من مدينة بريكة حاليا، مابين وادي بيطام ووادي بريكة، للمزيد ينظر: خالف محمد نجيب، أوصاف الجزائر في كتابات البكري، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر:2007، ص، ص 241، 243.

[2] فاطمة بلهواري، المرجع السابق، ص 104.

ويرتبط هذا الطريق الداخلي بالمسلك المؤدي إلى المشرق، ومنه يمكن الاتجاه نحو الشام والعراق، وقد سكنت القبائل العربية على طول الطريق الرابط بين "الإسكندرية" و"طرابلس".

أما الطرق الصحراوية فتعبر الصحراء إلى بلاد السودان (أنظر الملحق رقم: 03)، ومنها الذي ينطلق من "القاهرة" إلى "أسيوط" فـ"أسوان" ثم ينحرف قليلا نحو الغرب إلى "البرنو" ومنها إلى "تمبكتو"، وفي بعض الأحيان كانت القوافل التجارية تنحرف عند "أسيوط" نحو السودان الغربي مارة بوحات "الداخلة" و"الكفرة"، متجهين نحو "غانة" و"أودغشت"[1].

أما الطريق الثاني، فينطلق من "تلمسان" إلى "سجلماسة"، وقد مرّ بها "ابن بطوطة" نحو مالي، فمن "سجلماسة" إلى "تغازي" ثم "أيولاتن" فـ "مالي"، وعند العودة سلك طريقاً مخالفاً عبر "تمبكتو" "البرنو"، "تكدا"، "الهقار"، "توات" ثم "سجلماسة".

كما كانت هناك طريق تربط بين "طرابلس" وممالیك "الهوسا" تمر عبر "جبل نفوسة" و"غدامس" ثم إلى "غات"، ومنها تتجه عبر "جانت" إلى أغاديس"، أين تلتقي القوافل التجارية الآتية من البلاد الزيانية و المرينية، ومن هناك تواصل طريقها جنوباً[2].

2- الطرق الفرعية:

تربط بين أسواق الدولة ومدنها، أو بين المدن الساحلية والداخلية، وقد تكون مقاطع من الطرق الرئيسية، كالطريق من "طبنة" إلى "مقرة"، ومن "سلا" إلى "فاس"، وكذلك الطريق من البحر الأحمر إلى "السويس" ثم إلى "القاهرة"، ومن الطرق الفرعية أيضاً الطريق بين "صفاقس" و"المهدية".

بالإضافة إلى هذا، فهناك طريق "تلمسان- توات" الذي يقطع الهضاب عبر مرتفعات جنوب "تلمسان" فحوض "تافنة" في اتجاه "سبدو" ومن هناك ينقسم إلى فرعين: فرع يتجه إلى "سبدو" (جنوب تلمسان) ويعبر "عسلة" و"بوسمغون" إلى "تيميمون"، والفرع الأخر يمر عبر منطقة "أولاد سيدي الشيخ" إلى "تيميمون". وبفضل هذه الشبكة من الطرقات، كان الاتصال بين تلمسان وبين هذه المحطات يومياً تقريباً[3].

---

[1] عثمان شوقي، التجارة بين مصر وإفريقيا في عهد المماليك، [د ط]، مجلس الأعلى للثقافة، مصر: 2002، ص 65.

[2] ابن بطوطة، المصدر السابق، ص 673. عالي حامد خليفة، المرجع السابق، ص 65.

[3] محمد ساعو، المرجع السابق، ص 96. لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص- ص 73- 74.

II- الطرق التجارية البحرية: ارتبطت شمال إفريقيا خلال القرن 15 تجارياً بخطوط بحرية نظراً لوقوعها على ساحل البحر الأبيض المتوسط، فمنها التي تربط بين موانئها وسواحلها الداخلية، ومنها التي تربطها مع العالم المتوسطي. وبذلك وجد نوعين من الطرق:

1- الطريق الساحلي:

يربط بين "الإسكندرية" و"سبتة"، إذ ينطلق من "الإسكندرية" إلى "برقة" و"طرابلس" ثم إلى "القيروان"، ومن ثمّ يتجه غرباً عبر "بجاية" فـ"وهران" ثم "سبتة" وبعدها "طنجة"، ثم ينعطف الطريق إلى مناطق المغرب الأقصى الساحلية والداخلية[1].

2- الطرق في عرض البحر:

إنّ وقوع البحر المتوسط، كحاجز بين جنوب أوروبا وشمال إفريقيا، حتّم على إمارات ودول الضفتين ركوبه لبلوغ الضفة المقابلة، وبتقادم استعمال هذا البحر، ارتسمت ملامح الخطوط في عرض البحر (انظر الملحق رقم 01). ومن أهم هذه الخطوط:

أ- خط جنوة شمال إفريقيا: ويخرج من "جنوة" ليحاذي سواحل جنوب أوربا إما الشرقية نحو "نابولي" وصولاً إلى "صقلية" ومن ثم إلى "الإسكندرية"، وإما الغربية إلى "مرسيليا"، ثم "برشلونة" فـ"بلنسية" و"قطالونية"، ومن هناك يتجه شرقاً إلى جزيرة "ميورقة"، فموانئ إمارة "تلمسان"، وإما جنوباً عن طريق مضيق جبل طارق ثم يحاذي السواحل الشرقية "للمغرب"، حيث كانت السفن تتوقف للتبادل التجاري.

ب- الخط المباشر: جنوب إيطاليا-الدولة الزيانية: كانت سفن إيطالية الجنوبية، تتوجه في بعض الأحيان مباشرة إلى موانئ الدولة الزيانية، فتقطع المسافة بين "سردينيا" وبين "تنس" في مدة عشرة أيام تقريباً ثم تقصد "مستغانم" ومنها ينتقل التجار بسلعهم إلى مدينة "تلمسان"[2].

جـ- خط فلورنسا شمال إفريقيا: منذ عام 1458م كانت تخرج سنوياً سفينتان من ميناء "فلورانسا" (بورتو بيزانو) إلى سواحل شمال إفريقيا، مروراً "بجنوة" وتتوجهان على التوالي إلى موانئ: "تونس" "عنابة"

[1] عثمان شوقي، المرجع السابق، ص 65.

[2] اتبع هذا الخط المركب الذي كان على متنه ابن بطوطة، عندما كان عائداً من مصر في طريقه إلى المغرب الأقصى، حول هذه الرحلة، ينظر: ابن بطوطة، المصدر السابق، ص- ص 656- 657.

"القل" "بجاية" ثم تواصلان طريقهما غرباً فتمران بموانئ الدولة الزيانية "\" "هنين" فموانئ الدولة المرينية وبعدها الأندلس ثم تعودان من حيث أتت[1].

د- خط البندقية شمال إفريقيا: ينطلق من "البندقية" باتجاه "الإسكندرية"، ثم يمر بالموانئ المغربية، ويصل إلى "ألمرية" بالأندلس، حيث تتوقف السفن في موانئ "طرابلس" و"تونس" و"بجاية" و"وهران" من أجل عملية التبادل التجاري فيها[2].

هـ- خط برشالونة شمال إفريقيا: كان يربط "برشالونة" بـ"بلنسية" ثم جزيرة "ميورقة" ملتقى خطوط الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، ومن هناك تتجه شمالاً إلى مدن جنوب "فرنسا"، أو جنوباً إلى موانئ شمال إفريقيا، ثم تواصل السفن طريقها إلى جنوب "إيطاليا"، "اليونان"، "الإسكندرية"[3].

كما عرفت أقاليم شمال إفريقيا استعمال المسالك النهرية في النقل التجاري، ولكن في حالات قليلة، إذ يشير "ابن سعيد" إلى دخول المراكب إلى نهر "أم الربيع" بالمغرب الأقصى، حيث ينقل عبره القمح إلى "سبتة" وغيرها، كما كان لنهر "النيل" بمصر أهمية كبيرة في النقل التجاري، خاصة تلك السلع القادمة من بلاد "النوبة" ومن موانئ البحر الأحمر[4].

إنّ الدور المضاعف لممالك شمال إفريقيا كمنفذ رئيسي على الواجهة المتوسطية، وكمنطقة نهاية وبداية الطرق التجارية البرية والملاحية المتوسطية، لتسويق المنتوجات العالمية، يفسر أهمية العلاقات التجارية للمنطقة مع العالم المتوسطي خلال القرن 15م، وإذا كانت شبكة الطرق البحرية تعاني من مخاطر نشاط القرصنة البحرية المتبادلة بين المغاربة والأوربيين، فإن اللصوصية وانعدام الأمن على طول المسالك البرية كانت الخطر الأكبر الذي أعاق تجارة شمال إفريقيا.

ثانياً: المراكز والموانئ التجارية خلال القرن 15م بالحوض الغربي المتوسط.

تميزت منطقة الحوض الغربي المتوسط، بوجود عدة منافذ بحرية إلى المراكز التجارية الداخلية، حيث أنها تتموقع على كامل سواحل الضفتين، وهو ما خلق شبكة مواصلات كبيرة، وحركة ملاحة

[1] Roubar Brunschvig, La Berberie orientale sous les hafsides, des origines à la fin du xv siècle, paris: 1940- 1947. T.2, P.265.

[2] نعيم زكي فهمي، المرجع السابق، ص، ص 179، 182.

[3] لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص92.

[4] عثمان شوقي، المرجع السابق، ص 85.

نشطة في البحر المتوسط خلال القرن 15م، من أجل التصدير والاستيراد من وإلى هاتيه البلدان، فما هي أهم المراكز والموانئ التجارية التي اشتهرت بها المنطقة خلال هذه الفترة ؟

I- مراكز وموانئ الضفة الشمالية:

تمتد الضفة الشمالية الأوربية للحوض الغربي المتوسطي على طول سواحل جنوب أروبا الغربية، من مضيق جبل طارق غرباً، إلى غاية أقصى نقطة في الممر الأدرياتيكي شرقاً، وقد ضمت خلال القرن 15م موانئ الإمارات الأندلسية والأراغونية وبعض القومونات[1] الفرنسية، وأخيراً الجمهوريات الإيطالية. ومن أشهر هذه الموانئ والمراكز :

1- البندقية: (venetia باللاتينية أو venezia بالإيطالية) إحدى الجمهوريات الإيطالية، تقع في نهاية خليج البحر الأدرياتيكي، على بعد 265 كلم إلى شرق ميلانو، وهي التي كونت في القرن 11م أساطيل بحرية لنقل الصليبيين في الحوض الشرقي للمتوسط، وفي القرن 13م حوّلت اهتمامها نحو الحوض الغربي، ومارست النشاط التجاري هناك، حيث احتكرت التجارة الشرقية في المنطقة إلى غاية القرن 16م.

2- جنوة: (Genua باللاتينية أو Genoua بالإيطالية) إحدى الجمهوريات الإيطالية، برزت كقوة تجارية خلال القرن 14م و 15م بفضل نشاط أساطيلها البحرية، وسياستها التجارية القائمة على احتكار التجارة الشرقية ـ تجارة التوابل ـ، كما أن موقع مينائها المنفتح على الحوض الغربي المتوسط، ساعدها على سهولة حركية سفنها وانطلاقها في مختلف الجهات البحرية من ناحية، وجعلها نقطة عبور وتبادل التجارة الشرقية بالأوربية من ناحية أخرى[2].

3- مارسيليا: (Marseille) إحدى القومونات الفرنسية، تمتعت بموقع بحري استراتيجي هام، جعلها حلقة وصل بين شرق وغرب المتوسط، كما ساعدها بالتفتح على مختلف دويلات الحوض الغربي، وإبرام علاقات تجارية نشطة معهم، خاصة الدولة الزيانية[3].

---

[1] قومون: وهي المدينة التي ارتبط عناصر سكانها في حلف وحصلوا على استقلالهم عن طريق القوة، ويطلق أيضاً على المدينة ذات السلطة السياسية المستقلة، وكانت التزاماتها نحو السلطة المركزية محدودة بمبلغ معين من المال يدفع سنوياً. للمزيد ينظر: سعيد عبد الفتاح عاشور، حضارة ونظم اروبا في العصر الوسيط، [د ط]، دار النهضة العربية، بيروت: 1976، ص476.

[2] إدريس بن مصطفى، المرجع السابق، ص- ص 177- 178.

[3] صالح بن قربة وآخرون، المرجع السابق، ص 318.

4- قرطاجنة: كان تابعاً لمملكة "قشتالة" قبل أن تتوحد مع "أراغون"، وهو مرسى مهم يستقبل كل أنواع السفن سواء كانت من الحجم الكبير أو الصغير، وتزداد أهميته لأنه محاط باليابسة من كامل جهاته الداخلية، كما أنه يتوسط ميناء "ألمرية" وميناء "لقنت".

5- ألمرية: يمتاز خليج ألمرية باتساعه وعمقه ما يسمح له بضم عدد كبير من السفن في آن الواحد، وقد سيطر عليه "الإسبان" في 1487م، وجعلوا منه مرقباً للساحل الشرقي للأندلس، كما يمتاز هذا الميناء بهدوء مياهه وقلة أمواجه وهذا ما أهّله ليلعب دوراً ريادياً في التجارة العالمية، وجعل ألمرية قاعدة للأسطول الحربي، وبابا للشرق ومفتاحاً للتجارة والرزق على حد تعبير "ابن سعيد"[1].

6- مالقة: يعتبر من أهم الثغور والمنافذ المطلة على الحوض الغربي للمتوسط، نظراً لموقعه الجغرافي الممتاز على طرق الموصلات البحرية، ولكونه من القواعد التجارية الرئيسية للأندلسيين، ومن المحطات التي استعملت لشحن السفن وتفريغها أو إصلاح ما تتعرض له من أعطاب، وهذا ما جعل الجنويين يقيمون بالمدينة فندقاً رحبا للإقامة به نظراً لكثرة مصالحهم التجارية هناك[2].

كما شهدت الضفة الشمالية الأوربية لغرب المتوسط جملة من المراكز والموانئ التجارية، والتي لم تكن قد وصلت إلى درجة العالمية ــ إن صح التعبيرـ آنذاك، ومن بينها: نابولي، بيزا، فلورانسا، مونبيلي، فلنسيا،...وغيرها.

II- مراكز وموانئ الضفة الجنوبية:

تمتد الضفة الجنوبية للحوض الغربي المتوسط على طول كامل الساحل الشمالي لإفريقيا، من مدخل قناة السويس اليوم شرقاً إلى غاية مضيق جبل طارق غرباً، وبما أنّ منطقة شمال افريقيا اعتمدت في تجارتها على المنفذين الصحراوي والبحري، فقدت اشتهرت بها خلال القرن 15م عدة موانئ ومراكز تجارية، أشهرها:

[1] عبد العزيز سالم السيد، أحمد مختار العبادي، تاريخ البحرية الإسلامية في المغرب والأندلس، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان: 1969، ص 180.

[2] عبد المنعم الحميري، صفة جزيرة الأندلس،(الروض المعطار في خبر الأقطار)، تح: لافي بروفنصال، ط2، دار الجيل، لبنان: 1988، ص 179.

1- المراكز الساحلية:

أ- الإسكندرية: تعد الإسكندرية من أهم المراكز خلال فترة حكم المماليك البرجية، حيث التقت بها منتجات آسيا وإفريقيا الآتية عن طريق البحر الأحمر أو عن طريق البر، فهي تمتاز بمنائها المطل على المتوسط، ومصانعها الداخلية المشهورة بصناعة النسيج والأقمشة، وخير دليل على نشاطها التجاري، تعدد الجاليات الأوربية المقيمة بها، وكثرة المنشآت التجارية فيها[1].

ب- تونس: من المراكز التجارية البحرية الفعالة قي البحر المتوسط، إذ يقول عنها العبدري: "مدينة تونس...محط الرحال بين الغرب والشرق، ملتقى الركاب والفلك،...فإن شئت أصحرت في موكب، وإن شئت أبحرت في مركب"[2]، وبذلك فقد سمح لها موقعها المطل على البحر من الجهتين الشمالية والشرقية بأن تكون نقطة عبور بحرية هامة بين الحوضين الغربي والشرقي للمتوسط، كما أن مينائها يشكل نقطة استراتيجية في مضيق صقيلية، وهو ماسمح للحفصيين بعقد عدة اتفاقيات تجارية مع الدول الأروبية.

جـ- المرسى الكبير: يقع على بعد ميلين من وهران، ويمتاز بحصانته وكسره للرياح، فكان بذلك آمناً على السفن، إذ كان محطة لسفن "جنوة" و"بيزا" و"مرسيليا"، ومنذ القرن 13م أقبلت عليه سفن "برشالونة"، ويشهد "ليون" بأنه لا يوجد ميناء يضاهيه في العالم كله، إذ يستطيع مئات السفن الاحتماء فيه من العواصف، وبفضل ميزاته وخصائصه أصبح من أكبر موانئ المنطقة من حيث قدرته على استقبال السفن[3]، وهو ما جعل وهران مركز تجاري هام بين "تلمسان" ومدن شمال البحر، وبقيت على هذه الحال حتى احتلها الإسبان في أوائل القرن 16م.

د- سبتة: هي باب المغرب نحو أوربا والأندلس، فهي الأولى بعد الدخول من مضيق طارق نحو المتوسط، إلى جانب أنها المحطة الأخيرة للتجارة الصحراوية المتجهة نحو الشمال، وهو ما جعلها ذات أهمية تجارية آنذاك، فكانت محل أطماع الإيبيريين خاصة وأنها كانت مرتبطة شكليا بالسلطة المرينية في فاس، وقد نجح البرتغاليون في السيطرة عليها عام 1415م[4].

---

[1] نعيم زكي فهمي، المرجع السابق، ص129.

[2] أبي عبد الله العبدري، رحلة العبدري، تح: علي ابراهيم كردي، ط2، دار سعد الدين للنشر والتوزيع، دمشق: 2005، ص 108.

[3] الوزان، المصدر السابق، ص329.

[4] عطا محمد علي، المرجع السابق، ص 166.

2- المراكز البرية: انتشرت المراكز التجارية البرية على طول المسالك والطرق الرابطة بين شمال إفريقيا وبلاد السودان، ومن أهم هذه المراكز:

أ- القاهرة: كانت القاهرة عاصمة العالم التجاري في عصر المماليك، بحيث اكتظت بالقصور والمنشآت الدينية والاجتماعية، والمؤسسات التجارية كالأسواق والفنادق والوكالات، وقد ظلت القاهرة نقطة تجميع ومركز توزيع، للسلع الشرقية والغربية والمحلية، نظراً لتوسط مركزها، كما كانت أقصى ما يصل إليه التجار الأجانب الوافدين إلى مصر[1].

ب- تلمسان: هي العاصمة السياسية للزيانيين، وتحتل مكاناً استراتيجياً لوقوعها في ملتقى الطرق الرئيسية الرابطة بين الشرق والغرب من جهة، وبين الشمال والجنوب من جهة أخرى، وهذا ما جعلها مركزاً تجاريا بالدرجة الأولى، إذ كانت أسواقها تتغذى بالسلع السودانية والمنتجات الأروبية، عن طريق مينائي وهران وهنين[2].

ج- سجلماسة: تعد بوابة الصحراء نحو بلاد السودان، ومن أكبر مدن المغرب الأقصى وأشهرها، وقد تطورت بسرعة بفضل موقعها على الطريق الرابط بين شمال افريقيا وبلاد السودان الغربي، فكانت القوافل تنطلق منها إلى الشمال والشرق والجنوب، فهي كما لاحظها "الحبيب الجنحاني": "عبارة عن (ميناء صحراوي) تجتمع فيه مختلف البضائع المتبادلة بين منطقة البحر المتوسط وبين بلاد السودان"، وهو ما جعلها محل تنافس بين المرينيين وبني عبد الواد، وقد احتفظت بدورها التجاري حتى سقطت في يد عرب بني معقل أواخر القرن 15م[3].

د- تغازي: (تغوزي) تعتبر هذه القرية محطة القوافل التجارية، القادمة من سجلماسة، وتوات، وطرابلس، وغدامس، وعين صالح في اتجاه بلاد السودان، وتقع جنوب سجلماسة بحوالي 25 يوماً، وتسمى مدينة الملح، لأنه كان يشكل المادة الأساسية بها ويصدر إلى مختلف المدن ببلاد السودان.

هـ- تمبكتو: تأسست هاتية المدينة في القرن 12م على يد طوارق مشقون، حول آبار ماء عذب، مما جعل التجار يتخذونها مقاماً للراحة ونقطة إلتقاء بينهم، وأخذت تجارة "إيولاتن" تتحول إليها بالتدريج

[1] أباظة فاروق عثمان، المرجع السابق، ص09.

[2] عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1،[د ط]، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر: 2002، ص134.

[3] الحسين عماري، المرجع السابق، ص 43.

إلى أن بلغت أوجها في القرن 15م، وكان لكل تجار البلدان الذين ينزلون بها حيا خاصاً بهم، وقد اكتسبت أهميتها التجارية من موقعها الجغرافي، فهي تستقطب الطرق الصحراوية المؤدية إلى الشمال (بلاد المغرب) والغرب (ساحل المحيط الأطلسي)، والشرق (ليبيا ومصر)، والجنوب (نهر النيجر) [1].

و- تكدة: (تاكيدا) Takedda، تقع على بعد عشرين مرحلة جنوب غرب "ورقلة" تقريباً، واسم البلدة مقتبس من الكلمة الطوارقية تجدا Teguidda التي تعني (الربيع) كانت مركزاً مزدهراً لتجارة القوافل، ولم تكن تعتمد في رخائها على تجارة المرور فحسب، بل أيضا على ما لديها من مناجم النحاس الأحمر، الذي كانت بلدان شمال إفريقيا وغيرها تعتمد عليه في شتى الصناعات الخفيفة والثقيلة[2].

وعليه يمكن القول أنّ حركة المبادلات التجارية خلال القرن 15م في الحوض الغربي للمتوسط، خلقت معها مراكز وموانئ تجارية على طول ساحل الضفتين الشمالية والجنوبية(أنظر الملحق رقم: 02)، استطاعت لفترة من الزمن أن تتحكم في دواليب التجارة العالمية، وتجعل من المتوسط المجال الطبيعي والحيوي لحركة التصدير والاستيراد بين دويلات العالم المتوسطي، كما أن المحطات الصحراوية قد انتشرت في مختلف الطرق التجارية البرية العابرة للصحراء، مستمدة نشاطها من موقعها في هذه الطرق من جهة، ومن دورها الوسيط في المبادلات التجارية الأوروبية السودانية من جهة أخرى.

ومن تمّ كان شمال إفريقيا بمثابة حلقة وصل بين أوربا والبلدان العالمية المنتجة لـ"الذهب – التوابل"، وأصبح المتحكم والمراقب الرئيسي لعملية التصدير والاستيراد للتجارة العالمية خلال القرن الخامس عشر، وهو ما استوجب من هذه الدول ـ سواء المنتجة أو المستهلكة ـ أن تدخل في علاقات تجارية مع شمال إفريقيا من خلال صفقات واتفاقيات تسمح لها بتلبية حاجياتها الاقتصادية.

[1] ابن بطوطة، المصدر السابق، ص441. الوزان، المصدر السابق، ص168.

[2] دبل يو بوفيل: تجارة الذهب وسكان المغرب الكبير، تر: الهادي أبو لقمة، محمد عزيز، ط2، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي: 1988، ص 166.

المبحث الثالث: العلاقات التجارية لممالك شمال إفريقيا خلال القرن 15.

كان لممالك شمال إفريقيا خلال القرن الخامس عشر ميلادي، علاقات خارجية واسعة النطاق مع عدد كبير من الدول المعاصرة لها، وتنوعت تلك العلاقة بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي، إلا أن محور هذه الدراسة سينصب على الجانب الاقتصادي فقط، والذي تضمن كل من القطاع الزراعي والصناعي والتجاري، وكل تلك القطاعات شكلت المقومات الأساسية لإقتصاد شمال إفريقيا. ومما هو ملاحظ أن الجانب الزراعي ارتبط بالجيش لكون حكام إمارات شمال إفريقيا استحدثوا نظاماً إقطاعياً بني على أُسسٍ تتلائم مع الحكم العسكري القائم، بينما الجانب الحرفي فقد ارتبط بالوضع السياسي الداخلي لهذه الإمارات، أما القطاع التجاري والذي يعد من أهم القطاعات فقد كان مرتبطاً بالسياسة الخارجية، فضلاً عن السياسة الداخلية لهذه لمنطقة.

وبحكم موقع شمال إفريقيا الاستراتيجي، والمتمركز في قلب العالم المتوسطي، جعل حكامها ينسجون علاقات تجارية مع مختلف البلدان المحيطة بهم، ويتحكمون في التجارة العالمية بالحوض الغربي المتوسطي لمدة من الزمن، بفضل سياستهم الخارجية القائمة على سياسة الاحتكار والرسوم الجمركية، وذلك من خلال إبرام جملة من الصفقات والمعاهدات التجارية مع بلاد السودان من جهة وجنوب أوربا الغربية من جهة أخرى.

وبالتالي. بماذا امتازت العلاقات التجارية الخارجية لممالك شمال إفريقيا خلال القرن 15؟.

أولاً: العلاقات التجارية مع بلاد السودان.

يطلق اسم السودان على الأقاليم شبه الصحراوية من إفريقيا التي انتشر فيها الإسلام، من المحيط الأطلسي في الغرب إلى الحدود الغربية للحبشة والبحر الأحمر في الشرق، وتساير حدودها الجنوبية منطقة الغابات وبصفة خاصة خط عرض 10 شمالاً. وتنقسم هذه الأقاليم إلى ثلاثة أقسام:(1) السودان الشرقي ويشمل الحوض الأعلى والأوسط لنهر النيل. (2) السودان الأوسط، ويشمل حوض تشاد. (3) السودان الغربي ويشمل حوض السنغال، ونهر غامبيا والمجرى الأعلى لنهر "فولتا" والحوض الأوسط لنهر النيجر[1].

[1] محسن خالد، تاريخ النوبة والبجة في المصادر العربية عند كراتشكوفسكي، ندوة الرحالة العرب والمسلمين، (ندوة الرباط الأولى): 2003، ص 42.

وقد كان للسودان الغربي الحظ الأوفر من العلاقات التجارية مع شمال إفريقيا، على غرار السودان الشرقي والأوسط.

I- العلاقات مع بلاد السودان الشرقي والأوسط:

قبل الخوض في مسألة العلاقة بين شمال إفريقيا والسودان الشرقي خلال القرن 15، نشير إلى أنّ هذه العلاقة ـ في غالب الأحيان ـ مثّلتها مصر الجركسية، وهذا راجع إلى عدة عوامل وهي:

1- العامل التاريخي: والمتمثل في تلك العلاقات التجارية بين الإقلمين على مر العصور، حيث شكلت الوحدة النوبية المصرية أبرز المراحل التاريخية.

2- العامل الجغرافي: كون المجالين يتلامسان في حدود جغرافية واحدة، ويمر نهر النيل عبرهما، وهو ما ساهم في تعزيز وتقوية العلاقات التجارية بين الطرفين من خلال الملاحة فيه.

3- العامل الديني: برز هذا العامل مع قيام حركة الفتوحات الإسلامية الأولى، إذ كان السودان الشرقي بمثابة البوابة الرئيسية لتغلغل الإسلام وللهجرات العربية نحو إفريقيا الوسطى، وهو ما سهّل نزوح الكثير من الأفارقة نحو الشمال عن طريق رحلات الحج والتجارة.

أما فيما يخص العلاقات التجارية المملوكية مع بلاد النوبة في القرن 15م، فإنّها لم تقم في ظل تجاري سلمي بين بلدين مستقلين، وإنما كانت في معظم فتراتها في شكل سيطرة عسكرية مملوكية على بلاد النوبة، وذلك كجزء من سياستهم التجارية في البحر الأحمر، حيث عمل هؤلاء على إرسال الحملات العسكرية إلى النوبة من أجل إخضاعها والسيطرة على مصادر الذهب بها من جهة، وعلى التحكم في مراكز التجارة الشرقية بالبحر الأحمر خاصة مينائي "عيذاب" و"سواكن"[1] من جهة أخرى[2].

والجدير بالذكر أن اعتماد المماليك على مينائي "عيذاب" و"سواكن" ـ المطلان على الجهة الغربية للبحر الأحمر ـ في جلب التجارة الشرقية بدل جلبها مباشرة إلى موانئ مصر، راجع إلى تلك السياسة التعسفية التي كان يفرضها الحكام اليمنيين في ميناء "عدن" ضد التجار الأوربيين، والتي اتسمت برفع الضرائب والتفتيش الدقيق للبضائع، الأمر الذي دفع بالجراكسة إلى الحفاظ على العلاقات التجارية

[1] سواكن: جزيرة سواكن أقل من ميل في ميل، تطل على البحر الحبشي(البحر الأحمر) وبينها وبين عيذاب نحو سبع مراحل. للمزيد ينظر: نعوم شقير، تاريخ السودان، تح: محمد ابراهيم أبو سليم، [د ط]، دار الجيل، بيروت: 1981، ص94.

[2] عثمان شوقي، المرجع السابق، ص- ص 56- 57. عبد الفتاح عاشور، العصر المماليكي، المرجع السابق، ص 82.

مع بلاد النوبة، وتأمين الطرق التجارية والموانئ البحرية، كما لم يسمحوا لأي تاجر أوربي أن يتوغل جنوباً بتجارته أو بمفرده إلى بلاد النوبة، خوفاً من تآمر هؤلاء مع الحبشة ضد المسلمين، لكن ذلك كان حرصاً منهم على عدم معرفة الأجانب بالطرق التجارية المارة في البلاد[1].

أصبح "سواكن" ميناء السودان الأول بعد تخريب ميناء "عيذاب" عام 1340م، وكان لإزدياد شهرتها عدة عوامل تحكمت فيها الظروف السياسية والاقتصادية، فالسياسية تفهم ـ على حدّ عِلمنا ـ بالتوسع المملوكي والسيطرة على ذلك الجزء من شمال السودان الشرقي، والاقتصادية تتلخص في انتظام الملاحة بالبحر الأحمر وعبور قوافل الحج والتجارة في الصحراء بها، وتدفق التجارة المتبادلة بين الشرق والغرب، كما أن سيطرة عرب المعقل على "سجلماسة" وعلى مختلف المنطقة الغربية، قد ساهم بتحول جزء من التجارة الصحراوية إلى الناحية الشرقية، وتنشيط هذا المحور، ولم يعد المماليك المصريين في حاجة لوساطة مغربية من أجل جلب التجارة السودانية.

أما السودان الأوسط، فإنه لم يكن بتلك القوة الاقتصادية التي عرفها السودان الغربي، أو بلاد النوبة، ومع ذلك فقد تواجدت علاقات تجارية بينه وبين مماليك شمال إفريقيا خاصة الدولة الحفصية، وبحكم قرب موقعها معه، وعدم وجود حواجز طبيعية، كالجبال الشاهقة والأنهار، التي تعيق سير القوافل، وهو ما ساعد على تنشيط حركة القوافل في المنطقة المعروفة بواحة فزان.

وما تجدر الإشارة إليه أن الكثير من تجار طرابلس الذين مارسوا مهنة التجارة مع مملكة "الكاتم والبرنو"، اعتادوا أن يتزوجوا ويكونوا أسراً في تلك المناطق نتيجة لطول فترة بقائهم هناك، حتى أصبحت لهم أحياء طرابلسية، بمختلف المدن والقرى الواقعة على طرق قوافلهم وأماكن ترويج بضائعهم[2].

II- العلاقات مع السودان الغربي:

كانت العلاقات السياسية بين دويلات شمال إفريقيا وممالك بلاد السودان في غالب الفترات علاقات جيدة، حيث تبادل حكامها التهاني والهدايات، كما أنه لم يخف عن حكام الشمال أهمية التبادل التجاري مع السودان منذ وقت مبكر، لاعتقادهم أن ثروة الدولة تكمن في امتلاك أكبر كمية من الذهب، وهو ما يؤكده "أبو حمو موسى الأول" في قوله: "لولا الشناعة لم أنزل في بلادي تاجراً من

[1] محمد صالح ضرار، تاريخ سواكن والبحر الأحمر، تق: عز الدين مير غني، ط2، الدار السودانية للكتب والكتاب: 1988، ص 72.

[2] سلفادور بونو، تجارة طرابلس عبر الصحراء، مجلة البحوث التاريخية، مركز دراسات جهاد الليبيين، ع1، يناير:1981، ص83.

غير تجار الصحراء الذين يذهبون بخبث السلع ويأتون بالتبر الذي كل أمر الدنيا له تبع ومن سواهم يحمل منها الذهب ومنه ما يغير العوائد ويجر السفهاء إلى المفاسد"، وهذا هو التفكير الذي كان سائداً في القرن 13م و14م، لدرجة أن التنافس والتصارع بين المرينيين والزيانيين كان الصبغة السائدة في العلاقات بينهما من أجل السيطرة على "سجلماسة" محطة القوافل في طريق جنوب الصحراء[1].

ونعلم أنه لم تكن هناك اتفاقيات أو معاهدات تجارية تقنن العلاقات التجارية بين إفريقيا وممالك السودان، وتحدد واجبات وحقوق التجار المغاربة أو المصريون بالسودان، كما هو الحال بين البلدان الإسلامية والبلدان المسيحية، ويظهر أن الإسلام الذي نسج خيوط مختلف الروابط بين ضفتي الصحراء هو أصل عدم وجود تلك الاتفاقيات، وهذا ما يفسر كذلك تلك التسهيلات التي منحها ملوك السودان للتجار الشماليون، والتي دفعتهم لتنشيط الحركة التجارية والمساهمة في مداخيل الخزينة السودانية.

لذلك نجد السلطة المحلية تعمل على ضمان حمايتهم، وتعاقب جميع المضرّين بمصالحهم أو بأمنهم، وتسهل حرية تنقلاتهم، ويؤكد "ابن بطوطة" هذا بقوله: "أن إمبراطور مالي المانسي موسى "كان يحب البيضان ويحسن إليهم"، "وهو الذي أعطى لأبي إسحاق الساحلي في يوم واحد أربعة آلاف مثقال،...وأعطى لمدرك بن فقوص ثلاثة آلاف مثقال في يوم واحد"، وقد بقيت هذه السياسة سارية المفعول خلال القرنيين التاليين حسب شهادة "الحسن الوزان"، كذلك تقرب أغنياء الجالية المغربية من أغنياء الأرستوقراطية السودانية ومن الدوائر الحاكمة، عن طريق الزواج والارتباطات العائلية، فكبير جماعة البيضان "محمد ابن فقيه الجزولي" كان متزوجاً ببنت عم السلطان، ونجد لاحقاً أن ملك تمبكتو زوج اثنين من بناته من أخوين تاجرين لغناهما[2].

ولا شك أن التجارة مع بلاد السودان ساهمت في إثراء تلمسان و التلمسانيين، إلى الحد الذي أصبح فيه أمراؤها قادرين على منح قروض لغيرهم، وهذا ما يفسر مراسلة الملك "أبو تاشفين" إلى "جاك الثاني" ملك أراغون والبروفانس يقول فيها: "إذا قبلتم بشروطنا فسينشر السلام بينكم وبيننا، وإذا كنتم في حاجة إلى الذهب فإننا نقرضكم ما نستطيع..."[3].

---

[1] أحمد المقري، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، مج3، تح: إحسان عباس، [د ط]،دار صادر، بيروت، 1988، ص- ص 131- 132.

[2] ابن بطوطة ، المصدر السابق، ص، ص 681، 688. الوزان، المصدر السابق، ص، ص 162، 166.

[3] صالح بن قربة وآخرون، المرجع السابق، ص 316.

وعلى كل حال فإن المخاطر التي كانت تحدِق بالتجار الشماليون بالسودان الغربي، لم تكن بالخطورة أو الكثافة التي تمنعهم من التجارة، بينما كانت الإمتيازات التي يحصلون عليها قد ساعدت على تنمية رؤوس أموالهم، ونعرض بعض النصوص الدالة عن درجة غنى التجار المتعالمين مع السودان الغربي، ومن أمثلة ذلك ما ذكر "المقري" عن شركة أجداده أنهم استثمروا أموالهم في التجارة الصحراوية، "حتى خرجت أموالهم عن الحد وكادت تفوت الحصر والعد"[1] وورد عن لسان الجنوي "أنطونيو مالفانتي" Antonio Malfante أنّ مضيِّفه سنة 1447م بـ "تامنطيط" في ناحية توات، كان تاجراً مغربياً غنياً عاش في بلاد السودان لمدة 14 سنة، وصرّح له هذا الأخير بأنه جمع ثروة تصل إلى (مائة ألف) دينار، أي حوالي 425 كلغ من الذهب[2].

وعلى الرغم من الإمتيازات التي كان يتمتع بها المغاربة، فإنهم كانوا يُمنعون من التوغل في المناطق الغابية المنتجة للذهب، بهدف الحفاظ على احتكار ذلك المنبع التِّبري، ويذكر "ابن بطوطة" أنّ "بلدة "يوفي" التي تعد من أكبر حواضر السودان، وسلطانها من أعظم سلاطينهم لا يدخلها الأبيض من الناس لأنهم يقتلونه قبل الوصول إليها"، وقراءة المصادر الجغرافية المغاربية من القرن 10 إلى 15 توضح أن الجغرافيين استقوا معلوماتهم من روايات شفوية متعلقة بتلك المنطقة المنتجة للتبر[3].

وبالرغم من أهمية هذه الصلات، فإنّ بعض الباحثين لم يتردّدوا في وصف العلاقات بين شمال إفريقيا وبلاد السودان بـ"لا تكافؤ" على المستوى الاقتصادي، على اعتبار أن التيارات التجارية استهدفت استغلال الموارد الطبيعية الإفريقية، وأن الشمال مثّل مركزاً للقوة والتفوق في كل جوانب الإتصال والتأشير، وإذا ما سلمنا بهذا "لا تكافؤ" ـ النسبي على كل حال ـ في المبادلات وطبيعتها، فإنه يصعب مجاراة بعض الخلاصات التي تعتبر ما ورثته المناطق الاقتصادية الإفريقية من التيارات التجارية الشمالية، هو الهيمنة الفكرية الاقتصادية والاجتماعية، أو نعت ما أحدثته المؤثرات الحضارية المغربية بمجتمع السودان بـ"الإستعمار الفكري".

[1] محمد الشريف، الجالية المغربية ببلاد السودان الغربي ق 14م ملاحظات حول دورها في التفاعل الحضاري بين ضفتي الصحراء، مجلة التاريخ العربي، ع20، تصدرها جمعية المؤرخين المغاربة، خريف 2001، ص- ص 101- 102.

[2] مبارك جعفري، مقالات وأبحاث حول تاريخ منطقة توات، [د ط]، دار الكتاب العربي، الجزائر: 2016، ص65.

[3] ابن بطوطة، المصدر السابق، ص 680. محمد الشريف، الجالية المغربية، المرجع السابق، ص 102.

ثانياً العلاقات التجارية مع جنوب أوربا الغربية.

عرفت العلاقات التجارية بين دول شمال إفريقيا والدول الأروبية تطوراً كبيراً في القرن الخامس عشر، ومرد ذلك إلى أمرين مهمين هما: أولاً، تراجع البابوية عن فرض قيود المعاملات التجارية مع الدول الإسلامية، خاصة بعد سقوط القسطنطينية، ما جعلها تتساهل في فرض القيود على بضائع معينة وأعطت التجار الحرية في التعامل مع شمال إفريقيا، لاسيما في مجال استيراد الذهب والبخور والتوابل النفيسة، ذات القوة الشرائية العالمية[1].

ثانياً، غدا الطرف الأوربي مهيأ أكثر من أي وقت مضى لتكثيف علاقاته التجارية مع شمال إفريقيا وباقي الدول، نظراً للقفزة النوعية التي عرفتها أوربا في القرنيين 13م و 14م على المستوى التقني والاقتصادي، ونجاحها في الإقلاع عن بعض القيود الفيودالية[2] التي كانت تحول دون توسع أفقها التجاري، كما أن السلطات الشمالية باتت تعول كثيراً على التجارة المتوسطية باعتبارها إحدى القنوات الرئيسية التي كانت تبني من خلالها توازناتها، الشيء الذي يفسر تعاظم تعاملها مع أوربا[3].

ومنذ نهاية القرن 14م وبداية القرن 15م أصبح التبادل التجاري كثيفاً بموانئ شمال إفريقيا، إذ كان التجار من مختلف البلدان يلتقون بها، ما أدى إلى ظهور ديناميكية جديدة في الحركة التجارية بالحوض الغربي للبحر المتوسط، روادها الإيطاليون والبروفنساليون (الفرنسيون) والقطلانيون، حيث نشط هؤلاء في المنطقة وكوّنوا علاقات تجارية مع ممالك شمال إفريقيا.

I- العلاقات مع المدن الإيطالية:

مما تجدر الإشارة إليه أنّ الجمهوريات البحرية الإيطالية التي كانت مستقلة، ظلت تمثل إحدى أهم الأطراف المتعاملة مع شمال إفريقيا، باعتبارها أحد أهم الوسطاء الأساسين على مستوى تجارة

[1] عبد الفتاح عاشور، بحوث ودراسات، المرجع السابق، ص- ص، 131- 132.

[2] القيود الفيودالية: وهي تلك الالتزامات والضرائب التي كان يؤديها التجار والفلاحون إلى السينيور Seingneurie الإقطاعي مقابل إقرار الأمن والحماية. للمزيد ينظر: محمد حناوي، دليل المصطلحات في التاريخ الأوربي الوسيط، ج1، [د ط]، دار أبي رقراق، الرباط: 2002 ص 112.

[3] مصطفى نشاط، ملاحظات حول المعاهدات التجارية المغربية في العصر المريني الأول، أعمال ندوة التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب، ج2، منشورات كلية الأداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء: 1989، ص 156.

الذهب التي كانت قائمة بين السودان وأوربا الجنوبية، وكانت لكل منها علاقاتها وسياستها الخاصة مع شمال إفريقيا، ومن هنا وجب دراسة هاتيه العلاقات لكل منها على حدى، حسب أهمية هذا النشاط.

1- مع جمهورية جنوة:

كان لجمهورية جنوة الأسبقية على البندقية فيما يخص التجارة مع سواحل شمال إفريقيا، ليس فقط بفضل موقعها الجغرافي القريب من إفريقيا، وإنما كذلك بفضل سيطرتها على جزيرة كورسيكا وسردينيا، اللتان كانتا بمثابة محطات ومخازن بالنسبة لتجارتها، كما أن الإهتمامات التجارية الجنوية تغلبت على طموحاتهم السياسية ببلاد المغرب، عكس الأراغونيين الذين ربطوا العلاقات التجارية بالعمل العسكري في أغلب الأحيان[1].

تردّد تجار جنوة على مختلف المدن الساحلية المغربية ومنها مدن المغرب الأوسط، وكانوا مطلعين على ما تدرّه أسواق تلمسان من أرباح، فجدّدوا علاقاتهم التجارية معها، وحاول بعضهم التوغل في الداخل من أجل معرفة طرق الذهب وجمع أكبر كمية منه، ومن بين هؤلاء "أنطونيو مالفانتي" الذي وصل إلى توات في القرن 15م عن طريق تلمسان[2].

وما يؤكد نفوذ الجنويين في المدن التجارية الساحلية بشمال إفريقيا، سيطرتهم على مدينة "جيجل" من القرن 13م إلى غاية القرن 16م عند قدوم الأتراك، كما حقّق تجار ساحل القل بإفريقية أرباحاً كثيرة نتيجة تسويق السلع التي يزودهم بها الجنويون[3]. وكانت تجارة جنوة في بلاد شمال إفريقيا عرضة لمنافسة بقية الجمهوريات الإيطالية كالبندقية وفلورانسا، كما تعرضت لعراقيل عديدة من الفرنسيين والأراغونيين.

2- مع جمهورية البندقية:

طمحت جمهورية البندقية إلى مزاحمة منافستها جنوة بكل الفضاءات التجارية المتوسطية بما في ذلك العلاقات التجارية مع مماليك شمال إفريقيا، وبهذا الصدد يرى باحث مختص أن "الحوليات البندقية

[1] محمد الشريف، سبتة الإسلامية، المرجع السابق، ص- ص 81- 82.

[2] Heers, Le Sahara et le commerce méditerranéen à la fin du moyen àge, dans annales de l'Institut d'Etudes Orientales de la faculté des lettres d'Alger, T.16, Alger: 1958, P.253.

[3] الوزان، المصدر السابق، ص 54.

Annali Venziani ، ودراسة شوب Schaube، والقانون البحري لقومونة البندقية، تؤكد أهمية الحضور التجاري للبندقية بكل بلاد شمال إفريقيا من الإسكندرية إلى سبتة خلال القرن 14م و 15م، فقد شكلت "سبتة" آنذاك آخر نقطة وصلت إليها كثير من الرحلات التجارية البندقية بشمال إفريقيا[1].

أدرك البنادقة أهمية التجارة مع تلمسان والمدن المغربية الأخرى، فبذلوا مجهودات كبيرة للحصول على ذهب بلاد السودان عبر وهران وتونس، لتغطية الخسارة التي لحقت بتجارتهم في بلاد المشرق، ومنذ القرن 14م أصبح لهم فندقاً في كل من تلمسان ووهران والقاهرة وسبتة. ومن أجل تسهيل الملاحة لسفنهم كون التجار الإيطاليون سنة 1436م "المدة" "Muda"[2] وهو الخط التجاري الذي يؤمن المواصلات إلى بلاد شمال إفريقيا، ويسمى أيضاً "أسطول بلاد البرابرة" (la conserve de la Barbarie) والهدف من هذه "المدة" هو تزويد مدن الضفة الجنوبية للمتوسط بالمواد المستوردة من الشرق عبر البندقية، وفتح أسواق جديدة لمصنوعاتهم.

كما نجد في سنة 1411م، وصول رسالة من دوق البندقية إلى السلطان "ناصر" في مصر، بواسطة مبعوثة "نيكولا البندقي" التي نصت على مقترحات تخص الجانب الأمني لتجار البندقية، وفي سنة 1483م أرسل أمير تلمسان "محمد الثاني" مبعوثاً إلى مجلس "السيناتو" البندقي، يعرض عليه فتح قنصلية وإبرام معاهدة تعاون، إلا أن هذه العلاقات قد عرفت خمولاً في نهاية القرن 15م وبداية القرن 16م بسبب ازدياد الضغط الأراغوني في المنطقة[3].

ورغم تطور العلاقات التجارية بين شمال افريقيا والمدن الإيطالية، إلا أنّنا لا ندري إن كانت رغبات هذه الأخيرة قد تحققت على أرض الواقع التجاري، فالوثائق ذات الإرتباط المباشر بالتجارة وبالعمليات التجارية (عقود الموثقين البنادقة الخاصة بعمليات الشراء، وكراء السفن، والسلفيات، والقروض....) لا تشير إلى نشاط هام للبندقية في هذا الجزء من البحر المتوسط، فالجمهوريات الإيطالية كانت ـ على ما يبدو ـ أكثر اهتماماً بالتجارة مع المشرق بحكم موقعها على البحر الأدرياتيكي، وبفضل مستعمراتها المتعددة على الواجهة الشرقية للبحر المتوسط.

[1] محمد الشريف، سبتة الاسلامية، المرجع السابق، ص 80.

[2] "المدة": MOUDA وتعني أيضا قافلة الموسم ، كما تدل على وقت رحيل السفن وعودتها(مراكب مدة)، ثم تطورت لتشمل أنواع السلع التي تحمل على سفن معينة، وتصل في أوقات محددة(مدة سبتمبر)، وتدل على أسطول الشرق العائد في شهر سبتمبر إلى أروبا، كما تطلق على مدة بقاء السفن في الموانئ (مدة المدة). للمزيد ينظر: نعيم زكي فهمي، المرجع السابق، ص 179.

[3] لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص- ص 131- 132. محمد الشريف، سبتة الاسلامية، المرجع السابق، ص 82.

II- العلاقات مع المدن الفرنسية:

ظهرت بفرنسا منذ أواخر القرن الحادي عشر قومونات كل من مرسيليا ومونبيلي ونابون، وكانت تعتمد في اقتصادياتها على نشاطها التجاري، لما كانت تتمتع به من مواقع بحرية ساعدتها على التفتح والتعامل مع شمال إفريقيا، في بداية القرن 14م[1].

أصبحت الحركة التجارية بين مرسيليا وشمال إفريقيا خاصة "الزيانيين" أكثر تنظيماً، منذ أن عقدت بين الطرفين معاهدة تعاون، حين بعث الملك الفرنسي "لويس11" إلى أمراء شمال إفريقيا سنة 1482م رسالة تنص على رغبة الفرنسيين في تواصل العلاقات التجارية بين منطقة "بروفانسا" وشمال إفريقيا، وقد تمتع تجار مرسيليا بجميع امتيازات غيرهم من التجار الأوربيين، حيث كان لهم فندق بمدينة سبتة ووهران، ومراكز تجارية يشرف عليها قناصل مستقرون أحياناً، ومتنقلون أحياناً أخرى[2].

وكان المسؤول عن تنشيط التجارة بين مرسيليا وموانئ شمال إفريقيا، أصحاب رؤوس الأموال والمصرفيون، مثل أسرة "ماندويل" Manduel التي توافدت سفنها على بجاية ووهران في القرن 13م، كما قامت أسرة "أوستريا" Austria بهذا الدور في القرن الموالي، وإن لم تكن وحددها في الميدان، وهو ما يتضح من المعلومات المدونة بسجل مؤرخ في 19 فبراير1333م، تضمن سلفة قدرها أربعة عشر(14) دوبلا ذهبياً، تمت في مدينة الجزائر بين تاجرين من مرسيليا، وفي نفس السنة أجّر "جيان أطوس" Jean Atous وشريكه "بطرس فانسان Pierre Vincent سفينتهما La Souta Avantura لتجار من مرسيليا ومونبيلي لنقل الزيت وبضائع أخرى إلى ميناء الجزائر[3].

استمرت العلاقات التجارية بين الطرفين، حيث دوّن في سجلات مدينة مارسيليا خروج سفن من موانئ جنوب فرنسا في اتجاه دلس والجزائر في النصف الثاني من القرن الخامس عشر، من ذلك أن الحاكم "أوبيكس أون دوفيني" Seigner d'Upaix en Dauphiné المدعو "هليون تريسمان" Hélion Tressmanes اشترى سنة 1473م سفينة للتجارة بين مرسيليا وموانئ شمال إفريقيا، توجهت إلى ميناء الجزائر وعادت إلى مرسيليا في جويلية من السنة الموالية بفوائد كبيرة، مما شجع شريكه "مونون لوران" Monon Lourent على القيام برحلة ثانية سنة 1475م، على متن سفينة

[1] عبد الفتاح عاشور، حضارة ونظم أروبا، المرجع السابق، ص 447.
[2] صالح بن قربة وآخرون، المرجع السابق، ص 313.
[3] لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص- ص 138- 139.

القديس أنطوان، من مدينة طولون إلى موانئ شمال إفريقيا ابتدءا من الجزائر، وشاركته هذه المرة عائلة ألتوفيتيس Altovitis[1].

وهذا دليل على استمرارية الحركة التجارية بين مرسيليا وشمال إفريقيا خلال القرن 15م، وإن كانت أقل من ذي قبل، إلا أنها بقيت في نشاط دائم حتى بني لهم حصناً بمدينة الجزائر في القرن 16م، وهو حصن فرنسا.

III- العلاقات مع مملكة أراغون:

منذ أواخر القرن 13م، بدأ ملوك أراغونة، يحرصون على إقامة علاقات قوية مع أمراء شمال إفريقيا من أجل رعاية شؤون كاثوليكي الغرب، وفتح أسواق جديدة لأراغونة في المنطقة، وقد أثبتت المصالح التجارية والاقتصادية تفوقها على المصالح الدينية في علاقات الأوربيين بالشمال إفريقيين ابتداء من القرن 14م، بحيث أصبح لكل من الدول الأوربية تجارة نامية مع الضفة الجنوبية للمتوسط.

ارتبطت مختلف دويلات وموانئ شمال إفريقيا بعلاقات تجارية مع مملكة أراغون، ومن أهم المراكز التجارية التي ترجمت هذه العلاقة "سبتة" حيث كانت لها خطوط اتصال مباشرة معها، ومما يدل على الإرتباط التجاري المريني الأراغوني هو أن أكبر عدد من المعاهدات التي عقدتها الدولة المرينية كانت مع مملكة أراغون التي أصبحت خلال القرن 14 أهم طرف متاجر مع المغرب، كما كان الحفصين على علاقات تجارية وطيدة بأراغون، حيث عينت هذه الأخيرة قنصلا لها في تونس خلال القرن 14م لتمثيلها والدفاع عن مصالحها، كما كان لهم فندقاً في كل من بجاية ومصر وسبتة وتلمسان ووهران[2].

وفي سنة 1344م تم تسجيل خروج سفينتين إلى ميناء وهران وهنين من أراغون، كما انتقل ابن بطوطة سنة 1349م في إحدى سفن الميورقيين من تونس إلى مستغانم، وتوجهت رحلة إلى وهران سنة 1353م، بالإضافة إلى هذا فإنه قد اشترى بعض التجار من برشلونة سلعاً من تلمسان سنة 1404م وأخرى سنة 1414م[3]، ومنذ 1458م أصبحت تخرج من "توسكانيا" مجموعة من السفن تتجه إلى

[1] نفسه، ص ص 140- 141.

[2] محمد زنيبر، تجارة القوافل في المغرب تجارة القوافل ودورها الحضاري حتى نهاية القرن التاسع عشر، [د ط]، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد: 1984، ص 371.

[3] ابن بطوطة، المصدر السابق، ص256.

ميورقة فموانئ المغرب الأوسط، حيث تتوقف في كل ميناء حوالي ثلاثة أيام ثم تواصل طريقها إلى المغرب الأدنى فإيطاليا، وبذلك تتم الدورة في الحوض الغربي للمتوسط[1].

تلاشى دور كل من الجمهوريات الإيطالية والقومونات الفرنسية في الحوض الغربي المتوسط مع بداية القرن 15م، بسبب اهتمام الإيطاليين بتجارة الشرق (بلد التوابل) وتحويل جزء من ثقلهم التجاري من غرب المتوسط نحو الشرق، أما الفرنسيون فقد ركزوا جهودهم في تدعيم الأسطول العسكري والعمليات الحربية على حساب الأسطول التجاري وتوسيع أفق التجارة الفرنسية، وهو ما جعل الوضعية التجارية بالحوض الغربي للمتوسط تسير لصالح تعزيز الوجود التجاري الأراغوني بشمال إفريقيا، خاصة وأنها تمكنت خلال هذه المرحلة من السيطرة على بعض النقاط الهامة على المستوى التجاري والاستراتيجي بالمنطقة بداية من جزر البليار وصقلية وأخيراً "سبتة" 1415م.

هذا التوسع لأراغون بالمجال المتوسطي، هو الذي دفع الأستاذ "برانشفيك" إلى الحديث عما أسماه بـ"الإمبريالية" الأراغونية[2].

ويمكن القول أنه بقدر ما كانت التجارة المتوسطية تمد السلطات الشمالية بالمصادر المادية، التي تسعفها على تغطية حاجيتها، بقدر ما كانت تساهم في تلغيم النظام القائم من الداخل، لأن اختيارات السلطة المرينية والزيانية أو حتى الحفصية والمملوكية على مستوى التجارة المتوسطية، أفضت إلى نوع من المحق من جانب التجار المحليين ورجال الدين، أمام تعاظم شأن التجار الأوربيين خاصة اليهود بالمنطقة، ويبدو أن هذا التواجد التجاري كان إحدى اللبنات الأولى التي أرساها الأوربيون للهيمنة على موانئ شمال افريقيا، على اعتبار أن التوسع التجاري كان إحدى الأدوات الهامة التي ساعدت الدول الأوربية في مطلع القرن 16م على بسط سيطرتها خارج أوربا.

كما أنه على الرغم من عدم انتظام العلاقات بين إفريقيا الشمالية والموانئ الأروبية في الحوض الغربي للمتوسط، وفي طليعتها الموانئ الإيطالية، فإنها ساعدت وأفادت في حفظ الروابط بين ضفتي هذا البحر، وعلى الرغم من أن ما نعرفه عن هذه العلاقات قليل في الواقع، فإنه يمكننا القول بأنها كانت خلال الفترة الممتدة من القرن 14م إلى نهاية القرن15م أكثر حيوية، وودية مما هي عليه في القرنيين اللذين أعقبا احتلال الأتراك لشمال إفريقيا.

[1] Roubar Brunschvig , op.cit., T.1, P 323.

[2] Ibid, P 423.

إلى جانب هذا فقد ظهرت اصطلاحات عربية تجارية في اللغات اللاتينية الجديدة مثل "تعريفة" Tariffa و"ديوانة" Dogana، كما انتقلت عادات ومنتوجات زراعية وصناعية من الشرق إلى أوربا.

أما ما تجدر الإشارة إليه بخصوص الأطراف الذين شملتهم المعاهدات التجارية التي أبرمتها سلطات شمال إفريقيا، فإنّ جميعهم كانوا أطرافاً أوربية، ولا توجد ـ حسب علمنا ـ معاهدة تجارية قامت بين دويلات شمال إفريقيا فيما بينها أو مع الدول الإسلامية الأخرى، سواء تعلق الأمر بالسودان أو بالمشرق، ويمكن تفسير ذلك بـ:

1- إن تواجد هذه الديولات في مجال جغرافي واحد، جعلها تعرف مواد انتاجية واستهلاكية متشابهة على مستوى كامل المنطقة، ناهيك عن ذلك الترابط الديني والعرقي واللغوي بل وحتى التاريخي المشترك.

2- أما غياب الإتفاقيات مع بلاد السودان، فيرجع إلى ارتباط الإقليمين بحدود جغرافية غير محدودة المعالم، بالإضافة إلى تلك المبادرات الفردية الخاصة التي حلّت بدل المبادرات الرسمية، في نسج العلاقات التجارية بين الطرفين، والسعي إلى تنشيط وحماية هذه الحركة، رغم المشاكل المتنوعة التي تحيط بهم.

3- أما مع البلدان الإسلامية، فبحكم المغاربة ـ شأنهم في ذلك شأن باقي المسلمين ـ لم يكونوا يعتبرون أنفسهم أجانب بالبلاد الإسلامية بحكم الشعور الذي تعمق لديهم بالانتماء إلى نفس الدار.

ومن المعلوم أن التجارة المتوسطية بالرغم من أهمية الموارد التي كانت توفرها عن طريق الرسوم الجمركية، كانت تهم فئة محصورة من المجتمع تلك الفئة التي تشكل حسب قول ابن خلدون "سوق الدولة". بينما كانت التجارة القافلية تهم المجتمع برمته، والحالة هذه أن حضور التجار المغاربة والمصريين بالدول الأوربية المتوسطية كان باهتاً، ويعبر عن ذلك عدم وجود أي فندق أو قنصل يمثلهم بتلك الدول، على عكس الحضور التجاري الأوروبي بشمال إفريقيا، وزاد في حدة هذه المفارقة غياب الإهتمام لدى السلطات الشمالية بالأسطول التجاري، مما فسح المجال أمام الأوربيين لاحتكار عمليتي التصدير والإستيراد من وإلى موانئ شمال إفريقيا.

وخلاصة القول، أنّ البحر المتوسط عامة والحوض الغربي منه على وجه الخصوص، قد عرف حيوية تجارية خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين، إذ كان بمثابة المركز الرئيسي للتبادل التجاري الدولي بين أقطاب التجارة العالمية، ونظراً لموقع ممالك شمال إفريقيا استراتيجي، بين الدول المصدرة للمواد الأولية (الشرق الأقصى ـ السودان)، والدول الأكثر استيراداً لهذه المواد (أوروبا الغربية)، فقد شهدت نشاطاً تجاريا مزدهراً، جراء توفرها على جملة من الهياكل القاعدية، التي ساهمت في إنعاش المراكز والموانئ التجارية بضفتي الحوض الغربي المتوسط.

كما لعبت ممالك شمال إفريقيا في هذه الفترة، دور الوسيط (السمسار) والمتحكم الرئيسي في حركة المبادلات التجارية العالمية، وذلك من خلال نسج عدة علاقات تجارية قائمة على سياسة الإحتكار ورفع الرسوم الجمركية، مع دول وإمارات غرب أوربا من جهة، وممالك السودان والهند من جهة أخرى.

الفصل الثاني: التجارة العالمية أوائل القرن 16م باتجاه المحيط الأطلسي.

المبحث الأول: التغيرات الحضارية لضفتي المتوسط أواخر القرن 15م.

أولاً: تفكك وحدة شمال إفريقيا.

ثانياً: نمو اسبانيا والبرتغال.

المبحث الثاني: الكشوفات الجغرافية الإيبيرية أواخر القرن 15م.

أولاً: دوافع الكشوفات الجغرافية الإيبيرية.

ثانياً: الإندفاع الإيبيري نحو الأطلسي.

المبحث الثالث: الجهود البرتغالية لتحويل التجارة العالمية في مطلع القرن 16م.

أولاً: وصول البرتغاليين إلى الهند.

ثانياً: التجارة العالمية عبر الأطلسي.

بدأت الأحوال السياسية الدولية مع نهاية القرن 15م تتغير، وتحول معها ميزان الحداثة العالمي؛ إذ كانت الضفة الشمالية الأوربية للمتوسط، تشهد تغيرات جذرية في مختلف المجلات الحضارية، انتهت باندفاعها نحو اكتشاف المجهول، وتوجت في الأخير بوصول الإسبان إلى عالم جديد، وإيجاد البرتغاليين لطريق مباشر نحو الهند. في حين كانت الضفة الجنوبية الإفريقيا، تعيش حالة من الصراعات القبلية والحروب الدولية إنتهت بغزو أجنبي إيبيري لها.

وبين عالم يعيش نهضة حضارية واندفاعا خارجي، وعالم يتخبط في نزاعات داخلية على من يحكمه، تحولت التجارة العالمية خلال القرن 16م إلى المحيط الأطلسي، وتحول معها مركز الثقل التجاري العالمي إلى موانئ هذا الأخير.

فما هي أبرز التغيرات الحضارية لضفتي المتوسط أواخر القرن الخامس عشر؟، وماذا نتج عن تلك الكشوفات الجغرافيا الإيبرية على المستوى العلمي والعالمي؟، وأخيراً فيما تمثلت جهود البرتغاليين من أجل السيطرة على التجارة العالمية؟.

المبحث الأول: التغيرات الحضارية لضفتي المتوسط أواخر القرن 15م.

يبدأ تاريخ شمال إفريقيا الحديث منذ سقوط القسطنطنية في عام 1453م، خلال عهد الإمارات المستقلة "الحفصية، المرينية، الزيانية"، ولا نقصد بالحداثة هنا ما نقصده بالنسبة للتاريخ الأوربي الحديث، إذ أنّ ذلك كان يعني تغيرات واسعة، ولنقل ثورية في مختلف المجالات، تجلت بظهور الدول القومية والطبقة البرجوازية، ونمو التجارة الدولية والحركة الإنسانية، بحيث بدّلت هذه التغيرات مظهر أوربا وبخاصة أوربا الغربية.

أما بالنسبة لشمال إفريقيا، فقد ظلت القوى الدينية والإقطاعية والقبلية تلعب الدور القائد الذي كانت تلعبه من قبل، فلا نجد شيئاً مما طرأ على أوربا، ومن هنا فإن كلمة الحداثة لا تعني أكثر من المعاصرة الزمنية وتبني الإصطلاح الأوربي، ومع ذلك فإنّ هذه الفترة تتميز بالنسبة لشمال إفريقيا بمزايا خاصة، فقد انتهت تطلعات شمال افريقيا نحو الوحدة، وتوترت العلاقة بين المماليك والعثمانيين بسبب توسع هذه الأخيرة على القبائل التركمانية، وأصبح الشمال الإفريقي محاصر بين قوتين في أوج نهضتهما العثمانيين في الشرق والإيبريين في الغرب.

فما هي أبرز التغيرات الحضارية لضفتي المتوسط أواخر القرن الخامس عشر؟.

أولاً: تفكك وحدة شمال إفريقيا.

لاشك أنّ مجال شمال إفريقيا عصب قوامه القوى السياسية التي تداولت على حكمه، وعاشت مراحل قوة وضعف انتابت تاريخه الطويل، بقطع النظر عن شكل هذه القوى السياسية، التي تجاذبتها الصورة النمطية للمركزية واللامركزية، أي الاستقلال والتبعية لسلطة الطرف الأقوى، ومن هنا كانت الفكرة الجدلية التي بُنيت عليها محاولات عديدة لرسم حدود ثابتة أو على الأقل تقريبية لصورة واقع شمال إفريقيا الحضاري خلال النصف الثاني من القرن 15م، وذلك ما استقته دراسات الأسطوغرافيا[1] التقليدية، سواء التاريخية منها أو الجغرافية والجغرافيا الوصفية.

[1] الأسطوغرافيا: Historiographie يقصد بهذا المصطلح، الكتابة التاريخية والدراسة التي تتناول هذه الكتابة كمتون متماسكة ،لا كمجرد مواد مصدرية ، للمزيد ينظر: عبد الأحد السبتي، الأسطوغرافيا والأزمة دراسات في الكتابة التاريخية والثقافية، ط1، منشورات كلية الأداب والعلوم الإنسانية، الرباط: 1944، ص08.

وقبل الخوض في حيثيات التخلف الحضاري بممالك شمال إفريقيا آواخر القرن 15م، وجب الإشارة إلى أبرز حدث هزّ كيان المنطقة السياسي قبل ذلك، وهو انهزام الموحدين في معركة "العقاب" المشهورة عند الإسبان باسم "Las navas de To Losa" عام 1212م، والذي أدى إلى اضمحلال دولتهم وتفككها إلى ثلاث إمارات، بني حفص (1228م-1573م) في إقليم تونس، وإمارة بني عبد الواد (1236م-1514م) في تلمسان، وبني مرين (1269م-1465م) في أقصى المغرب. وهكذا فقد الشمال الإفريقي وحدته وباتت تحكمه إمارات وممالك في أنحاء متفرقة.

نشب بين هذه الإمارات صراع على إرث الموحدين، كما قام صراع داخلي في كل منها، وبالرغم من أنّ هذه الإمارات عرفت حظوظاً مختلفة ومرّت بساعات من المجد والازدهار النسبيين، إلا أنّه لا يمكن عدّها إلا دوّلاً من الدّرجة الثانية، لم يظهر فيها أحد بحيوية الموحدين وقوة شخصيتهم.

I- سياسيا:

إذا كان كل من المرابطين ثم الموحدين قد اعتمدا في قيام دولتهما على حركة دينية مذهبية، فإنّ كل من المرينيين والحفصيين والزيانيين قد اعتمدوا في بناء دولتهم على حركة عصبية قبلية[1]، ساهمت في دفع الإبن إلى السلطة وحمايته، وحافظت على تداول الملك داخل القبيلة أو الأسرة الواحدة، وإبعاد البقية عن المشاركة في الحكم.

وعليه اتسم نظام الحكم آنذاك بالسلطوية؛ يعتمد في أساسه على درجة الانتماء والانتساب إلى القبيلة، وعلى تلك الصفة الدينية التي كان يمنحها أمراء شمال إفريقيا لأنفسهم في هذه الفترة[2]، وبذلك فإن نظام الحكم داخل الإمارات المستقلة، لم يشهد أي تجديد أو تطور سواء على مستوى التفكير أو على مستوى الممارسة، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى بروز تلك الصراعات الدموية بين أبناء العمومة وداخل البيت الواحد، مثل ما حدث بين المرينيين و وزرائهم الوطاسيين.

كانت النواة الأساسية للسلطة بشمال إفريقيا موجودة داخل المدن الخاضعة للدولة، " الحفصيين في تونس"، "الزيانيين في تلمسان"، "المرينيين في فاس" وتعتمد في هيمنتها على قبائل حليفة تسمى قبائل

[1] جورج مارسيه، بلاد المغرب وعلاقتها بالمشرق الإسلامي في العصور الوسطى، تر: محمود هيكل،[د ط]، منشأة المعارف، مصر: 1991، ص- ص 316- 317.

[2] جلال يحي، المغرب الكبير العصور الحديثة وهجوم الإستعمار،ج3، [د ط]، دار النهضة العربية، بيروت: 1981،ص 06.

المخزن؛ الحفصيين على قبائل "دوادة"، والزيانيين على قبيلتي "بني عامر" و"بني راشد"، والمرينيين على "الوطاسيين"، وكانت تستعملها لإخضاع قبائل الجهات المحيطة بالمركز وتلزمها بدفع الضرائب للسلطة المركزية.

أما النواة الوسيطة فتتكون من القبائل الخاضعة لهيمنة الدولة المركزية يحكمها قادة محليون أو ممثلون للسلطة المركزية وهي محل استغلال كبير، مثل ما هو حال قبائل زناتة بالنسبة للزيانيين. ودون ذلك فهو مجال طرفي يتكون من قبائل غير الخاضعة لهيمنة الدولة المركزية، وتسمى بلاد السيبة[1].

ورغم هذا النظام، فقد عرفت المنطقة فوضى سياسية؛ فمن مصر شرقاً إلى غاية المحيط الأطلسي غرباً لا توجد أدنى سلطة مركزية قادرة على السيطرة بشكل عام، وهو ما يؤكده "ابن خلدون" أنّ المشيخات لم تكن تخضع للسلطة الحاكمة، حيث حوّلوا الأرياف إلى أراضي السيبة. والجدير بالذكر أن سياسة هؤلاء الأعراب بالنسبة لأمراء الدويلات الثلاث، تختلف باختلاف قوة هؤلاء وضعفهم[2].

أصبح السلاطين الضعفاء أُلعوبة بيد الوزراء الأقوياء الذين كانوا يعيّنون السلاطين ويعزلونهم، كما هو الحال بالنسبة للمرينيين مع وزرائهم الوطاسيين، ولم يكن هؤلاء الوزراء الطموحين سوى أداة في يد عصبة من الإقطاعيين، الذين تمركزا بقوة في الجنوب والشرق وكانوا يدينون بقوتهم لعوامل اقتصادية.

انعكس اضطراب أوضاع السلطة المركزية وضعفها إلى تقلص رقعة بلاد المخزن (أي البلاد الخاضعة للحكومة) واتساع رقعة بلاد السيبة (أي البلاد الخارجة من سلطة الحكومة) وذلك لحساب قوى إقطاعية أو دينية أو قبلية، وخلال هذه الأزمة تعربت قبائل زناتة، واضطر السلاطين المرينيين والزيانين إلى الإعتماد على بعض القبائل البدوية مقابل منحها إقطاعات أرضية وإعفاءات ضريبية، وهو ما خلق لدى الزعماء الإقليميين نوعاً من الاستقلالية، أصبحوا بموجبها حريصين على المطالبة بالإستقلال[3].

عرف القرن 15م وخصوصاً الثلث الأخير منه، إنهيار كلي للأنظمة الزمانية بشمال افريقيا، فانعدم الأمن وكثرت الحروب بين الحفصيين الذين يعتبرون أنفسهم الورثة الشرعيين للموحدين، وبين

[1] عبد السلام فيلالي، الجزائر الدولة والمجتمع، [د ط]، دار الوسام العربي، الجزائر: 2013، ص 61.

[2] محمد العيدروس، المغرب في العصر الإسلامي، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة: 2009، ص 197.

[3] محمود علي عامر، محمد خير فارس، تاريخ المغرب العربي الحديث المغرب الأقصى- ليبيا، [د ط]، منشورات جامعة دمشق، سوريا: 2000، ص 14.

المرينيين الذين أرادوا توحيد أجزاء المغرب الإسلامي، فكان المغرب الأوسط مسرحاً لهذه الصراعات الدموية، التي لم تسفر عن شيء سوى تقلص وزيادة مساحة كل دولة على حساب الأخرى .

شهدت أجزاء المغرب الأوسط الخاضعة للسلطة الحفصية، تقلبات سياسية متعددة بفعل الحروب المتوالية عليه، سواء على المستوى السياسي الرسمي حيث كانت الحروب سجالاً بين الحفصيين والزيانيين من ناحية، وبين أبناء السلطة الحفصية من ناحية أخرى، أو على مستوى القوى البشرية المختلفة بسبب التناحرات القبلية البينية، أو بين بعض القبائل والسلطة، إلى أن دخل طرف جديد ساحة المعركة، وتوّج ذلك بسقوط بجاية في يد الإسبان سنة 1509م. وانتهي بذلك عهد السيطرة البربرية، ودخل شمال إفريقيا عهد جديد عقب السيطرة العثمانية عليه[1].

حسب رأينا ـ الخاص ـ، فإنّ أهم عامل كان وراء عملية السقوط، هو قيام هذه الدويلات على فكرة قبلية بدائية ضيقة، سرعان ما تبلورت لتأخذ بُعداً سياسياً بصورةٍ (ملكية جنينية)، إضافة إلى عدم ارتقائها لمستوىً سياسي عالٍ، في ظل التكافل الأوربي الصليبي الذي واكب ذلك، وتحوّل تلك الملكية مع مرور الوقت إلى إرستقراطية وراثية تغلبت فيها المنفعة الخاصة ووضعت فوق مصلحة الدولة.

II–اجتماعياً:

لم يكن الوضع الاجتماعي في شمال إفريقيا أواخر القرن 15م أقل وطأة من الوضع السياسي، فقد عرف هذا الجانب تشتتاً مزدوجاً، على مستوى الهيكل التنظيمي للدويلات، بحيث ظهرت الإمارات المستقلة نتيجة ضعف الحكومة المركزية، وعلى المستوى القبلي نتيجة اختلاف البطون والأعراق، فبالنسبة للمستوى الأول عرفت الدولة الزيانية إمارات قبلية مستقلة، كإمارة كوكو في منطقة القبائل، والدواودة في الزاب والحضنة، وبني جلاب في تقرت، ومشيخة الثعالبة في مدينة الجزائر، وقلعة بني العباس في القسم الشرقي من جبال القبائل[2].

أما على المستوى القبلي، فإننا نجد بعض القبائل قد اختلطت، مكوّنة قبيلة ترتبط على أساس القرابة أو الأرض أو اللهجة الواحدة، وقد تتنافر أحياناً بفعل الصراع على الأرض أو خلافاً مع السلطة

[1] جلال يحي، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، [د ط]، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية: 1999، ص 55.

[2] محمد السعيد بوبكر، العلاقات السياسية الجزائرية الإسبانية خلال القرن 18م، إ: مختار حساني، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، المركز الجامعي بغرداية: 2010– 2011، ص 30.

المركزية، وميزة هذه القبائل كما قيّمها "توفيق المدني" في انقسامها إلى قبائل عربية مختلطة وقبائل بربرية، نظراً للتداخل العرقي عبر علاقات المصاهرة أو التجاور[1].

لعبت هذه القبائل أدواراً مختلفة ومتميزة في علاقاتها مع السلطة، وفي سير الأحداث السياسية والعسكرية والاقتصادية في شمال إفريقيا، وتوجيهها حسب المصالح المشتركة أو المصلحة الذاتية للقبيلة. فكان منها من تكن الود للسلطة الحاكمة وتؤدي الولاء والطاعة لها، بل وتشارك في تأسيس مجدها وتوسيع رقعة دولتها، وكان بعضها يناصبهم العداء ويتآمر ضدهم، على الرغم من الروابط الدموية، وصلة القرابة التي تربطهم ببعض.

ومن أمثلة ذلك، ما قام به الحفصيون حينما استغلوا الهلاليين وعلى الخصوص "الدواودة" لأغراضهم السياسية، وسهلوا إقامة إمارة لهم في الشرق الجزائري، ونفس الشيء بالنسبة للزيانيين حينما اعتمدوا على قبيلة زغبة لمواجهة منافسيهم من القبائل البربرية مثل "بني توجين" و"مغراوة"، وكذلك إخوانهم من عرب المعقل كـ"ذوي عبد الله" و"ذوي منصور" و"الثعالبة".

لكن هذه القبائل استفادت من الصراعات التي حدثت بين الأسر الحاكمة في المراحل الأخيرة لتلك الدول، مما جعلها تسيطر على أغلب الأراضي الخصبة وتزيح قبائل السلطة إلى الصحاري أو المناطق الجبلية الصعبة. والظاهر أن مصلحة كل قبيلة كانت تطغى على روابط الدم والعقيدة، فالخلاف كان مستمراً باستثناء بعض المراحل والفترات التي كان فيها سلاطين الدويلات أقوياء، تخضع القبائل المنافسة إلى نفوذهم مضطرة، وتدخل في طاعتهم[2].

وعليه، فإنّ النمط الاجتماعي بشمال إفريقيا خلال النصف الأخير من القرن 15م بالخصوص، لم يرق إلى درجة التحضّر أو التمدّن، أو إلى درجة التفاعل كوحدة اجتماعية وسياسية يمكنها تطوير صورة حكم مركزي، يسمح بالتوطيد لهيمنة تدفع عنها خطر الانهيار السريع، وإنما بقي مجرد تجميعٍ لأسرٍ داخل تنظيم قبلي إقطاعي، تعيش كل منها حياتها الخاصة، وترتبط فيما بينها بالروح العصبية التي تكفل لها وجوداً ديموغرفياً جغرافياً، يقوم على المواجهة والصراع ضد القبائل الأخرى. فتكون القبيلة بذلك إما رياسية ذات سيادة، وإما مخزنية ذات تبعية، وبالتالي فإن هذه الصراعات العصبية في نهاية المطاف هي صراعات ذات صبغة اقتصادية واضحة، غايتها السلطة والملك.

[1] توفيق المدني، تاريخ الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط1، الجزائر:1984، ص 125.

[2] مختار حساني، تاريخ الجزائر الوسيط، ج3، ط1، دار الهدى، الجزائر: 2013، ص19.

III- اقتصادياً:

لاشك أن الحياة الاقتصادية تستمد وجودها من إمكانيات القطاع الزراعي والصناعي والتجاري، وبما أننا تطرقنا إلى القطاع التجاري في الفصل الأول، فسوف نقتصر على العنصرين الآخرين فقط، طالما هما الممولان الرئيسيان للتجارة.

1- الزراعة:

ميّز الإقطاع النظام الاقتصادي الزراعي بشمال إفريقيا خلال القرنين 14م و15م، حيث كانت الأراضي ملك للسلطة الحاكمة، ولايحق التّصرف فيها إلا من قبل السلطان، ويقطعها لمن يشاء، من خلال تفويض السلطة لشخص أو لجماعة ما على رقعة محددة، ثم توّسع المفهوم ليشمل جباية الأعشار، واستغلال الأراضي الفلاحية واستخلاص فوائد الرعي، وقبض الرسوم، ويوضح "ابن خلدون" استفادة عدد من القبائل الزيانية بهذا النّوع من أراضي الإقطاع بقوله: "وانبسطت أيدي العرب على الضاحية وأقطعتهم الدولة حتى الأمصار وألقاب الجباية ومختص الملك ... وقاسموهم في جبايات الأمصار لقبائل صحراء وتلولا وجريدا"[1].

شكلت الفلاحة أحد أهم القطاعات التي قام عليها الاقتصاد في ممالك شمال إفريقيا خلال القرن 15م، وقد تضافرت عدة عناصر لتجعل منها بلاداً زراعيا بامتياز، حيث ساهمت الإمكانيات الطبيعية للدولة الزيانية في غنى هذا النشاط، إذ يشير الوزان إلى مدى خصوبة أراضي المناطق الساحلية وغناها بقوله: "السهول القريبة من الساحل منتجة جداً نظراً لخصوبتها، والجهة المجاورة لتلمسان كلها سهل وبها أماكن زاهرة والبقعة خصبة، وأفضلها إنتاجاً مابين إفريقية والسوس الأدنى والمغرب الأقصى"[2].

اشتهرت شمال إفريقيا خلال هذه الفترة، بإنتاج العديد من المحاصيل الزراعية وتنوعت من الشمال إلى الجنوب، إذ عرفت إنتاج الفواكه والكروم والزيتون والحبوب بمختلف أنواعها، وانتشرت في العديد من

[1] ابن خلدون، المصدر السابق، ج6، ص 103.

[2] الوزان، المصدر السابق، ص 10.

المناطق كـ"تلمسان"، أما في جنوب البلاد فقد انتشرت زراعة النخيل في عدة مناطق كسهل مجردة بتونس، وسهل دكالة بالمغرب الأقصى[1].

كان الإنتاج الفلاحي في معظم فترات السلم وفيراً، فقد قدر "الوزان" على سبيل المثال إنتاج "سهل باجة" الحفصية السنوي من القمح بأكثر من مائة ألف رطل، واشتهرت سهول التل الأعلى وسهول "قسنطينة" ومدينة "نيفاش" و"مسيلة" و"طبنة" بإنتاجها للقمح، أما الشعير فتبلغ قيمته نصف قيمة القمح، ويكثر في مناطق بجاية وجيجل، وقد ذكر "التجاني" أنه في الجنوب التونسي بالقرب من "توزر" عدداً من الطواحين الهوائية في وادي مجسر[2].

والجدير بالذكر أن هجرات الأندلسيون إلى شمال إفريقيا في أواخر القرن 15م، قد ساهمت بإدخال العديد من التقنيات الزراعية، كاستخدام "النواعير" المائية في نظام الري، إذ قاموا بتركيبها في مختلف المدن كتونس وفاس، بالإضافة إلى استعمال الأسمدة في عمليات غرس الأشجار ـ خاصة أشجار الزيتون ـ من أجل تحسين جودة المنتوج، كما أنهم برعوا في تربية دودة القز[3].

2- الصناعة:

توفرت بممالك شمال إفريقيا خلال القرن 15م، عدة مواد أولية "معادن، أخشاب، صوف، قطن..." سمحت لها بتعدد المجال الصناعي وتنوعه، فقد توفرت بـ"هنين" على سبيل المثال معادن الحديد والفولاذ، حيث تم استخدامها في مختلف الصناعات الخفيفة كالسيوف والسكاكين والفؤوس، والصناعات الثقيلة كأبواب المدن وتحصيناتها، ومن بين المدن التي اشتهرت بصناعة الحديد مدينة "تفسرة" التي قال عنها الوزان:" بها حدادون كثيرون ولا يشتغل أهلها بغير خدمة الحديد ونقله إلى تلمسان" التي أصبحت مركزاً صناعياً بالدولة الزيانية[4].

[1] عبد الكريم حساين، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين 13- 15م، دورية كان التاريخية، ع 7،دار ناشري، الكويت: سبتمبر 2012، ص 94.

[2] الوزان، المصدر السابق، ص 66. برانشفيك، المرجع السابق، ص 225.

[3] محمد رزوق، الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين 16- 17م، ط4، إفريقيا الشرق، المغرب: 2014، ص 218.

[4] الوزان، المصدر السابق، ص 24.

كما ازدهرت صناعة النسيج وتوفرت في جل مدن شمال إفريقيا، حيث تمّ إنشاء مصانع للنسيج والأقمشة الحريرية بفاس وتونس، واختصت هذه الأخيرة بنوع رفيع من القماش يدعى (بالإفريقي)، ينسج من القطن والكتان.

أدرج الأندلسيون العديد من الفنون الصناعية بشمال إفريقيا وطوّروها، حيث كانت لهم مناهج خاصة في صنعة السفن والأسلحة، وفي دباغة الجلود وصناعة الحرير والصوف، وقد أشار "الوزان" إلى أنّ معظم تجار الأقمشة الصوفية بفاس أندلسيين، كما أكّد "مارمول" أن لباس سيدات فاس هو تقريبا نفس لباس موريسكيات غرناطة[1].

لكن كل هذا كان مرتبطا أساسا بالأمن والإستقرار السياسي، ذلك أن وضعية الرخاء هذه سرعان ما تتلاشى نتيجة عوامل أمنية، فحالات الحروب والإضطرابات السياسية التي شهدتها المنطقة،كثيراً ما كانت تحدث تراجعا في عملية الإنتاج، كحصار بني مرين لتلمسان عام 1352م، والذي خلّف أزمة اقتصادية في تلمسان بحيث غلت الأسعار لدرجة أن ثمن صاع القمح بيع بدينارين وربع دينار ، كما عرفت "قسنطينة" نفس الأوضاع عندما حاصرها المرينيون سنة 1353م، وكثيرا ما كانت هذه الأخيرة تشهد أزمات اقتصادية جراء تأرجحها بين التبعية الحفصية والإستقلالية[2].

ويمكن القول أن شمال افريقيا قد شهد منعطفاً حضارياً خطيراً أواخر القرن 15م، ذلك أن الدول التي أتت بعد سقوط الموحدين كانت دولاً واهية الأسس، ضعيفة التسيير، هم سلاطينها جمع الثروة والتشبث بالسلطة وهو ما سرّع في دخولها تحت طائلة التهديد الإسباني والبرتغالي، ومن هنا تكون هذه المنطقة قد دشنت مرحلة الانهيار الشامل من خلال المنافسات الدامية المتواصلة، التي أعاقت إقامة نظام سياسي تابع للدولة، إلى درجة وجود من يتحدث لا عن تنظيم، وإنما عن فوضى، وهو ما دفع شارل أندري جوليان إلى القول: "إننا بإزاء أشد خاصيات تاريخ شمال افريقيا عراقة، تتلخص في عدم قدرة أهلها عن التحول من الروابط العرقية إلى مستوى الدولة، من حيث أنه لم يوفق أي قائد بربري منهم إلى تجاوز العصبية القبلية"[3].

---

[1] نفسه، ج1، ص 191. مارمول، المصدر السابق، ص 193.

[2] محمد ساعو، المرجع السابق، ص 27.

[3] شارل أندري جوليان، تاريخ إفريقيا الشمالية من الفتح الإسلامي إلى سنة 1830،ج2، تر: محمد مزلي، البشير بوسلامة، دار النشر التونسية، تونس: 1983، ص 392.

ولذلك فإن هذه القيادات ستجبرها طبيعة تكوينها، وطبيعة مصالحها على أن تنفصل عن القيادات الشعبية التي كان من اللازم عليها أن تحتفظ وتوثق صلتها بها، إن كانت ترغب في الاستمرار بالعيش من جديد. والمهم هو أن هذا التحول قد حدث في وقت نمو سلطة وقوة الدول المسيحية في غرب أوربا، والمتمثلة في إسبانيا والبرتغال.

ثانياً: نمو إسبانيا والبرتغال.

تعد التحولات السياسية التي عرفتها أوربا الغربية في أواخر القرن 15م، من أهم مظاهر التطور التي ميزت عصر النهضة إذ انتقل الوضع السياسي من الشتات الفيودالي Féodal إلى التوحد المونارشي Monarchie [1]، مما مكّن من قيام مشهد سياسي قومي، يستند إلى مؤسسة الجيش وجهاز الإدارة ومجالس القضاء، وقد ارتبطت هذه المتغيرات السياسية بالمتغيرات الاقتصادية، ذلك أن السعي إلى توسيع السلطة المركزية، ومركزة تدبير الشأن العام ،كان يعني إلتقاء مصلحة الملك مع مصلحة التجار.

فمن جهة كان الملك بحاجة إلى برجوازية تحد من نفوذ الأسياد الفيوداليين وتموّل المشاريع الكبرى للبلاد، ومن جهة أخرى كانت البرجوازية الصاعدة في حاجة إلى سلطة مركزية، تضمن وحدة السوق التجارية وتسقط الرسوم الفيودالية والحواجز الجمركية بين مختلف المناطق والأقاليم[2].

ويمثل القرنان 14م و15م فترة انتقالية حقيقة باتجاه الدولة القومية، إذ بدأت المونارشية المطلقة تحل محل المونارشية الفيودالية بشكل تدريجي، واتّضحت معالم الحدود القومية محل الحواجز الطبقية، واتجهت شعوب أوربا الغربية نحو التجمع على أسس قومية، وضمن حدود واضحة في وحدات سياسية مستقرة، واقترن ذلك بظهور الملكيات القومية باعتبارها أكثر الأنظمة ملائمة لأوضاع أوربا الغربية (إسبانيا والبرتغال) آنذاك.

فما هي مميزات الحياة الحضارية لإسبانيا والبرتغال أواخر النصف الثاني من القرن 15م؟

[1] مونارشية: Monarchie هي نظام سياسي ذا وجهة ديمقراطية من حيث وجود برلمانات، تعددية سياسية ظاهرية، ولكن السلطة السياسية محتكرة في يد نخب مشكلة من كبار رجال الأعمال وكبار ملاكي الأراضي، للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت: 1985، ص 563.

[2] عبد المجيد نعنعي، أوروبا في بعض الأزمنة الحديثة والمعاصرة 1453- 1848، [د ط]، دار النهضة العربية، بيروت: 1983، ص 19.

I-سياسياً:

اكتسب التطور السياسي في شبه الجزيرة الإيبيرية أهمية بالغة، بالنظر إلى ما رافقه من متغيرات في العلاقات الجديدة مع الإسلام، وتوسع الكشوفات الجغرافية، وتحول إسبانيا إلى دولة عظمى ذات نفوذ قوي في أوربا والعالم أواخر القرن 15م. ففي مرحلة أولى، لاسيما في القرنين 11م و12م، كانت قد تحولت الوحدات السياسية في شمال إيبيريا من كونتيات[1] ذات نفوذ جغرافي محدود إلى ممالك حقيقية ذات طموح قوي لتوسيع مجال سلطتها.

هيمنت ظروف استرداد التراب الخاضع للإسلام على التاريخ السياسي للدويلات المسيحية الإيبيرية منذ نهاية القرن 13م. فالبرتغال الذي كان في بداية القرن 12م مجرد كونتية بين نهري "مينهو" في الشمال و"موندیغو" في وسط البلاد، تحول ابتداءاً من سنة 1139م إلى مملكة فعلية، إذ تمكن الملك "ألفونسو الأول" من الوقوف في وجه الوجود الإسلامي بالبرتغال، واسترجاع الكثير من مناطق البلاد وإخضاعها لنفوذه الجغرافي والسياسي[2].

استمرت هذه العمليات في عهد أحلافه، واكتملت بصورة نهائية مع متم القرن 13م، فبين 1279م – 1383م حقّقت البرتغال نمواً ملحوظاً على مستويات متعددة، في طليعتها تدعيم الدولة المركزية في وجه الفيوداليات المحلية، وإقامة جهاز قضائي مرتبط بشخص الملك، ورسم الحدود الجغرافية مع الجارة قشتالة، وانطلاقاً من سنة 1383م دخلت البرتغال مرحلة سياسية جديدة عقب الأزمة التي عاشتها البلاد بعد وفاة الملك "دوم فيرديناند"، وتمكن مملكة قشتالة من إلحاق البرتغال إليها.

تمكن البرتغاليون عام 1384م، من جمع شملهم بقيادة "دوم جواوو" المُساند من طرف أسرة "أفيس Avis" التجارية، والتي نصبته وصياً على المملكة وحاميا لها، فواجهوا إسبانيا وانتصروا عليها، واعتلى "دوم" العرش البرتغالي تحت اسم "دوم جواوو الأول" في السادس من شهر أبريل عام 1385م.

---

[1] كونتية: منطقة يحكمها كونت، و"الكونت":Conte، لقب يطلق على النبلاء والشخصيات ذات الثراء والمركز الاجتماعي المرموق في البلدان الاوربية خلال العصور الوسطى، وهو مشتق من مصطلح Comes أو بالاتينية Comitis ويعني الرفقة للإمبراطورية أو الحاشية. للمزيد ينظر:محمد حناوي، المرجع السابق، ص 97.

[2] محمد محمود النشار، تأسيس مملكة البرتغال، ط1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة: 1990، ص، ص 132، 142.

ومع مطلع العصر الحديث باشرت البرتغال سلسلة من الكشوفات الجغرافية، حيث ارتبط تاريخ هذا البلد تحت حكم سلالة "أفيس" إلى غاية سنة 1508م، بتاريخ التوسع فيما وراء البحار على سواحل المغرب وإفريقيا والهند، مما ساعدها على التحول في عهد الملكين "مانويل الأول" (1495م-1521م) و"جون الثالث" (1521م-1557م) إلى إمبراطورية عظمى[1].

وإذا كانت البرتغال قد استطاعت في وقت مبكر نسبياً، استرجاع أراضيها وتحقيق استغلالها، وبناء نظام جديد، احتلت فيه قضايا الملاحة والتوسع الجغرافي فيما وراء البحار أهمية مركزية في شؤون الدولة. فإنّ مسار إسبانيا تطلب مخاضاً عسيراً وزمناً طويلاً إلى حدود نهاية القرن 15م، لكنه أفرز في نهاية المطاف واقعاً جديداً اكتسى بُعداً عالمياً حقيقياً.

كانت عمليات الإسترداد في إسبانيا من صنع مملكتي قشتالة وأراغونيا[2]، اللتان توسعتا بفضل "حروب الاسترداد" Reconquesta، وبدت مركزة الدولة وهيمنتها على المستوى الخارجي في نهاية القرن 14م قد قطعت أشواطاً كبيرة، خصوصاً في أراغونيا التي صارت قوة ضاربة بالحوض الغربي للمتوسط، وإن كانت قوتها قد ظلت ذات صبغة ملاحية بالأساس، إذ لم تندفع في هذه المرحلة باتجاه التوحيد السياسي، إلى أن تم ذلك في سنة 1469م، عندما تزّوج ملك إمارة أراغون "فيرديناند" Ferdinand، بملكة إمارة قشتالة "إيزابيلا" Isabelle[3].

كرّس التحالف "القشتالي الأراغوني" جهوده في هذه المرحلة، للإسراع بعمليات استرجاع الإمارات المتبقية بيد المسلمين بالأندلس، ويتعلق الأمر بمدن "روندة" عام 1485م، ومالقة عام

[1] محمد حميد السلمان، الغزو البرتغالي للجنوب العربي والخليج بين 1507- 1565،مركز زايد للتراث، إمارات العربية المتحدة: 2000 ص-ص 26- 28.

[2] كانت قشتالة قد تحولت من كونتية في القرن 09م إلى مملكة في القرن 10م، أما أراغونيا: فقد تكونت منذ القرن 11م، وصمدت في وجه الوجود الاسلامي بالأندلس.

[3] فيرديناند: Ferdinand هو ابن الملك فيرديناند I والملكة جيان II، ويسمى فيردناند II الكاثوليكي، ملك أراغون وصقيلية وقشتالة ونابولي 1452- 1516، أسس محاكم التفتيش، وفي عهده توحدت اسبانيا، وقد كانت ميولاته متوسطية لخضوعه لتأثير البرجوازيين. أما إيزابيلا: فتلقب بـ إيزابيلا الأولى الكاثوليكية Isabelle 1ere la Catholique هي ملكة قشتالة ورثت العرش بعد أخيها هنري IV وتسمى ايزابيلا الكاثوليكية، حكمت مابين 1474- 1504م، كانت ميولاتها مسيحية ودعمت وزيرها خيمنيش لإدارة محاكم التفتيش.

1487م، و"أليرية" عام 1490م، وأخيراً "غرناطة" عام 1492م، وبذلك أصبحت إمارة غرناطة ابتداءاً من هذه السنة خاضعة لتاج قشتالة[1].

سارت عملية التوحد السياسي بين أراغونيا وقشتالة على نحو موازي مع عملية بناء الدولة الحديثة ذات الصفة المونارشية، حيث تمثل هذا التطور السياسي في واقعين رئيسين:

1- تدعيم بروجوازية المدن، إذ شجع النظام الملكي الجديد المجالس الإستشارية التي كان أعضاؤها يُنتخبون ثم يُعيّنون من طرف الملك، وفُوّضى لها صلاحيات تدبير شؤون المدينة، كما حظيت بتمثيلية في البرلمان الإسباني "الكورتيس"، إذ احتلت مكانة هامة إلى جانب النبلاء و الإكليروس.

2- تحجيم قوة النبلاء، إذ كرّست السلطة الملكية جهودها من أجل إقرار الأمن ومنع الحروب بين الحصون، فالكل أصبح خاضعاً لمراقبة قوة حكومية تدعى "الهيرمانداد"[2].

يشير هذا التغير في حقيقة الأمر إلى وضع جديد، تمثل في تطويع النبلاء عن طريق تحطيم شوكتهم العسكرية والقضاء على استقلاليتهم الفيودالية، وجعلهم في خدمة الدولة الجديدة، حيث تمّ التّحول من واقع الشتات الفيودالي إلى واقع التوحد المونارشي، الذي عمّ مجموع بلدان أوربا الغربية عند بداية العصر الحديث.

II-اجتماعياً:

عرفت أوربا الغربية في نهاية العصور الوسطى تطورات حضارية، منحت لها نفساً اجتماعياً وثقافياً قوياً، تجسد بشكل بيّن في النصف الثاني من القرن 15م، مع نهضة المدن، وظهور البرجوازية، وتعدد المدارس والجامعات بكبريات الحواضر.

يقول جاك لوغون: "في الوقت الذي كانت القدس تستأثر بالمخيال الغربي، كانت مدن أخرى أكثر واقعية وذات مستقبل دنيوي تنمو في الغرب نفسه". وبالفعل عرف النسيج الحضري تطوراً كبيراً في القرن 13م، إذ اتّسعت المدن وأخذت بعداً اقتصادياً جديداً، واصطبغت بالصفة التجارية لأنها من صنع

[1] عصام الدين، دراسات في تاريخ المغرب والأندلس، [د ط]، دار الفكر العربي، القاهرة: 1999، ص- ص 297- 299.

[2] الكورتيس: cortes هو مجلس يرأسه الملك، ويضم عظماء الدولة وأكابر النبلاء ورجال الدين، تأسس سنة 1188م، وهو بمثابة السلطة التشريعية في إسبانيا، ويتكون من مجلسين: مجلس النواب، ومجلس الشيوخ وله أحقية سن القوانين وتعديل الدستور. أما الهيرمانداد: مؤسسة بوليسية مكلفة بمهام استتباب الأمن والسلم في مجموع التراب الإسباني. للمزيد ينظر: محمد النشار، المرجع السابق، 67.

التجار بالأساس، على عكس المدن القديمة ذات الوظيفة السياسية والإدارية والعسكرية، كما توسع محيط المدينة، إذ نشأت على هامش النواة القديمة تجمعات سكانية جديدة، ومحلات تجارية، وورشات حرفية تتمحور حول سوق منتظم النشاط وساحة عمومية دؤوبة الحركة[1]، وأهم هذه المناطق في البرتغال هي "لشبونة" و"يابرة"، والغرب البرتغالي Algarire، وفي أراغون "برشالونة" و"بلنسية".

أما بالنسبة لحجم السكان الذي قطنوا بالمدن فإن تقديرات المؤرخين غالباً ما تتجه نحو التضخيم، لكن مدناً قليلة هي التي تجاوزت سكانها المائة ألف نسمة في النصف الأول من القرن 14م، أي قبل طاعون 1348م، الذي انتزع من أوربا أعداداً مهمة من سكانها، ولم تستطيع أوربا في مطلع القرن 15م الوصول إلاّ إلى 60% من أعداد السكان الذين كانت تتوفر عليهم سنة 1330م، وبذلك أصبحت هذه القارة وخصوصاً منها إيبيريا التي اتسعت أراضيها مع تزايد عمليات الإسترداد، في أمس الحاجة إلى الأيدي العاملة[2].

وفي واقع الأمر، لا يجب المغالاة لا في دينامية هذه المدن ولا في استقلاليتها، حيال النظام العام الذي كان يتحكم في منطق الأمور خلال هذه الفترة من تاريخ أوربا، فقد اعترضت هذه الحواضر مجموعة من العوائق، في مقدمتها الرقابة الفيودالية، فمعظم المواد الأولية وخاصة الصوف، كانت تأتي من أراضي الأسياد، والرواج كان خاضعاً للضرائب والرسوم والواجبات الجمركية المفروضة من طرف أرباب الإقطاعات الإلزامية[3].

أفرز تطور الواقع الحضاري والاقتصادي بأوربا، بروز فئة اجتماعية جديدة تشتغل بالتجارة وتقطن المدن، حيث ظهرت على هامش القرى التي تشكل مركز سلطة الأسياد وثروتهم، مجالات سكنية جديدة تقطنها هذه الفئة التي لا تخضع للأعراف الفيودالية، وما يترتب عنها من روابط تبعية وصلة بالأرض، وعُرفت هذه الشريحة الجديدة في المجتمع الإسباني بـ"البورغاسيا" (burguesia)، أي سكان الضواحي المعروفة بـ"البورغ" (bourg)، أما في انجلترا فقد عرفت تحت اسم "الفريمان" (freemen) وتعني الأحرار، أي غير الخاضعين للإكراهات الفيودالية.

[1] Jack Le Goff, La civilisation de l'Occident médiéval, Edition de la Martiniene, paris: 1984, P,P 92, 99.

[2] أحمد بوشرب، وثائق ودراسات عن الغزو البرتغالي ونتائجه، ط1، دار الأمان، الرباط: 1997، ص 159.

[3] Jack le Goff, op.cit., T.1, P 331.

وإذا كان الأسياد قد أقاموا ثروتهم على أساس الأرض وما تجرّ به من حبوب وثمار ومواشي، فإن هذه الفئة الجديدة التي تعتبر النواة الأولى لما سُمي في القرن 15م بـ"البرجوازية"، اشتغلت بالتجارة وخلقت شيئاً فشيئاً نظاماً جديداً يتمحور حول المدينة ويقوم على أساس النقود والصنائع والأسواق.

وتعتبر البرجوازية المحرك الرئيسي للمدن، إذ ارتبطت نهضة هذه الأخيرة بنشأة تلك الفئة الجديدة من التجار، التي أخذت تفرض وجودها شيئاً فشيئاً على المجتمع ابتداءاً من القرن 14م، ويشكل ظهور هذه الفئة في تاريخ المجتمعات الأوربية حلقة رئيسية في التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، إذ بها تمّ التخلص من قبضة الإقطاعيين، واختفاء نظام الرّق، وتحرّر أقنان القرى وأبناء المدن، كما أنها ربطت مصيرها بمصير الأنظمة الملكية، وساعدتها على استعادة النفوذ السياسي من الفيوداليين والقضاء عليهم وترسيخ دعائم الملكية القومية القوية[1]، ومن جملة ذلك ما قامت به أسرة "أفيس Avis" البرجوازية في دعمها للملك "دوم جواوو".

III–اقتصاديا:

مسّ التطور الذي شهدته أوربا الغربية خلال النصف الثاني من القرن 15م مجالات متعددة، في طليعتها التقنيات التي قَدّمت لمختلف القطاعات أدوات جديدة أو متجددة، مكنت من التحكم أكثر في عمليات الإنتاج والرفع من المردودية، وفتح آفاق اقتصادية جديدة.

ففي المجال الفلاحي، اتّسع الإستغلال الزراعي بفضل "الإجتثات"[2] الذي مكن من كسب أراضي جديدة لزراعة الحبوب على حساب الغطاء النباتي الطبيعي، وكانت هذه العمليات قد بدأت منذ أواخر القرن 13م، واتسعت في أواسط القرن الموالي، ثم تعمّمت على مجموع أوربا الغربية في القرن 15م، أما الضيعات الجديدة التي سهرت عليها الأديرة بشكل خاص، فقد تم استغلالها على نحو مغاير لنظام الإخاذات[3] بواسطة فلاحين مأجورين تحت إمرة رهبان الدير، والجدير بالذكر أن هذا الأسلوب الزراعي

[1] جلال يحي، المغرب الكبير ، المرجع السابق، ص- ص 07- 08.

[2] يشير الإجتثاث في المجال الزراعي، إلى التعرف على النباتات ذات الخصائص غير المرغوب فيها من الحقول الزراعية وإزالتها، للحفاظ على جودة المحصول الذي تتم زراعته.

[3] نظام الإخاذات: mansus هي استغلاليات صغيرة كان يمنحها السنيور العقاري للعائلات الفلاحية التي تسكن بالإقطاعة وفي المقابل تؤدي هذه العائلات الإتاوة للسيد وتقوم بأشغال السخرة في أرضه وبيته. للمزيد ينظر :محمد حناوي، المرجع السابق، ص 16.

الجديدة كان له تأثير إيجابي على المجتمع القروي، إذ أخذت القنانة في التقلص تدريجياً، عندما أصبح الفلاحون يفضلون العمل في هذه الاستغلاليات المستحدثة الخالية من الإكراهات السينيورية[1].

وموازاة مع هذا المعطى الزراعي الجديد، حصل تقدم في التقنيات التجارية ذات السمة الرأسمالية، وفي طليعتها تعاقدات التأمين والشركات الملاحية والكمبيالات Lettre de change[2] والمعاملات الربوية؛ فتعاقدات التأمين التي كانت تقضي بأن يخصص التجار حصة من المال لتأمين إيصال السلع إلى المكان المقصود، ظهرت منذ نهاية القرن 13م، واتّسعت استعمالاتها في القرنين 14م و15م، كما استندت التجارة إلى شركات ملاحية حقيقة، حيث كان هناك تعاقد تجاري بين أرباب البنوك الذين يمنحون حصة كبيرة من المال من دون تنقل، والتجار الذين يتكلفون بالتنقل ويسلمون بقدر من المال، وهذا التعاقد كان يعرف باسم الشركة الملاحية[3].

أما الكامبيالات، التي تشبه في وظيفتها الشيكات الحالية، لأنها كانت تقوم مقام النقود وتجنب التجار مخاطر التنقل بالمال، فقد ظهرت مع الرواج المالي في القرن الرابع عشر، وشاع استعمالها في القرون اللاحقة، ويرى "جاك لوغوف" أن التعامل بهذه الكامبيلات كان يتيح للتجار وأصحاب الأموال إمكانيات مالية هائلة، يمكن تلخيصها في عقد صفقات تجارية، وتحويل الودائع والأموال واستثمارها، وتحقيق أرباح مالية طبقاً لتقلبات صرف العملات بمختلف المدن والأسواق.

كما نشطت المعاملات الربوية، إذ كان التجار والأمراء والنبلاء والأساقفة ومجالس المدن، يسعون لدى أصحاب الأموال للحصول على قروض من أجل إعمال تجارتهم أو تلبية حاجياتهم أو تنمية مدنهم، وذلك بنسب فائدة عالية تتراوح ما بين 16.6% و 31% بل وتصل حتى إلى 60% في بعض الحالات ولم تكن هذه العمليات البنكية خالية من المخاطر من حيث صعوبة استرداد الأموال والإفلاس[4].

---

[1] السينيور: senior وتعني السيد الإقطاعي، وبالتالي فإن مصطلح الإكراهات السينيورية: يقصد به تلك الروابط التبعية و الإلزامية التي كان يتلقها القن servus مع سيده السينيور. للمزيد ينظر: نفسه، ص 49.

[2] الكامبيالات: هي بمثابة شيكات كانت تحل محل النقود، وتعفي التاجر من مخاطر التنقل بين البلدان بكميات معينة من المال، وقد تطورت هذه الأوراق المالية مع مرور الزمن، وتحولت إلى شيكات بالمعنى الحالي ابتداء من أواسط القرن 18م. نفسه، ص92.

[3] محمد حبيدة، تاريخ أوربا من الفيودالية إلى الأنوار، ط1، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الرباط: 2010، ص- ص 51- 52.

[4] نفسه، ص- ص 52- 53.

ومجمل القول أن الرّواج التجاري كرّس منذ القرن 15م واقعين أساسين:

1- تأسيس مراكز تجارية في مختلف أنحاء البحر الأبيض المتوسط، مدشناً بداية التوسع التجاري الأوربي فيما وراء حدود القارة.

2- مساهمة الرواج التجاري في توسيع قاعدة الاقتصاد النقدي، إذ تمت عملية سك الذهب في كل من اسبانيا عام 1346م، وتبعتها البرتغال عام 1435م[1].

ومع انتشار النقود واتساع مجال استخدامها، انتشرت في أوربا الغربية خلال هذه الفترة، الأجور، سواء للعامل أو الموظف أو صاحب الحرفة، فأثر ذلك على الإستعباد، واختفى نظام الرق من أوربا، وزاد استغلال الإنسان لحيوانات الجر، والعمل بالمحراث في الأراضي الزراعية. وتجمعت بذلك العوامل الأساسية للإزدهار الصناعي، وأصبحت أوربا محتاجة إلى أن تبيع، وجرها ذلك إلى البحث عن المراكز البحرية والمخازن والقواعد والامتيازات، ودخلت بذلك عصر الإستغلال الرأسمالي الذي كان أساساً لدخولها في عصر الاستعمار.

وفي الأخير يمكن القول، أنّ القرن 15م قد خلق نموذجاً من التغير الحضاري في كل من شمال إفريقيا وغرب أوربا، بحيث تم التحول في موازين القوة بين ضفتي المتوسط، من وضع كان فيه الشمال إفريقيون هم الذين يطرقون أبواب أوربا، ويتحكمون في أراضي كثيرة من بلدانها إلى وضع أصبحت فيه المبادرة في يد الاوروبيون الذين صاروا يضيقون بلدان شمال إفريقيا، إذ دشنت الهجمات الإيبيرية حملاتها على شواطئ الضفة الجنوبية بعد سقوط الأندلس 1492م، وتمت ملاحقة الهاربين، في إطار حروب الإسترداد وانتشار النزعة الإنتقامية من المسلمين، وذلك ضمن مسار جديد تميز بـ"التوسع الأوربي" على حساب العالم، والذي توّج بالكشوفات الجغرافية من جهة، وتحوّل التجارة العالمية من جهة أخرى.

[1] مصطفى نشاط، المغرب المريني وأزمة القرن 14م النقدية، مجلة أمل، ع 3، مطبعة النجاح الجديدة: 1993، ص 16.

المبحث الثاني: الكشوفات الجغرافيا الإيبيرية.

أمام تزايد الحاجيات الأوربية إلى الذهب والتوابل، وارتباطها بمصادر هاتين المادتين عبر وساطة شمال إفريقيا، التي عجزت عن تلبية تلك الطلابيات، برزت تيارات فكرية برجوازية تدعوا إلى ركوب البحر والتخلص من الوساطة العربية الإسلامية، ولا شك أن العوامل السياسية والدينية قد وجهت عمليات التوسع والإكتشاف، إلا أن العامل الاقتصادي يبقى السمة الأبرز لهذا المشروع.

ومنذ النصف الثاني من القرن 15م بدأت الإرهاصات الأولى لعزل شمال إفريقيا عن دورة المبادلات بين السودان والمشرق وأوربا، تظهر على ساحة التجارة العالمية، إثر وصول الأوربيين عن طريق المحيط الأطلسي إلى مراكز الذهب ثم التوابل، فانتصرت بذلك الكرافيلا البحرية على القافلة الصحراوية عقب اكتشاف العالم الجديد، وأصبح المتوسط مهمّشا بعد أن كان لمرحلة طويلة مركز آليات المبادلات التجارية العالمية.

ومهما يكن من أمر فإن هذه الكشوفات لم تكن وليدة القرن 15م، وإنما جاءت نتيجة تراكم جملة من الخبرات الملاحية في العديد من البلدان الأوربية، ترجمت في النهاية على يد البرتغاليين والإسبان. فما هي دوافع هذه الكشوفات؟، ولماذا كان السبق الكشفي خلال القرن 15م من نصيب كل البرتغال ثم اسبانيا؟. مع العلم أن هناك دولاً أوربية أقدم منها خبرة ملاحية وأقوى منها اقتصادياً.

أولاً: دوافع الكشوفات الجغرافيا الإيبيرية.

من المعلوم أن إيطاليا كان له دوراً كبيراً في عمليات الإستكشاف، لما كانت تتوفر لدى أبناءها من خبرة عريضة في مجال التجارة مع الشرق، لكن رغم ذلك فإنّ الكشوفات الجغرافية الكبرى التي عرفها العالم في القرنين 15م و 16م لم تكن من نصيبها[1]، بل من نصيب دولتين فتيتن هما البرتغال وإسبانيا، اللذان خاضا حروب الإسترداد Reconquesta وشيّدا نظاماً سياسياً موحداً يقوم على المونارشية، فقد ظلت إيطاليا تشكوا لقرون من الزمن من التفكك السياسي، ومن ذلك العائق الجغرافي المتمثل في انحباسها داخل الحوض المتوسط، أما الدولتان الإيبيريتان الناشئتان فقد جعلتا من التوسع الجغرافي خارج

[1] –كانت مدينة جنوة الايطالية قد حاولت منذ نهاية القرن 13م الخروج من المتوسط واقتحام المحيط الأطلسي، ويتعلق الأمر برحلة الأخوين "فيفالدي" عام 1291، والتي لم تسفر عن نتيجة تذكر، إذ لم يوجد لهما أثر عقب ذلك. ينظر :أحمد بوشرب، وثائق ودراسات، المرجع السابق، ص 166.

حدودهما الترابية، امتداداً للتوسع المدشن منذ قرون على حساب أرض الإسلام، ومن ثم على حساب العوالم الأخرى[1].

لعب امتياز الإنفتاح على المحيط دوراً بارزاً في هذا الشأن، وعلى الرغم من هذه الفوارق بين إيبيريا وإيطاليا، فإن هذه الأخيرة التي كانت تتوفر على إمكانيات مالية ضخمة وعلى وكالات بنكية في كبريات المدن الأوربية كإشبيلية ولشبونة، ساهمت في تمويل الرحالات الملاحية للإيبيريين، الذين توفرت لهم الدوافع والوسائل اللازمة للإكتشاف والسيطرة على التجارة العالمية[2].

I- الدوافع الاقتصادية:

تعددت العوامل والوسائل الاقتصادية، التي دفعت أوربا الغربية إلى ركوب البحر والبحث عن مناطق جديدة، ومن بينها:

1- تطور التقنيات الملاحية: عرفت أوربا الغربية خلال القرن 14م، نهضة اقتصادية على المستوى التقني، ضمنت لها تحسنا ملموساً في وسائل الإنتاج بعدد من الإكتشافات في الميدان الزراعي والتجاري وفي ميدان الملاحة، ووفرت تلك التقنيات للإيبيريين الوسائل اللازمة لركوب البحر والمحيطات، ومن أهم هاتيه الوسائل:

أ- "الكرافيلا" Caravela: وهي سفن تمتاز بالليونة والخفة واستعمال الأشرعة المربعة، التي تمكن من الإبحار في الاتجاه المعاكس للرياح ومواجهة أمواج المحيط العالية وتياراته وعواصفه، وكانت هذه الأشرعة هي الأداة الرئيسية لاستخدام محرك السفينة، أي الرياح.

ب- "البوصلة": وهي تقنية هامة في مجال الملاحة، كانت قد تطورت مع الزمن من مجرد إبرة ممغنطة في القرن 13م، إلى بوصلة حقيقية تمكن من تحديد الإتجاهات البحرية في أعلي البحار مع نهاية القرن 14م وبداية القرن 15م.

[1] أياد الهاشمي، تاريخ اوربا الحديث، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان: 2009، ص 30.

[2] محمد حميد السلمان، المرجع السابق، ص29. محمد حبيدة، المرجع السابق، ص 110.

جـ- "تطور الكارتوغرافيا"[1]: فالخرائط الملاحية التي كانت قد نشأت أول الأمر على ضفاف البحر الأبيض المتوسط، تطورت بصورة ملموسة خلال القرن 14م، حيث تحولت إلى أداة حقيقية للتعرف على السواحل والمراسي، وفي القرن15م أصبح يظهر عليها التخطيط الرباعي والسلاليم وأسماء المراسي والتضاريس الساحلية والخلجان، مقدمة بذلك للبحار أداة عمل ضرورية[2].

2- أزمات القرن الرابع عشر: عرفت هذه الفترة أزمات خانقة فرضت على أوربا رفع التحدي والبحث عن حلول للمشاكل القائمة، وكان ركوب البحر من بين تلك الحلول، فلقد عبر المؤرخ الفرنسي "بيير شوني" Pierre Chaunu عن علاقة التوسع الإيبيري بتلك الأزمات بقوله: "مرة أخرى نبعث الكشوف الجغرافية كجواب على أزمنة المشاكل والهموم التي دامت طويلاً "، وتتجلي تلك المشاكل في أزمتين حادتين:

أ- وباء الطاعون الأسود 1348م: الذي حصد خلال ثلاث سنوات فقط، أكثر من ثلث سكان أوربا تقريباً، وبذلك أصبحت هذه القارة، وخصوصاً منها إيبيريا التي اتسعت أراضيها مع تزايد عمليات الاسترداد، في أمس الحاجة إلى الأيدي العاملة، وتتجلى أهمية العامل الديموغرافي في تهافت البرتغاليين والإسبان على العبيد إلى حد أنّ "المورخ شوني" اعتبر تنظيم أول قنص بمثابة ((...الدافع والمحرك الاقتصادي للكشوف ...))[3].

ب- الأزمة النقدية خلال القرن 14: كانت أوربا منقسمة في ميدان العملة إلى قسمين: قسم أوسط وشمالي يعتمد على الفضة لتوفرها بمناجم أوربا الوسطى "ألمانيا، بوهيميا، هنغاريا"، وقسم جنوبي يعتمد على ذهب السودان الذي يحصل عليه من سواحل شمال إفريقيا، حيث تزايد إقبال التجار الإيطاليين والفرنسيين والإيبيريين عليها منذ مطلع القرن 13م، إلا أن شمال إفريقيا أصبح خلال القرن التالي عاجزاً عن تغطية كل الطلب الأوربي لكونه كان يعاني من مشكلين:

- مشكل هيكلي: ذلك أن تجارة القوافل لا يمكنها تخطي مستوى معين من العرض؛ يتطلب جلب طن من الذهب عشرين (20) جملاً وعشرة (10) أسابيع من السفر، أي بمعدل يصل إلى 40/30

[1] كارتوغرافيا: Cartographie، هي فن صناعة الخرائط والمجسمات الجغرافيا، يهتم بمسائل المساقط ومعظم عمليات المساحة لتمثيلها على الخريطة. للمزيد ينظر: محمد زاكي الأيوبي، القاموس الجغرافي الحديث، ط1، دار العلم للملايين، بيروت: 1988، ص 399.

[2] محمد حبيدة، المرجع السابق، ص 110.

[3] أحمد بوشرب، وثائق ودراسات، المرجع السابق، ص 159.

كلغ، وسرعة 40/35 كلم في اليوم لكل جمل، ولم يكن شمال إفريقيا قادراً على إدخال أي تحسن أو تطور في هياكله آنذاك[1].

– مشكل أمني: ومما زاد المشكل الهيكلي حدة، تزايد الإضطرابات بصحراء شمال إفريقيا بعد ضعف السلطة المركزية خلال النصف الثاني من القرن 14م إلى غاية القرن 15م، فانعدم الأمن في الطرق الصحراوية وازدادت الفتن بين القبائل.

وصادف تراجع العرض في شمال إفريقيا، تزايد احتياج أوربا إلى الذهب؛ ذلك أنها عرفت في الفترة بين 1000م-1350م ثورة اقتصادية نتج عنها: تزايد الإنتاج مرتين، وتزايد المبادلات عشر مرات، وهو ما فرض عليها ضمان مدخرات من الذهب تصل إلى 40 مرة ما كانت تتوفر عليه من قبل، وبذلك يكون القسم الجنوبي من أوربا قد عرف خلال القرن 14م ((مجاعة نقدية)) لم يسبق له أن عرفها من قبل[2].

وإذا كانت هذه الظاهرة عامة بجنوب أوربا، فإنها عرفت حدة خاصة بإيبيريا، فقد نتج عن انعدام الذهب بالبرتغال مثلا توقف سك العملة الذهبية منذ سنة 1383م، واستمر الحال على ذلك إلى سنة 1435، أي مدة 52 سنة، وبذلك اختفت العملات الذهنية البرتغالية، وأصبح التداول بالعملات الأجنبية، الشيء الذي نجم عنه تضخم مالي خطير يتجلى كالآتي:

- 1409 ⟸ للحصول على أوقية قديمة يجب دفع 50 جديدة.
- 1417 ⟸ للحصول على أوقية قديمة يجب دفع 250 جديدة.
- 1435 ⟸ للحصول على أوقية قديمة يجب دفع 700 جديدة.

وكان هذا التضخم المالي وراء أزمة إقتصادية واجتماعية حادة، أضرت بالتجار والدولة وبذوي المداخيل الثابتة كالنبلاء والكنيسة ،الشيء الذي جعل معظم الفئات الاجتماعية بالبرتغال تتبنى عملية الغزو وركوب البحر بحثاً عن سند لعملة البلاد المتدهورة[3].

[1] أحمد بوشرب، دكالة والإستعمار البرتغالي 1481- 1541، ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء: 1984، ص 155.
[2] مصطفى نشاط، المغرب المريني، المرجع السابق، ص 12.
[3] أحمد بوشرب، وثائق ودراسات، المرجع السابق، ص 160.

أصبح هذا المشروع يشغل بال معظم الشرائح الاجتماعية الأوربية منذ القرن 14م، ذلك أن القسم الغربي من أوربا كان يعتمد بشكل كبير على منتجات منطقتين ـ الهند والسودان ـ كانت بلاد شمال إفريقيا تحول دون اتصاله المباشر بهما، الأمر الذي كان يفقد التجار الأوربيين أموالاً طائلة، جراء تحكم المسلمين وحلفائهم البندقين في سلع هاتين المنطقتين، الذهب والعبيد بالنسبة للسودان، والتوابل والبهارات والعطور بالنسبة للشرق الأقصى[1]. وبذلك سارع الإيبريون لإيجاد طريق آخر يربطهم بهذه المناطق مباشرة، ومن ثم التخلص من احتكار البنادقة والمماليك والمغاربة للتجارة الشرقية والسودانية[2].

ومما يؤكد هذه العلاقة بين احتياج أوربا للذهب وبداية البحث عن وسيلة لضمان تموينها مباشرة من المناطق المنتجة له، وتخطي الوساطة الإسلامية البندقية:

1- محاولة "جوم فرير" Jaume Ferrer الذي انطلق يوم 10 أوت 1346م من برشلونة للوصول إلى وادي الذهب عن طريق البحر، والاتصال مباشرة بمملكة مالي التي أصبحت الخرائط الأوربية توليها أهمية كبرى.

2- احتلال "سبتة" عام 1415م من طرف البرتغاليين الذين كانت الأهداف التجارية تدفعهم لذلك، وبعد أن تبين لهم أن احتلال سبتة لا يوفر لهم الذهب بالقدر الذي كانوا يتوقعونه، شرعوا في استكشاف السواحل الإفريقية[3].

3- إرسال مدينة جنوة سنة 1446م لوكيل تجاري إلى منطقة توات، وهو "أنطونيو مالفانتي" لضمان تموينها بالذهب، واستكشاف الطرق التجارية الصحراوية المؤدية إليه.

II-الدوافع الدينية:

منذ أن بدأ الإيبيريون مرحلة تتبع المسلمين في شمال إفريقيا، شرعوا في التفكير بتطويق المسلمين من الجنوب ونشر المسيحية بينهم، ومن ثمّ أصبحت إسبانيا والبرتغال نصيرة المسيحية المتعصبة وراعيتها في القرن 16م، حيث اتخذوا من ركوب البحر ومن الرحلات الكشفية، وسيلة فعالة للتغلغل داخل

[1] - للتدليل على الثراء الذي جناه تجار هذه السلع، يكفي أن نعرف أن قنطار الفلفل بلغ ثمنه في كليكوت (03 بندقيات) بينما بيع في الاسكندرية، (80 بندقيا)، شلرل ديل، البندقية جمهورية ارستقراطية، ت: أحمد عزت عبد الكريم، [د ط]، دار المعارف، القاهرة: 1948، ص 146.

[2] محمد حميد السلمان، المرجع السابق، ص 23.

[3] مصطفى نشاط، المغرب المريني، المرجع السابق، ص- ص 15- 16.

الأراضي الإسلامية التي ازداد حقد هم عليها خاصة بعد تمكن العثمانيين من فتح القسطنطينية سنة 1453م، والتوسع على حساب الجبهة الشرقية من أوربا.

وفي الوقت الذي بدأ التفكير في غزو البلاد الإسلامية، أو على الأقل في حرمانها من دور الوساطة، اهتم الإيبيريون كثيراً بالاتصال بمملكة مسيحية وصلتهم أصداء قوتها، واعتقدوا في بداية الأمر أنها موجودة بآسيا، ثم حدّدوا موقعها فيما بعد بالحبشة، وعرفت بمملكة القديس يوحنا Prestor John أو الراهب يوحنا، وتم إرسال بعثات خاصة للاتصال بهذا العاهل المسيحي، والاتفاق معه على مشروع تطويق البلاد الإسلامية، ومن تم عملت الكنيسة والملوك على إذكاء روح العداء للمسلمين عند البرتغاليين، وأصبحت محاربتهم مسألة مصيرية عند عامة الناس وخاصتهم[1].

وهذا ما ذهب إليه الإخباري "زورارا" Zurara الذي أرّخ للكشوف في عهد الأمير "هنري الملاح"[2] في مؤلفه "تاريخ غينيا"، حين أكدّ على طغيان العامل الصليبي في اهتمامات ذوي النفوذ ـ خاصة الأمير هنري ملاح ـ، معتبراً الكشوف استمراراً لتلك الحروب الصليبية، وحدّد خمس دوافع لاكتشاف "غينيا":

1- رغبة الأمير "هنري" في التعرف على المناطق الموجودة جنوب "جزر الخالدات" و"رأس بوجدور"، ليتمكن من محاربة المسلمين في ظروف أحسن.

2- رغبة "الأمير" في التعامل التجاري مع المسحيين الذين قد يعثر عليهم بتلك المناطق.

3- حرصه على معرفة الحدود الجنوبية للممالك الإسلامية (شمال إفريقيا)، ومن ثم تطويقها ومحاربتها.

4- البحث عن أمير مسيحي يعينه ويساعده في القضاء على المسلمين الذين أمضى (31) واحد وثلاثون سنة في محاربتهم.

[1] عبد الحميد البطريق، عبد العزيز نوار، التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة الى مؤتمر فينا، [د ط]، دار النهضة العربية، بيروت، [د س]، ص 47.

[2] هنري ملاح: 1394- 1460،هو ابن الملك البرتغالي يوحنا الأول، وترتبط بحياته حركة الكشف الجغرافي البرتغالي، كان متدينا شديد التعصب، اهتم بالدراسات الجغرافية والفلكية. وقد استطاع أن يحقق- قبل وفاته- ارتياد ثلث الساحل الإفريقي الغربي. لكنه لم يركب البحر الا 03 مرات في حياته.

5- رغبتة في التبشير وإدخال أهالي المناطق المكتشفة إلى المسيحية[1].

والجدير بالذكر، أنه تمّ إصدار عدة مراسيم باباوية تحث البحارة على الإشتراك في هذه البحوث الكشفية، ليتم العفو عنهم يوم الحساب، وفي نفس الوقت تشحنهم بالحقد الصليبي ضد الإسلام والمسلمين، وهو ما أكده المرسوم الباباوي التالي: " إذهب إلى الشرق للقضاء على طاعون الإسلام " Ir Hacia Et Este Para Climinar La Plage Islam ، كما أمروا برسم الصلبان على أشرعة السفن، وأن تصاحب هذه الرحلات الكشفية، بعثات مسيحية[2]، وفي موضع أخر، يقول أحد المراسيم: " إنّ إبعاد العرب عن تجارة التوابل هو الوسيلة التي نرجوا بها إضعاف قوة الإسلام". وكأن الهدف الإستراتيجي هو إضعاف الإسلام، وما إبعاد العرب إلا وسيلة لذلك[3].

ومن هنا، تتبدى لنا مهارة البرجوازية في المزج بين مصلحتها الخاصة والمصلحة العامة ، ذلك أنها تعرف أنّ رفع شعار احتكار تجارة التوابل وانتزاعها من يد العرب لايبعث الحماس إلا في صدور كبار التجار وحدهم، أما رفع شعار إضعاف الإسلام فإنه يبعث الحماس في الغالبية العظمى من الشعبين البرتغالي والاسباني.

وإذا كانت العوامل التجارية وبكل تأكيد، هي السبب الرئيسي في ركوب البرتغاليين البحر والسيطرة على السواحل الإفريقية والأسيوية، فإن التبريرات الدينية التي تعرضنا لبعض جوانبها وجدت أذاناً صاغية لدى الرأي العام، لأن الأمر كان يتعلق بالدرجة الأولى بصراع مسيحي إسلامي حول من يحكم العالم آنذاك، وهو ما نتج عنه تجنيد الرأي العام الداخلي والبابوية لخدمة المخططات التجارية البرتغالية بحماس، كما أعطى للمكلفين بتنفيذ تلك المخططات تبريراً للتصرفات الوحشية وعمليات السرقة والإبتزاز، التي استهدفت سكان سواحل جبهتي البلاد العربية والإسلامية وتجارهما.

وهكذا شهد القرن 15م ـ لأسباب اقتصادية وسياسية ودينية ـ بداية حركة الكشوف الجغرافية، وكان غزو البرتغال لمدينة "سبتة" Ceuta سنة 1415م على الشاطئ الغربي الإفريقي المتوسطي، الخطوة الأولى في طريق الإندفاع الإيبري نحو المحيط الأطلسي واكتشاف جغرافية العالم من جهة وتحقيق أهدافهم المرجوة من جهة أخرى.

---

[1] أحمد بوشرب، وثائق ودراسات، المرجع السابق، ص 176.

[2] أشرف صالح محمد سيد، أصول التاريخ الأوربي الحديث، ط1، دار ناشري للنشر الالكتروني، الكويت: 2009، ص.

[3] عبد العظيم رمضان، تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث، ج1، [د ط]، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر: 1997، ص 189.

وخلاصة القول: إن الكشف الجغرافي لم يكن هدفاً في حد ذاته، وإنما جاء نتيجة أغراض، تطلعت إليها دول غرب أوربا، خاصة البرتغال وإسبانيا، تهدف إلى مواصلة الحروب الصليبية ضد المسلمين ومهاجمة القوى الإسلامية وإخضاعها، إضافة إلى تأمين تجارة التوابل والبحث عن الذهب، وهكذا اختلط ـ بالروح الصليبية ـ عامل اقتصادي، سيقوى بمرور الزمن، وامتزجت الدوافع الدينية مع الدوافع الاقتصادية.

ثانياً: الاندفاع الإيبيري نحو الأطلسي.

تعد الفترة من 1420م – 1519م، فترة الإزدهار الكبرى للكشوف الجغرافية، حيث نشط الأوربيون في اكتشاف مناطق عديدة من العالم وأصبح في مقدورهم الإبحار في أي مسطح مائي، إلى جانب تلاشي الكثير من الأفكار والنظريات الخاطئة التي سادت بأوربا في العصور الكلاسيكية، إذا لم ترد أي إشارات في كتابات بطليموس على سبيل المثال عن الأمريكيتين أو المحيط الهندي، وكان الإعتقاد الشائع أن الأرض منبسطة ومركزها "أورشليم"، وأن المحيط الأطلسي مأوى الشياطين والوحوش، لدرجة أنه سمي بـ" بحر الظلمات"[1].

أخذت كل من البرتغال وإسبانيا في القرن الخامس عشر على عاتقها، حركة السبق في الاكتشافات الجغرافية من أجل التخلص من الوساطة الإسلامية البندقية، والوصول إلى مناطق التجارة الشرقية دون العبور في البحر المتوسط، فاتجهوا نحو المحيط الأطلسي بمحاذاة الساحل الإفريقي الغربي، وبدأوا في اكتشاف المنطقة تلو الأخرى. مع مرور الوقت ازدادت شدة التنافس بين الدولتين، وبلغ السباق حدته، حين سارع كل طرف لأخذ ضربة استباقية على الأخر واكتشاف أكبر قدر من المناطق، وهو ما توّج في نهاية المطاف بوصول الإسبان إلى العالم الجديد، والتفاف البرتغاليين حول إفريقيا عام 1492م، ليتدخل البابا في النهاية ويقسم مناطق النفوذ بينهما.

فما هي حيثيات هذا السباق؟ وهل وفق البابا في فض التنافس بين الطرفين؟ وكيف انعكس ذلك إيبيرياً وأوربياً وعالمياً؟ .

[1] ميلاد أ.المقرحي، تاريخ أوربا الحديث 1453- 1948، ط1، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي: 1996، ص 63.

I- السباق البرتغالي الإسباني:

قبل الخوض في مجريات السباق الإيبيري، لابد من الإشارة إلى أن هناك اختلاف واضح بين حركة الكشوف البرتغالية، وحركة الكشوف الإسبانية، فالأولى قامت بها الدولة حكومة وشعباً[1]، أما الثانية فقام بها في البداية مجموعة من المغامرين، في حين أن الهيئات الإسبانية الرسمية اتخذت موقفاً معارضاً ومن ثم غير مشجع، كما أن حركة الكشوف البرتغالية اتجهت نحو الشرق للوصول إلى الهند، في حين اتجهت الكشوف الإسبانية نحو الغرب للوصول إلى الشرق تحقيقاً لنظرية كروية الأرض.

لعب موقع إيبيريا المنفتح على البحر المتوسط وعلى المحيط الأطلسي، دوراً بارزاً في أسبقية كل من البرتغال وإسبانيا إلى تبني عمليات الكشوف، ذلك بأنه في منطقة، جعلت حركة الرياح والتيارات البحرية من موانئه (لشبونة، قادس، إشبيلية) نقطة انطلاق وعودة للسفن المتجهة جنوباً وغرباً، خصوصاً بعد سيطرة إسبانيا على جزر الخالدات Canari، وتحكم البرتغال بأرخبيلي الأزور Azor ومديرا[2] Madeira.[3].

كان للبرتغال قصب السبق في مضمار الرحالات الكشفية، من خلال أربع مراحل متعاقبة تمكنوا إزائها من اكتشاف أراضي جديدة، وإقامة حصون ومراكز تجارية للتعامل مع الأهالي الأفارقة، والوصول إلى رأس العواصف 1487م.

- المرحلة الأولى: 1415م – 1434م، وتوافق احتلال مدينة سبتة بالمغرب، وفي هذا الصدد يقول المؤرخ الفرنسي "جاك هيرس": "لقد بدأ كل شيء لما وضع البرتغاليون أقدامهم بمدينة سبتة عام 1415م، إذ انطلقوا فيما بعد لتأسيس سلسلة من المراكز التجارية"، كما تواصلت خلال هذه المرحلة رحلات استكشافية على الساحل الإفريقي الأطلسي، بدءاً بجزيرة ماديرا سنة 1420م، إلى غاية سنة 1434م، وهي السنة التي تجاوزا فيها "رأس بوجادور" باتجاه الجنوب، وقد أقاموا قواعد لهم في جزيرة ماديرا وكناريا والأزور.

---

[1]- عملت الحكومة البرتغالية المتمثلة في شخصية الأمير هنري ملاح بتأسيس أكاديمية بحرية "ساغرش" Sagres ومرصد، بجنوب البرتغال حيث جمع بها أشهر علما الفلك وواضعي الخرائط وذوي الخبر الملاحية. ينظر: ميلاد أ.المقرحي، المرجع السابق، ص68.

[2] جزر الخالدات: أو كناريا Canarias أرخبيل في المحيط الأطلسي شمال غربي الصحراء الغربية على 100 كم، احتلها الاسبان عام 1476م، واتخذوها قاعدة لانطلاق مشروعاتهم التوسعية. ماديرا: Madeira جزيرة في في الاطلسي تقع غرب المغرب، سيطر عليها البرتغاليون في 1420م في عهد هنري ملاح وجعلها مركز لانطلاق سفنهم الاستكشافية والتجارية، وقد اشتهرت بزراعة القصب السكري.

[3] محمد حميد السلمان، المرجع السابق، ص 29.

- المرحلة الثانية: 1434م – 1444م، يعتبر "بييرشوني" سنة 1434م محطة هامة في تاريخ التوسع الأوربي، فهي تشكل برأيه "نقطة الإنطلاق الحقيقية"، فعلى عكس المرحلة الأولى التي همت الجزر بالدرجة الأولى، فإن المرحلة الثانية مست سواحل إفريقيا حتى مصب نهر السينغال، وفتحت أفاقاً جديدة أمام الأوربيين[1].

المرحلة الثالثة: 1444م – 1460م، وهي مرحلة اكتشاف المنطقة الممتدة من الصحراء المغربية إلى سيراليون، بحيث تحقق هدف "هنري الملاح"، وهو اكتشاف خليج "غينيا"، واستغلال مناجم الذهب بشكل مباشر، مما مكنهم من مواجهة تجارة القوافل وذلك بتحويل الطرق الصحراوية في اتجاه الساحل وقطع الطرق على القوافل بإنشاء وكالة "ودان" بقلب الصحراء والعمل على الاتصال المباشر بممالك السودان[2].

وفي عام 1460م، دخل الكشف البرتغالي مرحلة الخمول بعد وفاة "الأمير هنري ملاح" القوة الدافعة لحركة الكشف الجغرافي، وما نتج عنه من عقبات إدارية وسياسية، وانشغالات داخلية حول وراثة الإشراف على الكشوف، وخارجية بالحروب مع المغرب الأقصى، ومع المنافس الجديد المتمثل في قشتالة، التي بدأت في وضع إدعاءاتها بشأن موانئ الساحل الغربي لإفريقيا موضع التنفيذ، وقامت بدور حماية هذه الموانئ، وما لبثت انجلترا أن دخلت الميدان عام 1481م، عند ما طلبت موافقة البابا على حقها في التجارة الإفريقيا، وكان لظهور هاتين الدولتين أثر في دفع ملوك البرتغال إلى المزيد من الاهتمام بأمر الكشوف.

المرحلة الرابعة: 1470م – 1487م، بعد توقف دام قرابة 10 سنوات، إنطلقت الكشوف من جديد بعد 1470م تحت إشراف الدولة مباشرة، وفي سنة 1471م تمكن البرتغاليون من تأسيس أول مستعمرة لهم في "غينيا" وهي مستعمرة "ألمينا"، ومن تجاوز خط الإستواء والسير بمحاذة سواحل إفريقيا الإستوائية، إلى أن تم لهم الإكتشاف الحاسم في هذا المجال بوصول "بارثيليميو دياز" Barthilimeu diaz عام 1487م إلى رأس العواصف الذي سماه الملك يوحنا الثاني تفاؤلاً بـ "رأس رجاء الصالح"[3]. (أنظر الملحق رقم: 04).

---

[1] محمد حبيدة، المرجع السابق، ص 113.

[2] أحمد بوشرب، وثائق ودراسات، المرجع السابق، ص 174.

[3] عيسى علي ابراهيم، الفكر الجغرافي والكشوف الجغرافية، [د ط]، دار المعرفة الجامعية، مصر: 2000، ص، ص 143، 145.

لم تستصيغ إسبانيا محاولة السبق البرتغالي إلى تجارة الشرق، فسارعت إلى البحث عن طريق جديد يوصلها إلى الهند باتجاه الغرب إيماناً بفكرة "كريستوفر كولمبس"، الذي انطلقت رحلته يوم 03 أوت 1492م، مدعّمة من طرف الملكة "إيزابيلا"، وبعد عدة أسابيع وصل إلى جزيرة "غواناها" في إحدى جزر الباهاما، ومن هنا ربط علاقاته بالسكان ظناً منه أنه وصل إلى جزر اليابان والصين، ثم أبحر إلى الشمال أين اكتشف "كوبا"و"هايتي"، وبعدها عاد إلى إسبانيا في مارس 1493م، وقدم تقريراً إلى الملك الإسباني واصفاً كل ما رآه، ومعتقداً أنه وصل إلى جزر الهند الشرقية[1].

لما سمع البرتغاليون بنتائج التقرير، ظنوا أن الإسبان قد وصلوا إلى الهند ووضعوا أيديهم على تجارة الشرق، لكنهم سرعان ما رفضوا هذا القول وأفصحوا عن رأيهم بأن "كولومبس" لم يجلب معه التوابل أو أيّاً من المنتجات الأسيوية المعروفة، وهو ما جعل السباق على أشد حدته، ودارت بين الدولتين مناوشات انتهت بعقد معاهدة "تورد دي سيلاس" 1494م.

إذا كانت الرحلات البرتغالية ـ كما يقول بيير شوني ـ ثمرة لجهد طويل وعقلاني، إذ امتدت على مدى قرن من الزمن تقريباً، فإن الرحلات الإسبانية كانت نتيجة لضربة حظ، حيث تمكن كريستوف في ظرف وجيز من تحقيق نتيجة باهرة غير متوقعة[2]. فلقد كانت رحلته ناجحة بكل المقاييس، فعلى الرغم من كونه ظل يعتقد أنه وصل إلى الأراضي الهندية، حتى خلال رحلاته الثلاث الموالية ما بين 1493م و1504م، فإنه وضع من جهة إسبانيا في ظرف وجيز على قدم المساواة مع البرتغال، التي اضطرت للتوقيع على معاهدة "توردسيلاس"، وفتح من جهة ثانية أمام إسبانيا وأوربا عموماً مجالاً جغرافياً واعداً بالموارد والإمكانيات.

II- تورد سيلاس وتقسيم المصالح:

عقب عودة رحلة كريستوفر كلومبس الأولى 1493م، شاع أن الملك البرتغالي "يوحنا الثاني"، يجهز أسطولاً، لعبور المحيط الأطلسي نحو الغرب، وهو ما دفع الأرستقراطية الإسبانية باللجوء إلى البابا "ألكسندر السادس" وطلبت منه أن يحدد حقوق إسبانيا في البحر الأطلسي، فعين البابا في سلسلة من المنشورات لإسبانيا ملكية كل الأراضي التي لا تدين بالمسيحية في الغرب، وللبرتغال كل الأراضي في

[1] حول رحلة كلومبس، ينظر: جلال يحي، التاريخ الاوروبي الحديث والمعاصر سيطرة أوربا على العالم، ج4، [د ط]، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، [د س]، ص- ص 202- 209.

[2] محمد حبيدة، المرجع السابق، ص 115.

الشرق، ويفصل بينهما خط وهمي مرسوم، بحيث يمر من الشمال إلى الجنوب على بعد 270 ميل غرب الأزور، وجزر الرأس الأخضر[1].

لكن البرتغاليين رفضوا قبول هذا الخط الفاصل، وأوشكت الحرب أن تنشب بين الحكومتين المتنافستين، لولا أنهما وافقتا في نهاية المطاف بالتوقيع على معاهدة توردیسیلاس Tordesillas في 07 سبتمبر 1497م، التي اقتضت بأن يمر الخط الجديد موازياً لخط الزوال الطولي على بعد 250 ميل غرب جزر الرأس الأخضر، بالنسبة للإكتشافات التي تمت قبل ذلك التاريخ، وعلى بعد 370 ميل بالنسبة للاكتشافات التي تتم بعد ذلك، فما هو غرب الخط لإسبانيا وما هو شرقه للبرتغال، وكان نتيجة ذلك أن وقع الجزء الشرقي من سواحل البرازيل ضمن الممتلكات البرتغالية[2].(أنظر الملحق رقم:06،05)

تحيل هذه الرحلات الإستكشافية إلى عنصر في غاية الأهمية، ألا وهو التحدي الذي أبداه الملاحون في مجالات بحرية شاسعة ومجهولة في معظمها. ولعل هذا التحدي هو الذي يُفسِّر ـ على نحو محدد ـ كيف تمكنت أوربا من صنع منطقٍ جديدٍ للقوة، يقوم على أساس الملاحة التجارية وما وفرته من إمكانيات مادية، لتجاوز باقي شعوب العالم وجرّها إلى دائرة الاقتصاد الرأسمالي الناشئ.

والحديث عن التحدي هو في نفس الوقت حديث عن المغامرة، فكل الرحلات الإستكشافية ـ في واقع الأمرـ ما كان لها أن تتم لولا حضور هذا العامل الذي جعل البحارة يخاطرون بحياتهم وهم يركبون المحيطات. وتحبل هذه الرحلات فعلا كما تشير إلى ذلك يوميات هؤلاء البحارة بالعديد من الحالات الخطيرة التي لابد من استحضارها لتصور واقع هذا التحدي[3].

[1] أياد علي الهاشمي، المرجع السابق، ص 35.

[2] أشرف صالح محمد سيد، المرجع السابق، ص 78.

[3] للمزيد حول مغامرات هؤلاء البحارة ينظر: مجهول، يوميات فاسكو دي جاما، ت: عبد الرحمن عبد الله الشيخ،[د ط]، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: 1995.

المبحث الثالث: الجهود البرتغالية لتحويل التجارة العالمية.

تمثل الرحلات الاستكشافية التي قام بها الملاحون لحساب المونارشيات البرتغالية والإسبانية إلى غاية 1492م، محطة ذات أهمية قصوى في تاريخ إنجاز مشروعهم الجيوسياسي، خصوصاً وأنه قد تأتى لهم فتح مجال ملاحي جديد لممارسة التجارة والوصول إلى الهند والصين مباشرة، دون المرور عن طريق الوساطات الإيطالية الإسلامية في الحوض الشرقي المتوسطي، وذلك بالإلتفاف حول رأس رجاء الصالح أو الإبحار في اتجاه الغرب.

وعليه فإن جهود البرتغاليين من أجل الوصول إلى الهند والسيطرة على تجارة الشرق، وبالتالي التحكم في المبادلات العالمية وتحويلها إلى طرقهم الجديدة، ستزداد أكثر بعد نجاح رحلة "بارثيليميو"، والتخلص من منافسهم (الإسبان) في توردیسلاس.

أولاً: وصول البرتغاليين إلى الهند.

ساندت حركة الكشوف البرتغالية البحرية على سواحل إفريقيا الغربية، حركة برية لا تقل عنها أهمية، اتسمت بالسرية (بعثات التجسس البرتغالية)، وكانت تهدف بشكل أساسي إلى جمع المعلومات عن مصادر ثروة الشرق من التوابل وغيرها، ومعرفة الطرق التي يسلكها العرب المسلمون إلى جزر الهند الشرقية، والبحث عن مملكة القديس "بريسترجون".

كانت هذه الحركة ممثلة في عنصرين، رحلة "بيرو دو كافيليا" P.Cavlhào، ورحلة "أفونصو دو بايفا" A.Paiva اللذين غادرا البرتغال سنة 1487م ووصلا إلى الإسكندرية بعد مرورهما من لشبونة، برشلونة، نابولي، رودس، ووصلا إلى القاهرة في زي تاجرين، ومنها توجها إلى السويس حيث أبحرا في اتجاه عدن التي وصلاها خلال صيف 1488م، أي خلال المرحلة المناسبة للملاحة بالمحيط الهندي[1].

افترقا التاجرين في هاتيه النقطة، حيث اتجه "أفونصو" صوب الحبشة أين توفي، بينما انطلق "بيرو" نحو الهند، حيث أقام بها نحو سنة تعرف إزائها على مدن "كليكوتة، غوّا، كَنَنُور، وعاد من هناك إلى هرمز، وفي سنة 1489م وصل "دو كافيليا" إلى "صوفالا" Sofala بالساحل الإفريقي الشرقي، حيث

[1] محمد حميد السلمان، المرجع السابق، ص- ص 34- 35.

عرف هناك أن المحيط الهندي يتصل في جنوبه بالمحيط الأطلسي، وهذا يجعل من الممكن الوصول إلى الهند بحراً حول إفريقيا، دون اختراق الأراضي الإسلامية.

أرسل "بيرو" تقريره إلى الملك البرتغالي "يوحنا الثاني" عام 1490م، واهتم فيه بطبيعة تجارة التوابل، وبالأثمان، وأماكن العرض والتوزيع، وبظروف الملاحظة بالمحيط الهندي، وكانت أكبر مساهمة لرحلة "دو كافيليا" تتمثل في تأكيدها إمكانية الإتصال بالهند، لارتباط المحيطين الهندي والأطلسي. ولهذا غير الملك البرتغالي إسم ((رأس العواصف)) بـ ((رأس الرجاء الصالح)) (أنظر الملحق رقم: 07) لكونه يعد باكتشاف الهند التي طالما انتظره، وعمل على تحقيقه لسنوات طوال[1].

I- رحلة "فاسكو دي غاما" 1498م:

في الفترة الفاصلة ما بين رحلة "دياز" ورحلة "دي غاما"، حصلت تطورات هامة على المستوى الملاحي والسياسي، إذ نجح "كلومبوس" في رحلته إلى أمريكا 1492م، وهو العام الذي يوافق نهاية الوجود الإسلامي بإسبانيا، كما حصل سنة 1495م انتقال في الحكم داخل البرتغال عقب وفاة "جون الثاني"، حيث تولى "إمانويل الأول" Emmannuel[I] العرش، وهو الملك الذي أعطى الضوء الأخضر لـ"فاسكو دي غاما "Vasco de Gama" للقيام بهذا المشروع الاستكشافي.

تحركت بعثة "فاسكو" من ميناء لشبونة في 08 جويلية 1497م، واتجهت صوب الجنوب مباشرة في عرض المحيط، بعيداً عن الساحل، والتفت حول رأس رجاء الصالح في 22 نوفمبر، لتدخل إلى المحيط الهندي بعدها حتى وصلت إلى "ماليندي" بكينيا في 15 مارس 1498م، وهناك اتفق "ديغاما" مع حاكم "ماليندي" أن يمده بملاحٍ يرشده إلى الهند، وتم اختيار الملاح "ماليمو كانا الكجراتي" Melemo Cana Of Guzarat[2]، رغم أن بعض المصادر كـ"النهروالي" تذكر أن الملاح الذي رافق "دي غاما "كان عربيا مسلماً يدعى "أحمد ابن ماجد"[3].

في الحقيقة لا نريد أن نتوقف طويلاً عند هذه المناقشات التي لا زالت مفتوحة حول مرشد "دي غاما"، إلا أننا نرجح أنه "ماليمو كانا الكجراتي"، لأن معظم المصادر العربية والبرتغالية تؤكد أن مرشد

[1] حول تفاصيل رحلة "دو كافيليا" و "دو بايفا" ينظر: علي عيسى ابراهيم، المرجع السابق، ص- ص 144- 146.

[2] محمد عبد العالي أحمد، أضواء جديدة على ملاح فاسكو دي جاما، مجلة الدراسات الإفريقية، ع 05، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مصر: 1976، ص- ص 162- 163.

[3] محمد النهروالي، البرق اليماني في الفتح العثماني، تح: حامد الجاسر، ط1، منشورات دار اليمامة، الرياض: 1967، ص 21.

دي غاما كان مسلماً من الكجرات، ويصوّغونه صيغة برتغالية: "معلمو كانا" أو "معلمو كاناكا"، بدون أي تفاصيل أخرى مفسرة، بينما "ابن ماجد" عربي مسلم من شبه الجزيرة العربية، وإسمه سهل النطق والحفظ، فلو كان هو نفسه المرشد فلماذا تغفله تلك المصادر بهذا الشكل وباتفاق غريب بينهما ؟. ومهما يكن من أمر، فإن واقع الأحداث والكشوف يقول بأن "فاسكو دي غاما" أو غيره كان سيكتشف طريق الهند عاجلاً أم آجلاً، طالما وصلت سفنه المياه الشرقية حتى ولو بالصدفة، كما حدث لكلومبوس في اكتشاف أمريكا ثم ماجلان للفليبين وغيرهم.

إستئنفت البعثة تقدمها باتجاه الشرق نحو السواحل الغربية للهند، حتى وصلت إلى شواطئ "ماليبار" ورسّت بميناء "كلكوتا" في 20 ماي من عام 1498م، وهناك مكث الملاحون البرتغاليون بضعة أشهر، تمكنوا خلالها من جمع كميات كبيرة من التوابل والجواهر، ثم عادوا إلى البرتغال على متن سفينتين[1]، فاتحين بذلك طريقاً مباشرة بين لشبونة وكلكوتا.

وهكذا نلاحظ أن البرتغاليين الذين خططوا في البداية لغزو المغرب فقط، وجدوا أنفسهم مدفوعين بعوامل تجارية وأخرى جيوسياسية، لاكتساح مناطق بعيدة جداً عن بلادهم. وإذا كان وصولهم إلى الهند أولاً وإلى باقي مناطق الشرق الأقصى فيما بعد، قد حتّم عليهم منذ مطلع القرن 16م الاهتمام بشرق إفريقيا والجزيرة العربية، فإنّ ذلك الإهتمام سيؤدي في نهاية المطاف إلى فتح ثلاث جبهات ضد البلاد العربية الإسلامية، واحدة بالشمال الإفريقي وأخرى بشرق إفريقيا والمحيط الهندي، وثالثة بالبحر الأحمر والخليج العربي.

فهل سينجح البرتغاليون في مسعاهم الرامي إلى السيطرة على تجارة الشرق وانتزاعها من يدي العرب والمسلمين؟ وإذا كان كذلك، فما هي الوسائل التي سخروها لذلك والنتائج التي حققوها؟.

II–السيطرة على تجارة الشرق:

تعتبر الفترة التي خرج فيها "دي غاما" في أول رحلة برتغالية نحو المياه الشرقية، فترة انتقالية بين نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر الميلاديين، وبين نهاية السيادة المملوكية البحرية، وبداية السيادة البرتغالية الإسبانية، إذ تم تغير جذري في ميزان العلاقات الدولية والمبادلات التجارية، نتيجة استراتيجية البرتغاليين في السيطرة على تجارة الشرق، وتحويلها نحو المحيط الأطلسي.

[1] محمد عبد العالي أحمد، المرجع السابق، ص 155.

إنحصرت استراتيجية البرتغاليين من أجل السيطرة على تجارة الشرق بشكل عام في المحيط الهندي والخليج الفارسي، في أربع محاور أساسية:

1- السيطرة على الطرق التجارية، باحتلال الموانئ الإستراتيجية وإغلاق المضائق الرئيسية.

2- التمركز الفعلي، ببناء مستوطنات محصنة في المحيط الهندي، تساندها دوريات بحرية منتظمة.

3- الدخول في معارك منفصلة، تجبر القوات المحلية بالتراجع والانسحاب من منطقة المحيط الهندي والخليج العربي.

4- احتكار التجارة الشرقية، بإلزام التجار المحليين شراء تصاريح مرور لضمان سلامتهم تدعى "كارتاز" Cartazes، من المستوطنة البرتغالية في الهند المسماة بـ "إيستادو دا إنديا" Estado da India ودفع الرسوم الجمركية.

شهدت السنوات الأولى من القرن 16م، بعثات متتالية من لشبونة إلى المحيط الهندي، من أجل السيطرة على أكثر الموانئ تحقيقاً للربح في شرق إفريقيا، ومالبيار، وكنكان، والخليج الفارسي، ومضيق ملقا. ففي عام 1507م استولى "البوكيرك "على جزيرة "سقطرى"، وأصبحت قاعدة لسد مدخل البحر الأحمر، ومن تمّ حوّل كل اهتمامه إلى الجنوب الشرقي للهند، واحتل جزيرة "غاوا" واتخذها عاصمة البرتغاليين الرئيسية ومركزهم التجاري[1]. وبذلك أحكم "البوكيرك" قبضته على مركز عبور التجارة الشرقية إلى البلاد الإسلامية (مدخل البحر الأحمر)، ومنطقة التوزيع والتبادل التجاري الأسيوي بين الصينيين والهنود والعرب (جزيرة غاوا ومضيق ملقا). (أنظر الملحق رقم: 08).

دعم "البوكيرك" سياسته التوسعية بإقامة علاقات دبلوماسية مع بلاد الحبشة، ومع "الشاه إسماعيل الصفوي" في إيران بعد إخضاع "هرمز" بشكل نهائي عام 1514م[2]. وبهذه الإجراءات الإدارية والعسكرية ضيق البرتغاليون على الملاحة في المحيط والبحر الأحمر، وتم إغلاق بحر المالبيار، والخليج الفارسي، والمحيط الهندي في وجه السفن المملوكية والعثمانية وحتى البندقية، وتمت بذلك السيطرة البرتغالية النهائية على تجارة الشرق.

[1] محمد حميد السلمان، المرجع السابق، ص – ص 56- 58.

[2] نفسه، ص 59.

والجدير بالذكر، أن تفوق البرتغاليين الحربي وانتصارهم في معركة ديو 1508م[1] على المماليك والعثمانيين، كان عاملاً أساسياً في تطور موقفهم السريع في هذه الفترة، من مجرد الرغبة في كشف الطريق البحري إلى الهند لتحقيق بعض المكاسب الاقتصادية، إلى الرغبة في احتكار التجارة الشرقية والسيطرة عليها وعلى مصادرها الأصلية، بل وإقامة أول مستعمرة برتغالية أوربية في بلاد الشرق"إيستادو دا إنديا" Estado da India. وهو ما توّج في نهاية المطاف بتحويل التجارة الشرقية نحو المحيط الأطلسي.

ثانياً: التجارة العالمية عبر الأطلسي.

أسفرت الكشوفات الجغرافية الكبرى عن واقع جغرافي واقتصادي وبشري جديد على الصعيد العالمي خلال القرن 16م، بالنسبة إلى مستويين رئيسيين، فمن جهة تحولت الحركة التجارية البحرية من البحر الأبيض المتوسط الذي كان هو المركز التجاري الرئيسي للتجارة العالمية، إلى المحيط الأطلسي، ومن جهة أخرى رافق هذا التحول انتقال في مراكز التجارة والملاحة من (البندقية والإسكندرية والمرسى الكبير وسبتة) إلى (لشبونة وإشبيلية وقادس وآنفريس).

تركّز رواج الملاحة التجارية العالمية، خلال القرن السادس عشر(م)، في محورين رئيسيين هما محور أوربا – أمريكا الذي هيمنت عليه إشبيلية، ومحور أوربا- الشرق الأقصى الذي سيطرت عليه لشبونة، ويبقى المحور الأول هو الأضخم من نوعه في تاريخ التجارة العالمية عند مطلع العصر الحديث، ويقدم "بيير شوني" في كتابه "إشبيلية والمحيط الأطلسي" حول هذه التجارة الكبرى إحصائيات هامة بخصوص أعداد السفن وحمولاتها القادمة من العالم الجديد إلى إشبيلية[2]، إذ تُبين التزايد المتواصل لنشاط الملاحة التجارية على الصعيد العالمي، في المحيط الأطلسي.

السنوات (م)	السفن	الحمولات بالطن
1510 – 1506	226	11 639
1515 – 1511	273	14 633
1520 – 1516	442	24 619
1525 – 1521	346	21 625

[1] محمد رفعت بك، التيارات السياسية في حوض البحر المتوسط، [د ط]، لجنة البيان العربي، مصر: 1949، ص 43.

[2] محمد حبيدة، المرجع السابق، ص 129.

1530 – 1526	483	31 830
1535 – 1531	519	37 057
1540 – 1536	578	49 130
1545 – 1541	668	59 118
1550 – 1546	874	89 148
1555 – 1551	656	75 112
1560 – 1556	569	65 492
1565 – 1561	663	87 052
1570 – 1566	661	111 973
1575 – 1571	725	129 485
1580 – 1576	512	136 806
1585 – 1581	655	172 593
1590 – 1586	886	191 553
1595 – 1591	820	162 278
1600 – 1596	843	219 011

جدول رقم 01: الحمولات التجارية من العالم الجديد نحو اسبانيا بين 1506م – 1600م[1].

أما بالنسبة للمحور الثاني (أوربا- الشرق ألأقصى)، فقد نشط مع تقدم الملاحة البرتغالية بالسواحل الإفريقية منذ 1469م، وخاصة على ساحل غينيا، أين تم تأسيس مستعمرة "ألمينا" الغنية بالذهب سنة 1471م، وبدأ البرتغاليون التعامل مع تجار هذا المجال ـ (سبتة ـ ألمينا) ـ مباشرة، ونظرا لارتفاع الطاقة الإستهلاكية بهذا المجال، ولوفرته على المواد الأولية، عمل البرتغاليون على رفع نسبة كمية المنتجات المصدرة إلى هناك.

فلقد ارتفع عرض التوابل بـ"آسفي" مثلا، بنسبة 3900 قنطار بين 1498م و1519م، في حين ارتفع عرض الصمغ بين 1491م و1519بـ 2200 قنطار، وقد بلغ ثمنه في جوان 1512م

[1] نفسه، ص 129.

خمسين 50 مثقالا (قرابة 21 ألف ريال) للقنطار البرتغالي. وأكد تقرير بُعث للملك البرتغالي أن هذا المجال أضحى في بداية القرن 16م قادراً على تسويق كل ما يشترى من صمغ الهند.

ويتجلى الرواج التجاري كذلك في مداخيل جمارك بعض الموانئ، فلقد أعطت تلك الضرائب المؤداة بآسفي ـ مثلا ـ خلال ستة أشهر (جوان- ديسمبر 1512م) 200.000 ريال، مما يمثل تصدير سلع قيمتها 111.000 ريال كل يوم، مع العلم أن تجارة الملك التي كانت تمثل أكبر الصفقات التجارية بالمدينة كانت معفاة من أداء الضرائب الجمركية[1].

ولمزاحمة تجارة قوافل شمال إفريقيا شيّدوا مركز تجاري بـ "أرغين" قبالة الساحل الموريطاني سنة 1443م، وتم تنظيم التجارة بها سنة 1455م، وأرسلوا وكيلا تجاريا إلى "ودان" الموجودة في قلب الصحراء الكبرى لتحويل القوافل الرابطة بين السودان الغربي وشمال إفريقيا نحو الساحل[2]. وبذلك يكون البرتغاليون قد شنوا حرباً اقتصادية على شمال إفريقيا، وكانت الوسائل العسكرية مجرد وسيلة لضمان انتزاع الوساطة التجارية منها، وتسخير اقتصادها لصالح التجارة البرتغالية في السواحل الشرقية للأطلسي.

وقد ازدادت حيوية المجال الأطلسي مع وصول البرتغاليين إلى الهند واحتكارهم لتجارة التوابل، حيث بدأت التوابل ترد من الشرق باتجاه "لشبونة" بكميات هامة جداً مع مطلع القرن 16م، وتعرف هذه الظاهرة في التاريخ الاقتصادي الأوربي بـ "ثورة التوابل"...

فعلى سبيل المثال جلب البرتغاليون عام 1503 نحو 26.000 قنطار من البهار، وهي المادة الأكثر أهمية من بين التوابل المجلوبة من الشرق والتي كانت تباع بأثمان باهضة في الأسواق الأوربية بواسطة شبكة تجارية، تحكمت فيها مدينة "آنفريس" بشكل خاص، أما على مستوى مجموع واردات التوابل من (بهار وزنجبيل وقرفة وجوزة الطيب وقرنفل)، فقد بلغت كمياتها في الفترة الممتدة من 1500م إلى 1520م ما بين 9.500 طن و 10.500 طن سنوياً[3].

كان ملك البرتغال هو المحتكر الرئيسي لتجارة التوابل بواسطة نظام التعاقد التجاري، الذي كان يوكل بموجبه الملك حق الإتجار في هذه المادة لبعض الشركات التجارية الأوربية، وخاصة منها الجرمانية،

[1] أحمد بوشرب، وثائق ودراسات، المرجع السابق، ص 183.

[2] نفسه، ص 180.

[3] فرنان بروديل، المتوسط والعالم المتوسطي في عهد فيليب الثاني، ط1، تر: مروان أبي سمراء، دار المنتخب العربي، بيروت: 1993، ص 508.

كتلك التي كان يهيمن عليها "آل الفوجير" و"آل الفيلزير"، حيث تميز هذا النظام بنوع من الثنائية أو ما يسميه "فيرناند بروديل" بـ **"تعاقد آسيا" و"تعاقد أوربا"**، أما التعاقد الأول فكان يقضي بشراء التوابل من الهند والمجيء بها إلى لشبونة، وأما التعاقد الثاني فكان يقضي بتسويقها في أوربا، وقد تموضع الملك عند ملتقى هذين التعاقدين، إذ كان يشتري التوابل ـ خاصة البهار ـ من تجار التعاقد الآسيوي، ويعيد بيعه بثمن مضاعف إلى تجار التعاقد الأوربي[1].

وهكذا استطاعت المونارشيات الإيبيرية في ظرف وجيز، من أن تسيطر على التجارة العالمية وتتحكم في طرقها خلال القرن 16م، وبالتالي تحوَّل الثقل التجاري من البحر المتوسط إلى المحيط الأطلسي، ولم تعد هناك حاجة لوساطة شمال إفريقيا أو البندقية، التي أدت إلى ارتفاع أسعار التوابل والذهب، إذ كان ثمن قنطار الفلفل على سبيل المثال يتراوح بين 1,5- 03 بندقيات في كاليكوتا ويصبح ثمنه بعد وصوله إلى الإسكندرية 80 بندقيات، على حين صار يباع في لشبونة البرتغالية بعد تحول التجارة ، بسعر يتراوح بين 20 و40 بندقيا، أي أن أسعار السلع انخفضت بواقع نصف قيمتها على أكثر تقدير .

[1] نفسه، المرجع السابق، ص 509.

إذا كان القرن 15م، هو قرن الحروب والأزمات والتغيرات الداخلية، فإنّ القرن 16م، هو قرن الكشوفات والتوسعات الخارجية، وعليه فقد شهدت ضفتي الحوض الغربي المتوسطي أواخر القرن 15م، تحولات جذرية متباينة على المستوى الحضاري، انتهت بنمو إسبانيا والبرتغال وبروزهما كوحدات سياسية مونارشية مندفعة نحو العالم، في حين كانت ممالك شمال إفريقيا قد استنزفت قواها ودشنت مرحلة الإنهيار الشامل، جراء المنافسات الدامية المتواصلة. وهو ما جعلها تدخل تحت طائلة التهديد الإسباني والبرتغالي المستمر.

إن هذا الوضع العالمي الجديد، والتطور التقني للمونارشياتِ الإيبيرية المتلهفة للسيطرة على التجارة العالمية، والتخلص من الوساطة الإسلامية البندقية، جعلهما يدخلان في سباق محموم نحو التوسع وكشف المجهول، من خلال رحلات كشفية ذات صبغة دينية واقتصادية وجيوسياسية، انتهت بكشف "كريستوفر كلومبوس" لعالم جديد سنة 1492م لصالح إسبانيا، والتفاف "فاسكو دي غاما" على إفريقيا وبلوغ الهند عام 1498م لصالح البرتغال، وبذلك دخلت هذه الأخيرة في معارك منفصلة مع القوى المحلية بالمحيط الهندي، كانت أشهرها معركة ديو 1508م، التي فتحت الطريق أمام تشييد أول مستوطنة برتغالية أوربية "إيستادو دا إنديا" Estado da India، استطاعت من خلالها السيطرة على مصادر التوابل، واحتكار التجارة الشرقية، وبالتالي تحويل التجارة العالمية نحو المحيط الأطلسي، أما إسبانيا فقد سعت إلى السيطرة على العالم الجديد، من أجل تقوية بنيتها الاقتصادية، ومن تم تمويل حملاتها العسكرية للتوسع في البحر المتوسط عامة وفي شمال إفريقيا على وجه الخصوص. وهو ما سنتطرق إليه في الفصل القادم.

الفصل الثالث: أثر تحول التجارة العالمية خلال القرن 16م على ضفتي المتوسط.

المبحث الأول: أثر تحول التجارة العالمية على الضفة الأوروبية لغرب المتوسط.

أولاً: الآثار السياسية.

ثانياً: الانعكاس الاقتصادي.

المبحث الثاني: أثر تحول التجارة العالمية على الضفة الإفريقية للمتوسط.

أولاً: سياسيا- (تفكك الوحدات السياسية في شمال إفريقيا).

ثانيا: اقتصاديا: (التحولات- الإنهيار).

المبحث الثالث: أثر تحول التجارة العالمية على العلاقات الدولية بالبحر المتوسط.

أولاً: الانعكاس السياسي: (إشتداد التنافس العثماني الإسباني على مناطق النفوذ).

ثانياً: النتائج الاقتصادية.

عرف الفضاء المتوسطي أواخر القرن 15م، وبداية القرن 16م تطوراً مزدوجاً على المستوى التقني والحضاري، فدور الوسيط الذي كان يلعبه بين الضفتين، وبينهما وبين الشرق الأقصى، أصبح دوراً هامشياً في النظام العالمي الجديد للمبادلات التجارية العالمية من جهة، ومن جهة أخرى صار له دوراً بارزاً في سياق الصراع الحضاري بين الإمبراطورية العثمانية والقوى الأوربية، من أجل السيطرة على مناطق النفوذ ذات الأبعاد الإستراتيجية، وقد انكشف هذا الواقع الجديد للمجال المتوسطي، نتيجة الإختلال التدريجي الذي حصل بين ضفتيه في ميادين الحداثة السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية لفائدة الجانب الأوربي، بينما كان الشمال الإفريقي يقبح مكبوحاً تحت ثقل التقاليد الاجتماعية والصراع على السلطة.

وبالموازاة مع ذلك، أدى تزامن وقع الإحاطة الملاحية على رأس الرجاء الصالح واكتشاف العالم الجديد، إلى تحول التجارة العالمية وإضعاف مساهمة الميدان المتوسطي فيها، وإلى سيطرة أوروبا الأطلسية على هذه التجارة بصفة عامة، وعلى التجارة الغربية بصفة خاصة.

والسؤال:كيف أثّر تحول التجارة العالمية خلال القرن 15م على ضفتي المتوسط؟، وما هي انعكاسات ذلك على طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول المتوسطية ؟.

المبحث الأول: انعكاسات تحول التجارة العالمية على الضفة الأوروبية لغرب المتوسط.

شكلت الكشوفات الجغرافية الكبرى خلال القرنين 15م و16م، محطة هامة في تاريخ أوروبا والعالم عموما، فقد عملت من جهة على خلق تعامل جديد مع جغرافية العالم، يقوم على أساس تطويع المسافات والمساحات وربط القارات ببعضها عن طريق التجارة الكبرى، ومن جهة أخرى ساهمت في الدفع بالاقتصاد الأوربي نحو رأسمالية تجارية كاسحة، فرضت وجودها على كل أقطار العالم، وجعلت أسواق هذه الأقطار رهن إشارتها، إذ فتح الملاحون الأوربيون أمام التجارة الأوربية مجالات جغرافية جديدة لرواج البضائع وتنقل الأشخاص والأفكار والقيم، وربط هذه المجالات بالوطن الأم وبالتالي خلق إمبراطوريات حديثة واسعة الأطراف.

أولاً: الانعكاس السياسي:

مع بداية التوسع البحري خلال القرن 16م، تم تحويل حدود القارة الأوربية لتبنى في شمال وشرق إفريقيا، وغرب وجنوب أمريكا، وجنوب وشرق آسيا، بالنسبة لكل من البرتغال وإسبانيا، حيث شكلت هذه الحدود الجديدة بداية نهاية أساليب التوسع التقليدي؛ فتوسع البرتغال كان مبنياً على أساس التنظيم الاجتماعي للمجال الجغرافي، لإيجاد نمط اجتماعي على غرار مثيله في شبه الجزيرة الإيبيرية، وذلك في شكل توسع اقتصادي اجتماعي، أما التوسع الإسباني فقد بدا توسعاً سياسياً دينياً، سرعان ما تحول إلى نسق اجتماعي استيطاني.

وبالتالي فإن كلاهما شهدا تطوراً مستمراً في إفريقيا وآسيا وكذا أمريكا، محاولين بذلك إيجاد نموذج اجتماعي مسيحي للملكة، وذلك بتشجيع من الكنيسة الكاثوليكية[1]. وعلى هذا النحو برزت الإمبراطوريات الحديثة.

I- نشأة الإمبراطوريات الحديثة:

كانت عملية التوسع والسبق الإستعماري منذ 1415م، خاصة في المحيط الأطلسي والبحر المتوسط، عملية سياسية باعتبار منطقة البحر المتوسط الأطلسية وحدة عملية لمجتمع يعمل على تبادل السلع والخدمات واليد العاملة الرخصية، وحتى الثقافات، فهو يعني أيضاً ضرورة بسط النفوذ على مداخل هذه المنطقة التي تشكل نقطة تجمع للمواصلات الحضارية.

[1] عبد الفتاح حسن أبو علية، تاريخ الأمريكيتين والتكوين السياسي للولايات المتحدة، [د ط]، دار المريخ للنشر، الرياض: 1987، ص 16.

وبذلك فقد ساهمت المناطق الجغرافية المكتشفة خلال القرنين 15م و 16م في ظهور البرتغال وإسبانيا كقوى استعمارية حديثة، خاصة مع تطور العلاقات بين الشمال والجنوب، ضمن إطار احتلال المواقع الإستراتيجية، وكان بروز الإستعمار كظاهرة أفرزها النظام الدولي الجديد، القائم على الرغبة في السيادة والنزعة الإستغلالية، قد شكل حلقة أخرى من هذا النفوذ خارج الحدود التقليدية بشعارات جديدة[1].

1- الإمبراطورية البرتغالية:

باشرت البرتغال سلسلة الكشوفات الجغرافية مع مطلع العصر الحديث، حيث ارتبط تاريخها تحت حكم سلالة أفيس Avis إلى غاية سنة 1580م، بتاريخ التوسع فيما وراء البحار على سواحل إفريقيا والهند والعالم الجديد، مما ساعدها على التحول في عهد الملكين "مانويل الأول" و"جون الثالث" إلى إمبراطورية عظمى.

وكإستراتيجية مسبقة، احتلت البرتغال عام 1415م "سبتة" ـ التي تمثل مفترق الطرق بين البحر المتوسط والمحيط الأطلسي ـ حتى يتسنى لها مراقبة النشاط التجاري عبر سلسلة الموانئ الإيبيرية والشمال إفريقية، ومن ثمّ أصبحت "سبتة "بمثابة المركز الأمامي للتوسع البرتغالي، بحيث مكنته من مد حدود المملكة إلى غاية جزر الملوك[2] واليابان شرقاً، وإلى البرازيل غرباً، مستفيدةً من انتعاش تجارتي الذهب الإفريقية والتوابل الشرقية[3].

غير أن تزايد أطماع البرتغال خارج العالم القديم، وجه أنظار البرجوازية البرتغالية نحو الهند الشرقية، وأصبح المغرب الأقصى في استراتيجيتهم مجرد منطقة عبور للثروة. ورغم كل المحاولات والجهود المبذولة فإن عمليات التوسع لم تتعد الساحل، وأصبحت تعمل في شكل حدود خارجية للبرتغال، وظيفتها تسهيل النشاط التجاري، خاصة في ظل الجهد العسكري والمالي الذي أنفق على عمليات الغزو، مما اضطرها في النهاية إلى الإنسحاب من السباق.

[1] سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي، [د ط]، دار النهضة العربية، بيروت: 1985، ص- ص 18- 19.

[2] جزر الملوك: هي مجموعة الأراضي البركانية الواقعة في جنوب شرق أسيا " إندونيسيا حاليا"، كانت تعرف في السابق بجزر مولوكو "أرض الملوك" لكثرة الجزر المملوكية بها، وقد اشتهرت بجوزة الطيب وكبش القرنفل، للمزيد ينظر: فريد كزارا، التوابل التاريخ الكوني، تر: إيزمير الدا حميدان، ط1، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، أبوظبي: 2010، ص 81.

[3] عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص- ص 210- 212.

ومن ناحية أخرى، لم يكن لدى البرتغاليين ــ بعددهم المحدود ــ القوة البشرية الكافية للإستعمار السكني الإستيطاني حتى لو أرادت ذلك، وظل استعمارها في جزر الهند الشرقية "استعمار البهار" أساساً وبامتياز[1]. ومن ثم يمكن أن نُلخِّص محاور الإستعمار البرتغالي في ثلاثية هي: الكثلكة، التجارة، الغزو.

2- الإمبراطورية الإسبانية:

بعد تمكن الإسبان من تحقيق وحدتهم السياسية، انطلقوا في مشروع بناء إمبراطوريتهم، بالسيطرة على جزر الكناري عام 1476م كخطوة أولى نحو التوسع، وأصبحت نقطة ارتكاز للعمل العسكري الموجه ضد السواحل البحرية ــ تحقيقاً لفكرة الغزو الصليبي ــ، ومن ثَم وضعت المملكة الجيش الجديد في حالة استنفار قصوى، ووجهته إلى الحرب ضد فرنسا (1494م ــ 1559م) وسواحل شمال إفريقيا (1505م- 1784م) من جهة، وإلى غزو بلدان أمريكا الجنوبية ابتداءاً من عام 1519م من جهة أخرى، إذ شكلت هذه الأخيرة، فرصة هامة لصرف أنظار النبلاء عن شؤون السياسة الداخلية ومتغيراتها[2].

إعتمدت إسبانيا على سياسة تثبيت نفوذها في المدن والموانئ، خاصة بمراكز شمال إفريقيا طرابلس، تونس، الجزائر، أصيلا، المرسى الكبير، ونظرا للخاصية الجغرافية التي تميّز بها هذا الأخير، اتخذه الإسبان كأول مركز إستعماري لهم بالمنطقة، يتم من خلاله ضرب الحركة الملاحية بالمتوسط، ومن ناحية أخرى يكون منطلق لعمليات التوسع نحو السواحل الشرقية بشمال إفريقيا[3].

لم يحاول الإسبان ضمن استراتيجيتهم التوغل نحو الداخل، واكتفوا بالإنتصار السياسي والحربي، لأنهم كانوا يرون وجوب إخضاع شمال إفريقيا على مرحلتين؛ تسخر المرحلة الأولى لاحتلال المدن الساحلية من خلال عمليات سريعة، أما الثانية فيتم الزحف من المراكز الساحلية المحصنة إلى داخل البلاد وإخضاعها[4]، وهي المرحلة التي لم يكتب لها النجاح بفضل الغزو العثماني.

---

[1] جمال حمدان، استراتيجية الإستعمار والتحرير، ط1، دار الشرق، بيروت: 1983، ص57.

[2] فيشر هربرت، أصول التاريخ الأوروبي الحديث، تر: زينب راشد، أحمد عبد الرحيم، [د ط]، دار النهضة، بيروت: 1970، ص 70.

[3] أندري برنيان وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: رابح اسطنبولي، عاشور منصف، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1984، ص- ص 124- 125.

[4] جمال حمدان، المرجع السابق، ص- ص 58- 59.

بعد وفاة الملك "فيرديناند" عام 1516م، وانتقال العرش إلى شارل الخامس (1516م-1556م)، ثم فيليب الثاني (1556م-1598م)، ازدادت عمليات التوسع السياسي والغزو الاستعماري، وأصبحت الإمبراطورية واسعة الأطراف، بنظام حكم مطلق وإدارة ممركزة[1].

فتحت المونارشيات الإيبيرية عهد التوسعات الجغرافية وبناء الإمبراطوريات الأوروبية الحديثة في مطلع القرن 16م، إذ سرعان ما تلتها إمبراطوريات أكثر اتساعاً وأطول عمراً، وبأهداف استيطانية قومية، تمثلت في كل من بريطانيا وهولندا وفرنسا.

نشير في الأخير، أنّ ثمة فرق أساسي بين الإمبراطوريات الحديثة التي قام بإنشائها الإيبيريون في أمريكا الجنوبية نهاية القرن 15م وما تلاه، وتلك التي شيدها الأنجلوساكسونيون في أمريكا الشمالية. لقد تمثل هدف الإسبان ـ أولاً وقبل كل شيء ـ في الحصول على الذهب وليس في خدمة الأرض، مما يعكس السياسة البرجوازية القائمة على جمع الثروة في الأراضي المكتشفة، إذ استطاعوا في ظرف أقل من 50 سنة، السيطرة على أمريكا الجنوبية من بلاد المكسيك إلى الأرجنتين ـ باستثناء البرازيل ـ طولاً وعرضاً بحثاً عن المعدن الأصفر.

أما الإنجليز فكان هدفهم هو الحصول على الأرض وتعميرها. وهذه معادلة في غاية الأهمية بالقياس إلى ما أسفرت عنه نتائج هاتين الطريقتين على المدى البعيد. ثم إن الإسبان، قد رحلوا إلى أمريكا الجنوبية كمغامرين، دون عائلات كان عليهم أن يمتزجوا مع سكان الأراضي المكتشفة. وهذا ما يفسر ـ إلى حد ما ـ ما أفرزه الواقع البيولوجي لأهالي أمريكا الجنوبية، من حيث الإختلاط الجنسي "ليميتيس"[2] Les métis. وعلى العكس من ذلك فإنّ الإنجليز الذين كانوا يرغبون في الحصول على الأرض وتعميرها، وخلق فرص اقتصادية جديدة في العالم الجديد، فإنهم رحلوا إلى هناك رفقة عائلاتهم،مما أحدث مجالاً بشرياً أبيضاً صرفا، إذ أن سياسة الإنجليز حيال الهنود الحمر الأمريكيين كانت تقتضي بإبادتهم والسيطرة على أراضيهم.

[1] محمد حبيدة، المرجع السابق، ص 144.

[2] ليميتيس: Les métis وتعني المولّدين الجدد، اختص هذا المصطلح في البداية بالفئات الاجتماعية التي جاءت نتاج الاختلاط أوروبي مع الهنود الحمر أو الأفارقة، أو الأفارقة مع الهنود الحمر، ثم عمم ليشمل جميع الأجناس .

ثانياً: الانعكاس الاقتصادي:

فتحت الرحالات الاستكشافية آفاقاً تجارية جديدة وأراضي رحبة أمام البرجوازية ورأسماليها، فالرّواجات التجارية والمالية التي رافقت العمليات الإستكشافية بالمجالات الجغرافية الجديدة، وما وفرته هذه المجالات من فرص اقتصادية كبيرة، جعلت الطبقة البرجوازية الصاعدة، تتحكم في الطرق التجارية والتجارة العالمية والعوالم الجديدة، خالقة بذلك قيمة جديدة داخل المجتمع الأوروبي، ألا وهي النقود، وحركية بشرية واقتصادية كبيرة، بين عالم عجوز في حاجة إلى متنفس جغرافي يفجر فيه الطاقات المادية والفكرية المتراكمة، وعالم جديد متعطش لهذه الطاقات، وفي هذا العالم وذاك جعلت البرجوازية من المال المحرك الأساسي للإنتاج والاستهلاك والسلوك.

I- تطور حركة رؤوس الأموال في أوروبا:

ساهمت المعادن الأمريكية والتوابل الشرقية بشكل كبير، في منح نفس قوي للإقتصاد الرأسمالي الأوربي الناشئ، إذ ضخمت الكتلة النقدية وأكثرت من رواج النقود وانتقالها عبر مختلف الأقطار الأوربية، بواسطة المعاملات التجارية وغيرها من الأساليب الاقتصادية.

كانت إسبانيا هي المركز الرئيسي الذي استقبل معظم الكميات الواردة من العالم الجديد، لكن النقود كانت تنتقل، أو بعبارة أخرى تتسرب بسرعة فائقة من إسبانيا باتجاه البلدان الأوربية الأخرى، إما لحاجة الإسبان إلى التقنيات اللازمة لتحويل المعادن النفيسة إلى نقد، أو بواسطة المعاملات التجارية. فالبلدان الأوربية الشمالية لاسيما هولندا وانجلترا وفرنسا، كانت تشهد نشاطاً كبيراً على مستوى الإنتاج الفلاحي والصناعات النسيجية ومواد أخرى، تصدّرها إلى إسبانيا مقابل هذه العملة الصعبة التي مثلتها المعادن النفيسة. وبالإستناد إلى تقرير لسفير مدينة البندقية بالأراضي المنخفضة، نجد أن هذه الأخيرة كانت قد سكّت في سنة 1551م، ما يقارب 800.000 قطعة نقدية من صنف الدوكة، وفي سنة 1556م، تسربت من إسبانيا نحو فرنسا كمية نقدية تناهز 5.500.000 قطعة نقدية من نوع الإيكو، رغم الصراعات السياسية والعسكرية بين البلدان[1].

إذا نظرنا إلى هذه العملية في بعدها التجاري العام ومداها الزمني الطويل، كانت قد ساهمت بشكل من الأشكال، إلى جانب عوامل أخرى، في تغيير موازين القوى الاقتصادية بين جنوب أوربا

[1] فرنان بروديل، المتوسط والعالم المتوسطي، المرجع السابق، ص 111.

وشمالها، إذ منذ أواخر القرن 16م، ظهرت معالم جديدة في الخريطة الاقتصادية الأوربية، بدأ فيها نجم إسبانيا بالأفول، فيما بدأت إمبراطوريات جديدة تمتد، كهولندا وإنجلترا وفرنسا، وهذا التحول أساسي في التاريخ الاقتصادي لأوروبا الشمالية من مرحلة توزيع الثروات إلى مرحلة المشاركة المباشرة في الانتاج[1].

ومن جهة أخرى، يظهر أن الثروات والمعادن الثمينة المتدفقة من المناطق المكتشفة، قد خلقت تضخماً مالياً، ومن ثم ارتفاعاً في أسعار مختلف السلع والمواد الغذائية في إسبانيا أول الأمر، ثم في باقي بلدان أوربا، وفي هذا الصدد يقول العالم الزراعي الإسباني "ألونزو هيريرا": "ما يشتري به المرء اليوم [أي سنة 1513م] نصف كيلو من اللحم كان يمكنه في الماضي من شراء خروف بأكمله"، ومن جهته أكد "جون بودان" على نفس الظاهرة في سنة 1568م، قائلاً: "في مدينة باريس وحدها ـ وفق ما تتيحه الكنانيش ـ كانت عبرة القمح في سنة 1524م تساوي 120 جنيهاً، وفي سنة 1530م ارتفع السعر إلى 144 جنيهاً، واليوم ارتفع بمعدل الثلث"[2].

II- الرواج المالي والتجاري في أوروبا:

شهد القرن 16م رواجاً هاماً للأموال، إذ تمكنت البنوك من فرض وجودها الاقتصادي في أوربا، بفضل التراكم الرأسمالي الأولي الذي حصل في هذه الفترة، وأصبحت بالتالي منطلقاً رئيسياً للإستثمار في قطاعات الملاحة والصناعة النسيجية، والحديث عن رواج الأموال هو حديث عن مجموعة من الأُسر التجارية والمالية الكبرى، التي هيمنت على النظام الاقتصادي بأوربا خلال هذه المرحلة، فعلى سبيل المثال كان آل الفوجير، وآل الفيلزير، وآل الميديسيس، يتوفرون على غرف تجارية ووكالات بنكية في مختلف المدن الأوروبية، ولا سيما في إشبيلية ولشبونة وآنفيرس وليون، وهذه المدن كانت بمثابة مراكز اقتصادية لاستقبال السلع من العوالم الجديدة، وفي نفس الوقت مراكز توزيع باتجاه باقي مدن أوربا[3].

وقد ابتكرت هذه المؤسسات المالية التعامل بالكمبيالات، التي يعود استعمالها إلى أواخر القرن 13م، حيث كانت في بدايتها عقداً موثقاً، لكن في القرن 16م أصبحت رسالة أو شيكا قابل للتحويل والصرف، وتطورت الكامبيالات على مدى هذا القرن، إذ لم يعد دورها يقتصر على الأداء فحسب، بل

[1] محمد حبيدة، المرجع السابق، ص 126.

[2] فرنان بروديل، الحضارة المادية والاقتصادية والرأسمالية- الحياة اليومية وبنيتها- الممكن والمستحيل، ج1، تر: مصطفى ماهر، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة: 2013، ص- ص 241- 243.

[3] محمد حبيدة، المرجع السابق، ص 132.

تحولت إلى قيمة في حد ذاتها، أي أنها أصبحت قيمة للتبادل والإتجار والانتقال، وكانت المبالغ المالية المنقولة بواسطة هذه الكمبيالات هامة جداً، ففي سنة 1558م أرسلت إسبانيا إلى مدينة آنفيرس، لأغراض عسكرية كمية هائلة من المال توزعت ما بين 200.000 و 300.000 قطعة نقدية من صنف الإيكو في شكل أوراق مالية، وهذا ما جعل فيرناند بروديل ينعت القرن السادس عشر بـ"قرن الورق"[1].

ويشير هذا الإنتقال من التعامل بالنقود إلى التعامل بالكمبيالات، إلى تحول بغاية الأهمية في تاريخ الرأسمالية، وهو التطور من المعرض إلى البورصة، فعلى غرار مدينة ليون، أخذت بعض المدن الأوربية بهذا الأسلوب الجديد في التعامل المالي كجنوة وآنفيرس ولندن، وأنشأت بورصات للقيام بأعمال التبادل المالي وإيداع الأموال[2].

وهكذا عرفت تجارة الأموال تطوراً كبيراً، وأصبحت تجلب إليها العديد من أصحاب الأموال والتجار الكبار، الذين فضلوا تحويل استثمار ثرواتهم من تجارة السلع إلى تجارة الأموال والإيداع والادخار، ومكنت هذه الأموال المتراكمة في البنوك والبورصات عدداً من هؤلاء التجار الجدد، من القيام بصفقات واسعة على الصعيد الأوربي، إذ كانوا يقترضون أمولاً من هذه المؤسسات المالية، ويستثمرونها في شراء مادة معينة مطلوبة في السوق كالتوابل أو المعادن أو عقارات أرضية بالمجالات الحضرية، ويحتكرون بيعها بثمن باهض[3]. وأصبحوا بذلك يتحكمون ليس في الاقتصاد فقط، بل في السياسة أيضاً، مما أوجب تدخل السلطة الحاكمة في اقتصاد السوق والتقليل من حدة بطش هؤلاء، فيما عرف بـ "الميركانتيلية"[4].

---

[1] فرنان بروديل، المتوسط والعالم المتوسطي، المرجع السابق، ص 125.

[2] – اشتهرت مدينة "ليون" الفرنسية بكثرة المعارض، حيث كانت هذه المعارض منذ النصف الأول من ق 16م، تخصص مدة محددة من الزمن لا يتم التعامل خلالها بين التجار وأصحاب الأموال، إلا بواسطة الصفقات الكمبيالية. ينظر: محمد حبيدة، المرجع السابق، ص 133.

[3] نفسه، ص 132.

[4] الميركانتيلية: Mercantilisme، مذهب سياسي– اقتصادي، يرى أن مقدار قوة الدولة يقاس بما لديها من ذهب ومعادن نفيسة، حيث أكد أنصار هذا المذهب على ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بهدف تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، ودعوا إلى منح إعانات للصادرات وفرض حماية جمركية على الواردات، والتدخل لزيادة إنتاج السلع القابلة للتصدير أو التي تغني عن السلع المستوردة. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق،ج1، ص 27.

III- بروز الميركانتيلية:

ظهرت في أوربا خلال القرن 16م و17م، مجموعة من الأفكار الاقتصادية، عرفت باسم "الميركانتيلية"، وفي الواقع لا يتعلق الأمر بمذهب اقتصادي بالمعنى الصرف للكلمة، وإنما بأفكار وسياسات حاولت أن تجيب عن المشكلات الاقتصادية الكبيرة التي طرحتها متغيرات العصر الحديث، والتي تمثلت بالأساس في الحاجة إلى النقود لأجل بناء مؤسسات الدولة وتنمية مواردها، وكان الهاجس الرئيسي لدى رجال الدولة هو البحث عن الثروة والحفاظ عليها[1].

إنّ الحديث عن الميركانتيلية، هو في حقيقة الأمر حديث عن السياسة التي انتهجتها البلدان الأوربية في ميدان الاقتصاد، وعياً منها بأهمية الذهب والفضة في غنى الدولة وقوتها وتثبيت أركانها، وبناءاً على هذه الأمور، ارتبطت السياسات الميركانتيلية بالاقتصاد القومي، أي بتدخل الدولة في التوجهات الماكرواقتصادية[2]؛ من النهج الحمائي، إلى مراقبة القطاعات الاقتصادية الحيوية، إلى الإشراف على الشركات الملاحية المستحدثة.

ركّزت البلدان الأوربية في ميدان الاقتصاد، على المشكلات التي تطرحها النقود من حيث سرعة رواجها وتسربها من بلد إلى آخر، ومن ثَم اهتموا بمعادلة الإستيراد والتصدير بالدرجة الأولى، ففي فرنسا مثلا، أصدرت الدولة منذ بداية القرن 16م، مجموعة مراسيم تمنع استيراد السلع الكمالية حفاظاً على العملة بداخل البلاد، ويلخص المختصر الاقتصادي الإنجليزي في أواسط القرن 16م، المذهب الميركانتيلي المتبع في انجلترا، بقوله: "إذا صدرنا سلعاً تفوق قيمتها قيمة ما نستورده، فإن الفائض يأتي نقداً. أما إذا استوردنا أكثر مما نصدر، فإنه يتوجب علينا دفع الفائض بالنقد أيضاً، وهنا تكمن وسيلة الرفع من الكتلة النقدية أو تقليصها"[3].

وعلى الرغم من التعارض الذي قد يبدو من أول وهلة، بين الميركانتيلية والرأسمالية، من حيث أن الأولى تنحو باتجاه الاقتصاد القومي وتدخل الدولة، والنهج الحمائي، وأن الثانية تنزع إلى حرية التجارة

---

[1] عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص ، ص 190 ، 199.

[2] الماكرو اقتصادية: Macro-économie، قسمت النظرية الاقتصادية إلى اقتصاد مرتبي، واقتصاد مجهري، بحيث يهتم هذا الأخير بدراسة وحدات القرار الفردية على مستوى المستهلك والأسرة والمؤسسات التجارية، ومدى تأثير قراراتها على بعضها البعض، كما يسعى لفهم الميكانيكية التي تتوزع بموجبها موارد المجتمع المتاحة على الاستخدامات الإنتاجية والاستهلاكية المختلفة. للمزيد ينظر:عبد الوهاب الكلاني، المرجع السابق، ج1، ص 240.

[3] محمد حبيدة، المرجع السابق، ص- ص 135- 136.

والمبادرة الاقتصادية، فإن الواقع يظهر تكاملاً بين المنظومتين، فالميركانتيلية وفرت القواعد الأساسية التي كانت الرأسمالية في حاجة إليها، ألا وهي تنظيم الاقتصاد وتحفيزه وحمايته بالقانون، والتي لم تكن الرأسمالية قادرة على تأمينها بعدُ في هذه المرحلة. وبذلك استفادت الرأسمالية من هذه البنيات التحتية التي أمّنتها الدولة، وتمكنت فيما بعد من شق الطريق نحو نظام ليبرالي.

وعليه يمكن القول أن الثروة الاقتصادية في الضفة الشمالية للمتوسط، والتي نتجت عن الكشوف الجغرافية وتحول التجارة العالمية، كانت لها تأثيرات على الصعيد السياسي خلال القرن 16م وما تلاه، فقد بدأت أوربا توسعها الاستعماري وأخذت تدخل مرحلة جديدة من تاريخها، تتسم بتأسيس المستعمرات والإمبراطوريات فيما وراء البحار، وبالإنتشار التدريجي للنفوذ الأوربي في مختلف أنحاء العالم، ومن جهة أخرى بدأت البرجوازية تنافس الأرستقراطية وتتطلع إلى الإدارة والسلطة جراء تحكمها في حركة رؤوس الأموال وتوزيع الثروات، خالقة بذلك رواجاً تجارياً يعتمد في الأساس على التعاملات المصرفية والبنكية وتجارة الأموال.

وهكذا فإن تحول مصدر الثروة من الأرض إلى التجارة، وتحول السلوك اتجاه النقد، من وسيلة للإستهلاك إلى وسيلة للإنتاج والاستهلاك على السواء، ساهما بشكل كبير في تدخل الدولة باقتصاد السوق وفرض المذهب الميركانتيلي.

المبحث الثاني: نتائج تحول التجارة الدولية على الضفة الإفريقية.

لم تقتصر استراتيجية الإيبيريين خلال القرن 16م على تحويل التجارة العالمية والتخلص من الوساطات المتعددة (مصرية مغاربية إيطالية) في البحر المتوسط، وإنما أرفقت ذلك بضرب أبرز القواعد الاقتصادية والإستراتيجية في الضفة الجنوبية للمتوسط، واحتلال الثغور الملاحية للكيانات السياسية في شمال إفريقيا، وذلك بإنشاء مراكز حربية استعمارية سماها الإسبان "بريسيديوس" Présidios، والبرتغاليين "فرونتيرا" Franteiras، حيث استولت الأولى على الحوض الغربي للمتوسط، بينما اتجهت الثانية إلى السواحل الشرقية للأطلسي والمحيط الهندي، وصولا إلى البحر الأحمر، وبذلك أحكمت الدولتين سيطرتَهما على حدود شمال إفريقيا.

إنعكس هذا الواقع الجديد مباشرة على الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لمنطقة شمال إفريقيا خلال القرن 16م، بحيث بدأت الإمارات السياسية المحلية بالسقوط، وقامت إزائها سلطة جديدة اسبانية كانت أو برتغالية، وتراجعت مكانة المراكز والموانئ التجارية، نتيجة تحول الطرق الصحراوية التجارية والتجارة السودانية بشكل عام إلى السواحل الإفريقية، ليدخل طرف ثالث على مسرح الأحداث السياسية، وهو العنصر العثماني، وأصبحت منطقة شمال إفريقيا محل صراع وتجاذب بين الأتراك والإسبان من جهة، وبين القبائل المحلية والسلطة الأجنبية من جهة أخرى.

أولاً: سياسيا– تفكك الوحدات السياسية في شمال إفريقيا.

إندفعت إسبانيا خلال القرن 16م، إلى العمل البحري السريع في شمال إفريقيا، نتيجة خوفها من ردة فعل شمال إفريقية سريعة ومنظمة، في حالة قيام كيان سياسي موحد يمكن له استعادة الأندلس من جديد، فبدأت إسبانيا التفكير في استراتيجية عسكرية وهي نقل الحرب إلى أرض العدو، يدفعها الشعور بالقوة، والرغبة في إقامة إمبراطورية تحت شعار المسيحية المنتصرة، ومن ثَم برز سباق محموم مع الإمبراطورية العثمانية حول مناطق النفوذ في شمال إفريقيا، كما أن اكتساح الضفة الجنوبية للمتوسط وإخضاعها للحكم الإسباني، سيضع حلاً للأزمة الاقتصادية في ظل الغنى والثروة التي تتمتع بها المنطقة، فهي مراكز عبور إلى إفريقيا الوسطى ومواطن الذهب، واحتلالها يمكن الإسبان من السيطرة على البحر المتوسط ويقضي بذلك على الكيانات السياسية الموجودة بها[1].

[1] توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا،[د ط]، ش.و.ن.ت، الجزائر: 1976، ص- ص 87- 88.

I- الغزو الإسباني لسواحل الضفة الجنوبية:

مع نهاية القرن 15م، كانت البرتغال تحتل سبتة، وطنجة، وأصيلا، وأزمور، وأسفي، مع كامل مقاطعة دكالة الممتدة بين مصب نهري أم الربيع وتنسفيت على المحيط الأطلسي، أما الإسبان فقد احتلوا صخرة باديس، فاليس، ومدينة مليلة.

ومع مطلع القرن 16م، إزداد الحماس لإكمال المشروع الإسباني من أجل السيطرة على كامل سواحل شمال إفريقيا، حيث ارتبط هذا المشروع بظاهرة التطور الحاصل في المنطقة، وأصبحت إسبانيا تحكمها ثلاث تأثيرات: مدى تأثير الماضي الإسباني على مختلف القرارات المتخذة، وثانيها، تأثير المصالح الروحية والدينية، وثالثها، دور المصالح الاقتصادية، والتي برزت بعد أن كسبت إسبانيا المعركة العسكرية والسياسية في غرناطة، لكن هذا الجانب الأخير، بقي دون تأثير حقيقي في ظل الفشل المتتابع له، فكلما زادت إسبانيا ربط توسعها بضرورة محاربة القرصنة التي تعيق حركة التجارة الإسبانية، كلما أعلنت عدم السماح أساساً بتكوين دولة إسلامية قوية على مشارف حدودها[1].

ولهذا استند المشروع الإسباني في بلاد البربرشيك[2] على الإحتلال، الإستقرار، التوسع، واتخذ في بداية الأمر الشكل التالي:

1- التفتيت المادي والمعنوي للوحدات الأساسية، وهي المرحلة التمهيدية لتطوير الأعمال العدوانية، والتي سبقتها عملية جمع معلومات دقيقة عن موازين القوى، وتوزُّعِها وإمكانياتها. والتقارير المعدة في هذا المجال تؤكد الصورة الإجمالية للجهد المبذول خلال مرحلة الإعداد للمرحلة التالية من الحرب[3].

فباحتلال مدينة مليلة في سبتمبر 1496م، أصبحت منطلقا لبعثات الإستطلاع عن الوضع العام، ومدى تقبل القبائل للتعامل مع المسيحيين، وقد عمل "الكاردينال خمينيش" Ximenes على ذلك، إذ وجه عدة جواسيس إلى تلمسان ووهران والمرسى الكبير، ليطلعوا على الأحوال العامة ووسائل الدفاع لدى السلطان الزياني وأهل المنطقة، ومن هؤلاء "لورينزو باديا" Lorenzo Padilla،

---

[1] صالح كليل، سياسة خير الدين في مواجهة المشروع الاسباني لاحتلال المغرب الأوسط، إ: علي أجقو، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص حديث ومعاصر، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة العقيد لخضر، باتنة: 2006-2007 ص 56.

[2] البربرشيك: هو الاسم الذي أطلق على شمال إفريقيا في الوثائق الاسبانية.

[3] - طبقت اسبانيا طريقة جديدة في التعامل مع الأحداث، إذ طورت أسلوب المواجهة من سياسة الإنتظار إلى سياسة الإحتواء ، بزرع الفتن الداخلية والتحرك بهدف إنقاذ الموقف لصالح حلافائها.

والفينيقي جيرولامو فيانيللو Gerolamo Vianello وفيرناندو دي ثافرا Fernando de Zafra[1]، وكان هذا الأخير قد بعث بأشهر التقارير التي تصف الوضع المادي والمعنوي للمنطقة، إلى ملوك الكاثوليك قائلاً: "إنّ الحالة النفسية والمادية في كامل البلاد الإسلامية (الكافرة) بلغت حداً من الإنهيار، قد تحقق المصالح المادية، وتجعل من انتصار المسيحية أمراً مفروغاً منه...ويبدو أن الله قد وهبها لصاحب الجلالة، وسوف تمكنه من الوصول إلى بيت لحم واسترجاع أورشاليم"[2] ، وبفضل معلوماتهم انطلق الإسبان في توسيع دائرة الغزو إلى سبتة ثم غساسة، وتطوان، وتمكنوا من الوصول إلى حدود أصيلا عام 1501م.

2- إحتلال سواحل بلدان شمال إفريقيا، والعمل على تنصيرها. غير أنهم فشلوا في هذه الأخيرة، فوهران التي دام حكمهم بها 03 قرون لم يستطيعوا تنصيرها.!؟ وهو ما يؤكد ضعف العامل الديني أمام العوامل الاقتصادية والجيوسياسية، بحيث كان الدين مجرد وسيلة للتعبئة العامة من جهة، وكغطاء روحي للمشاريع الأكثر عمقا من جهة أخرى.

في خضم ذلك، حاول البرتغال استعادة نشاطه الإستعماري، فقرر ملك البرتغال "الدون إمانويل" Don Emmanuel إرسال حملة بحرية لنجدة البنادقة ضد العثمانيين، وكلف قائد الأسطول بالإستيلاء على المرسى الكبير في طريقه، لكنه فشل، وعقدت هدنة بينه وبين ملك فاس بأصيلا عام 1502م، وكان نتيجة لذلك أن بدأ المشروع المسيحي يأخذ طابع التكالب والتنافس بغية إحكام السيطرة على الجناح الغربي لشمال إفريقيا[3].

كان أول مرسى أخذه الإسبان هو المرسى الكبير 1505م ثم تلاه مرسى وهران في ديسمبر 1509م على يد "الكاردينال خيمينيس"، وهي العملية التي صاحبتها مذابح قام بها الجنود تحت إشرافه، ثم احتلوا موانئ الجزائر، وشرشال، وتنس، وكانوا يغيرون على المناطق الداخلية لهذه الموانئ ويلزمون سكانها على أداء الضريبة، ورغم أن الطابع العام كان يوحي بأن سياسة الإسبان كانت تأديبية فإن اتجاههم بعد احتلال المرسى إلى تشجيع الإستطان أكد حقيقة المشروع الإسباني الكبير[4].

[1] عبد القادر فكاير، الغزو الاسباني للسواحل الجزائرية وآثاره 1505- 1792، [د ط]، دار هومة، الجزائر: 2012، ص 45.

[2] أندري جوليان، المرجع السابق، ص 324.

[3] صالح كليل، المرجع السابق، ص 44.

[4] مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر: 1964، ص- ص 22- 23

بعد أن أحكم الإسبان قبضتهم على المرسى الكبير، انصرفوا على الفور لتحصين المدينة، وعملت الحامية على فتح سوق تجاري بهدف تأمين متطلبات الحامية من جهة، ولإقامة علاقات مع السكان من جهة أخرى، حيث استعظم الإسبان احتلالهم هذا، وظنوا أن باستطاعتهم احتلال باقي إفريقيا بالسهولة ذاتها، والدليل هو ما كتبه أحد قادتهم "دون غونزالو" Don Gonzalo في تقرير للكاردينال خيمينيس: "نحن الآن فتحنا نصف إفريقيا"، ومن ثم بدأت القيادة الإسبانية في الإعداد للمرحلة الثانية من التوسع[1].

بعد الاستيلاء على وهران والمرسى الكبير، حاول الإسبان السيطرة على مواقع حساسة أخرى لمراقبة البحر المتوسط، والاستحواذ على التجارة والملاحة، ونقل الهجوم من المغرب إلى المشرق، فكانت "بجاية" أولى هذه المراكز التي احتلتها الإسبان في 05 جانفي 1510م، نظراً لأهمية موقعها، وللمكانة الدينية التي تمتاز بها، وأصبح الملك فيرديناند بعد هذا النصر، أكثر ثقة بقدرته على تنفيذ مخططاته، وأعلن بوضوح (بأنه سيتولى بنفسه قيادة جيش لفتح إفريقيا، وأن يضع يده في يد فرسان جزيرة رودس من أجل الإستيلاء على مصر).

لم يتوقف مشروع الإسبان عند هذا الحد بالسيطرة على السواحل الجزائرية، وإنما استمروا في التوسع على السواحل التونسية، غير أنهم فشلوا في الاستيلاء عليها، فغيروا من خطتهم بانتهاج أسلوب الإحاطة بها بدائرة من المستعمرات، فاتجهوا إلى طرابلس الغرب تطبيقاً لوصية الملكة إيزابيلا، وتنفيذاً للأمر الذي وجهه الملك فيرديناند: "...لابد لاستقرارنا في إفريقيا من احتلال وهران، وبجاية، وطرابلس،...ولا نسمح للمورو Mouro بالإقامة في مدن الساحل... "[2].

إستولى الإسبان على طرابلس الغرب في 25 جويلية 1510م، ووضعوا بها حماية تتألف من خمسة آلاف جندي، تم توجه الأسطول للإستيلاء على "جربة"، غير أن المقاومة الدامية حالت دون نجاحهم في احتلالها، وتكررت هذه العملية عند "قرقنة"، إذ تم إبادة الحملة الإسبانية بها، واضطر الإسبان أمام هذه النكسة الجديدة العودة إلى بجاية عام 1511م[3]. وفي هذه الأثناء كان البرتغاليين قد

[1] Amar Amoura, Résume de l'Histoire de l'Algérie, Edition Raihana, Alger: 2002, P 93.

[2] إتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911، تر: خليفة محمد التليسي، ط2، الدار العربية للكتاب، بيروت: 1991، ص 175.

[3] شارل فيرو، الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي، تر: عبدالكريم الوافي، ط3، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي: 1994، ص- ص 81-82.

أحكموا قبضتهم على المحيط الهادي وبدأو في تهديد الموانئ الشرقية لدولة المماليك المصرية في البحر الأحمر.

إنّ فشل الإسبان في الإستيلاء على جربة لم يؤثر في انتصاراتهم السياسية، إذ سارع عدد من الموانئ، الأخرى إلى قبول الخضوع للسيادة الإسبانية ودفع الجزية مثل: تنس، دلس، شرشال، ومدينة الجزائر، وقد وجدت مستغانم ومزغران أنه لم يعد باستطاعتهم البقاء في حالة عزلة بعد أن سيطرت القوات الإسبانية على الساحل بكامله، فقام أعيانها بعقد معاهدة صلح مع "فرناندیز دي قرطبة" حاكم وهران[1].

II- سقوط القوى السياسية المحلية.

في النصف الثاني من القرن 15م، تكونت المشيخات في صحراء الجزائر وتونس، وانفردت بالحكم، وانفصلت عن السلطة المركزية بتلمسان أو تونس أو فاس، وأخذت عصابات قطع الطرق وحجز القوافل في التوسع، نتيجة وصول البرتغاليين إلى السواحل الغربية للسودان، فتدهورت بذلك إقتصاديات السلطات المحلية الشرعية ونقصت مداخيلها، ولم يعد باستطاعتها تمويل الجيوش لمحاربة المتمردين، وفي المقابل نمت إقطاعية مغاربية في الأقطار الثلاثة من العائلات الثرية والدينية، محاولةً فرض نفسها على الممالك الوطاسية والزيانية والحفصية، كما ظهرت الطوائف الصوفية في جميع أنحاء البلاد وحاولت اكتساب المال والثروة والسلطة، فضلاً عن تكوين شبه جمهوريات بحرية في موانئ البحر المتوسط والمحيط الأطلسي مثل: "طرابلس، جربة، بجاية، جزائر بني مزغنة، شرشال، وهران، تطوان... "

1- ففي المغرب الأقصى:

تعاقب على حكمه منذ مقتل "أبي عنان المريني" 14 سلطاناً، لم يكن بينهم من يستطيع الأخذ بزمام الأمور، وقد قام آخرهم "عبد الحق بن أبي سعيد المريني" بمذبحة الوطاسيين الرهيبة، وبإسناد الوزارة إلى اليهود، وهو ما انتهى إلى قيام ثورة عارمة قضت على المرينيين في 1465م، ليقوم على إثرها "محمد الشيخ الوطاسي" في 1471م بالدعوة إلى نفسه في أصيلا وفاس، فكانت له ولأبنائه من بعده سلطة محدودة في الشمال، تقل كلما ابتعدت المنطقة عن فاس لتصبح مجرد سلطة إسمية في حوز مراكش[2].

[1] عبد القادر فكاير، المرجع السابق: ص- ص 57- 58.

[2] محمد رزوق، المرجع السابق، ص 166.

سهلت هذه البيئة المختلة مهمة الإيبريين في غزو الشواطئ المغربية لأنهم كانوا يعتبرون عملهم بالمغرب امتداداً لما قاموا به في شبه الجزيرة الإيبيرية، فاحتل البرتغاليون سبتة عام 1415م، واستولوا على القصر الصغير عام 1458م، وفي عام 1471م استغلوا فرصة الصراع بين "محمد الشيخ" و"الأدراسة" في فاس، واستولوا على أصيلا وطنجة، وبذلك سيطروا على الطرف الغربي من المضيق. فكان على "محمد الشيخ" أن يختار بين الجهاد ضد البرتغاليين، وبين السلطة في فاس، فآثر السلطة على الجهاد وهادن البرتغاليين، ولم يكتف بذلك بل تعهد لملوك إسبانيا سنة 1485م بالإمتناع عن تقديم أيّ مساعدة لغرناطة، وفي 1497م استولى الإسبان على مليلة وغساسة، ثم على "حجر باديس" في 1507م.

أما البرتغاليون، فقد ركزوا نشاطاتهم نحو الجنوب إثر نجاحهم في إفريقيا ووصولهم إلى الهند، فاستولوا على أغادير 1505م وآسفي 1508م وأزمور 1513م، وبنو قلعة مازاغان 1514م، ولم يبق في أيدي المغاربة من الموانئ المهمة على الأطلسي سوى "سلا". وهكذا بدأ حكم الوطاسيين المباشر بالعار وبالتخلي عن الجهاد، مما أفقدهم كل رصيد أمام المغاربة الذين بدؤوا يتطلعون إلى قيادة جديدة، برزت مع ظهور نشاط السعديين في الجنوب وإعلانهم للجهاد ضد الغزاة الأجانب، ليستولوا فيما بعد على مراكش سنة 1523م، ويدخل المغرب الأقصى عهداً جديد[1].

2- أما في المغرب الأوسط والأدنى:

فقد وصلت مملكتي بني زيان وبني حفص خلال الثلث الأول من القرن 16م إلى درجة قصوى من الضعف، بسبب النزاع الداخلي بين أمرائهما، وقد شجع هذا الوضع الإسبان على تطبيق مخطط عملي للنيل منهما، وذلك بالأعمال التجسسية والإسراع في احتلال موانئهما، ثم الإتصال مع حكام تلمسان وتونس وترغيبهم في الوقوف إلى جانبهم، وكانوا من حين لآخر ينظّمون هجومات على العاصمتين لتأمين تلك التبعية. وبما أننا تطرقنا إلى العنصرين الأوليين من سياسة التوسع الإسباني ـ سابقا ـ فإننا سوف نتناول في هذا المقام العنصر الأخير، والمتمثل في فرض السيطرة الإسبانية على القوى المحلية ومحاولة إسقاطها، وبالتالي إحلال سلطة جديدة في مكانهما.

بمجرد حلول الإسبان بالمرسى الكبير ووهران، نصبوا إدارة عسكرية خاضعة لقائد الجيش وتابعة لإسبانيا، وسميت المدينتان "بريسيديوس" Présidios، ثم شرعوا في تعمير المدينتين بالجنود والمواطنين،

[1] محمود علي عامر، محمد خير فارس، المرجع السابق، ص، ص 22، 28.

وأسسوا نظاماً ملكياً ـ مثيل بالموجود في مدريد ـ قائم على ولاء القبائل المحلية لهم، وسموا قصر الوالي "كورتا شيكا" Courta Chica[1].[2] وقد نتج عن انتصار الإسبان في وهران مجموعة من التحولات أبرزها:

- إعتراف "أبوحمو الثالث" بتبعيته وخضوعه للحكم الإسباني وتقديم جزية سنوية، مع التعهد بعدم القيام بفعل يضر بالصداقة الإسبانية.
- خضوع قبيلة "بني عامر" للحكم الإسباني، وأصبحوا له أعواناً.

من وهران والمرسى الكبير، كان الإسبان يمارسون أسلوب الإغارة "لاس خرناداس" Las joranades يرتزقون أو يفرضون على القبائل الضرائب، وقد لعب والي وهران دوراً أساسياً إزاء ملوك بني زيان الذين كانوا يستغيثون به ضد القبائل المناوئة لهم أو ضد الحكام الأتراك، خاصة "عروج" و"خير الدين"، وضد الأمراء المعادين لهم، ومن أشهر الحملات الإسبانية على تلمسان: حملة "مارتينيز دي أرغوث" 1518م، وحملة "ألونسو مارتينيز دي أنجيلو" 1535م، وحملة "الكونت دي الكوديت" 1543م[3].

أصبحت تلمسان إثر ذلك، محل تنافس كبير بين حكومة الأتراك و الإسبان خاصة في عهد "حسن بن خير الدين"، الذي قرر في الأخير أن يضع عليها حاكماً عثمانياً، دون إشراك إلى جانبه أي أمير زياني، وأن يترك بها حامية، وبذلك وضع حداً لحكم الأسرة الزيانية، بينما ظل المرسى الكبير ووهران تحت سيطرة الإسبان لمدة ثلاثة قرون[4].

أما فيما يخص الناحية الشرقية للسواحل الجزائرية، فقد أدى انتصار الإسبان المباشر على "بجاية"، إلى تحقيق مجموعة من الإنتصارات غير المباشرة سياسيا وماديا، والتي حصلت إزائها على مكاسب تزيد في حجمها وأهميتها على نتائج الإنتصار المباشر. منها:

- خضوع السلطان الحفصي بتونس "أبو عبد الله" وقبوله بدفع الجزية.

[1] كورتا شيكا: تعني أميرال القصر الصغير

[2] جلال يحي، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص- ص 60- 61.

[3] عبد القادر فكاير، المرجع السابق، ص ، ص 52، 115.

[4] عمار بن خروف، العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب ق 16، ج1، [د ط]، دار الأمل للطباعة والنشر، الجزائر: 2006، ص- ص 35- 36.

– خضوع مدينة الجزائر التي أصبحت مطوّقة من الشرق ببجاية ومن الغرب بوهران، وتعهد حاكمها الشيخ "سالم بن التومي" بدفع الجزية، وموافقة أهلها على تسليم الجزيرة المقابلة لمدينة الجزائر من أجل إقامة قاعدة بحرية إسبانية[1].

كما أنّ حملة "شارل الخامس"[2] Charles Quint على تونس عام 1535م، قد عززت من السيطرة الإسبانية على السواحل الحفصية، وأصبحت تونس جرائها محمية إسبانية، إلى جانب كل من حلق الوادي، وبنزرت، وعنابة، وفق معاهدة أوت 1535م بين "الحسن الحفصي" و"شارلكان" التي تم بموجبها السماح للإسبان بالسكن في جميع أنحاء القطر التونسي، مع إقامة حاميات لهم في الموانئ الحفصية، بالإضافة إلى دفع تونس لضريبة سنوية من 12 ألف قطعة ذهبية و12 فرساً، و12 صقراً. (أنظر الملحق رقم 09)، ومنذ ذلك الحين أصبحت تونس محل صراع بين العثمانيين والإسبان من جهة، وبين الحفصيين والعثمانيين من جهة أخرى، إلى أن سقطت بيد العثمانين عام 1574م، وأصبحت بذلك إيالة عثمانية يحكمها والٍ عثماني[3].

3– أما في مصر:

فقد شهدت سلطنة المماليك في نهاية عهدها منذ أواخر القرن 15م، الكثير من الاضطرابات السياسية الداخلية، والتي تزامنت مع التفاف البرتغاليون حول رأس رجاء الصالح ووصولهم إلى الهند 1498م، وبداية سيطرتهم على التجار الشرقية، وبذلك حرمت مصر من أهم مواردها المالية آنذاك، وقد أدى هذا التغير الذي أثر في اقتصاديات الدولة المملوكية بوجه خاص، إلى تأثر الحياة السياسية التي اتسمت بالتنافس والصراع لاعتبارات متعددة، زاد تفاقمها قلة مداخيل الخزينة التي استنزفت نتيجة تحول التجارة الشرقية إلى المحيط الأطلسي، والحروب المستمرة مع الأساطيل البرتغالية[4].

شهدت الفترة التي أعقبت وفاة السلطان "قايتباي" 1496م إلى غاية تولي السلطان "قنصوة الغوري" 1501م، تداول خمس حكام على السلطة، في مدة لا تتجاوز خمس سنوات، كانت نهايتهم

---

[1] شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، ط1، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة: 1977، ص ، ص 84 ، 108.

[2] شارل الخامس أو شارلوكان Charles Quint: 1500– 1558، هو ابن فيليب الجميل وجان المجنونة، ملك اسبانيا 1516، وملك ألمانيا 1519 خاض حربا ضد فرنسا دامت 30 سنة، استولى على روما عام 1527م وشكل الحلف المقدس مع البابا ليو X وهنري VIII .

[3] عزيز سامح ألتر، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، تر: محمود علي عامر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت: 1989، ص– ص 119– 120.

[4] عثمان أباظة، المرجع السابق، ص 48.

إما القتل أو الخلع، نتيجة اهتمامهم بجمع الأموال وإثقال كاهل الأهالي بالضرائب، كما أن جميع سياساتهم قد فشلت أمام صد الزحف البرتغالي في منطقة البحر الأحمر والمحيط الهندي، بالإضافة إلى تمرد طائفة الجيش المتمثلة في "المماليك الجلبان"[1]، وتدخلهم في السلطة بسبب قلة رواتبهم، وهو ما دفع هؤلاء إلى بعث الفساد في مصر واحتكار المناصب العليا فيها[2].

إن درجة التعفن السياسي الذي آلت إليه دولة المماليك المصرية أواخر القرن 15م، وأوائل القرن 16م، بالإضافة إلى أنها تمتثل السلطة الروحية والخلافة الإسلامية للبلاد العربية والإسلامية، قد عجل من زحف السلطان العثماني "سليم الأول" نحو مصر، بعد أن تمكن من بسط سيطرته على الشام عام 1516م، ليدخل إلى القاهرة عام 1517م بعد معركة "مرج دابق"، وانتهى بذلك عهد المماليك في مصر، وبدأ عهد العثمانيين.

ثانيا: اقتصاديا: (التحولات– الإنهيار).

كانت منطقة شمال إفريقيا تتمتع أيام قوتها باقتصاد متين، استناداً إلى الحجم الهائل من التجارة العالمية النشطة التي كانت تمر عبرها من جهة، وإلى تمتعها بحالة من الأمن والإستقرار النسبي من جهة أخرى، وهكذا حققت إمارات الضفة الجنوبية خلال القرن 14م وأوائل القرن 15م توازناً في سياستها الداخلية والخارجية، جعلها محل أطماع الدول الخارجية.

غير أن هذه الإمارات تعرّضت في النصف الثاني من القرن 15م، إلى تدهور إقتصادي نتيجة تحول التجارة العالمية إلى المحيط الأطلسي، وما ترتب عليه من إضعاف للنشاط التجاري وللعوائد المالية للمنطقة من ناحية، وما صاحب ذلك من مجهود حربي لمواجهة الخطر الإيبيري من ناحية أخرى، حيث تضررت الهياكل القاعدية كالأسواق والموانئ التجارية، فتراجعت بذلك مداخيل الخزينة، ولم تعد قادرة على تلبية حاجيات هذه الدويلات، الأمر الذي دفع بالأمراء إلى فرض مزيد من الأتاوات على السكان حتى يتسنى لهم تسديد ديونهم وضرائبهم للسلطة الأجنبية الحاكمة.

[1] المماليك الجلبان: هم المماليك الذين جلبهم السلطان قايتباي لنفسه عن طريق الشراء من خارج مصر، وكان السلاطين يقربوهم إليهم على حساب المماليك الأخرين مما يسبب الغيرة بينهم وبين غيرهم من المماليك.

[2] ابن إياس، بدائع الزهور ووقائع الدهور، ج4، تح: محمد مصطفى، ط1، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة: 1975، ص 400.

I- تضرر الهياكل القاعدية الاقتصادية:

أشرنا ـ سابقا ـ إلى أن أهم عوامل ازدهار النشاط التجاري في شمال إفريقيا خلال النصف الأول من القرن 15م، وما سبقه، هو توفر المنشآت كالموانئ والأسواق وغيرها، بالإضافة إلى الزراعة، ولكن مع تحول التجارة العالمية خلال القرن 16م، وبداية الغزو الإيبيري للسواحل الإفريقية، تضررت هذه المنشآت، وتناقصت قيمتها الاقتصادية.

شهدت الموانئ التجارية أزمة اقتصادية أوائل القرن 16م على المستويين الهيكلي والتجاري، فمن الناحية الهيكلية، دمرت هذه الموانئ وخربت جراء القصف المتكرر والمتعمد من طرف الإيبريين أو من طرف الأتراك، ولم تعد بذلك صالحة لا للرُسوِ فيها ولا لممارسة النشاط التجاري بها، ومن الناحية التجارية، حُوّلت عنها التجارة العالمية، ولم تعد تلك القوافل التجارية سواء البحرية أو الصحراوية تمر بها أو تنتهي عندها، جراء سيطرت الإيبيريين عليها.

كان الأثر الاقتصادي السلبي واضحاً على شواطئ الضفة الجنوبية، وما جاورها من المناطق الداخلية، حيث تدهور شأن بعضها كبجاية وسبتة والمرسى الكبير والإسكندرية، ودُمر بعض منها كهنين وطنجة والجزائر وتونس، ورغم وجود هذه الانعكاسات السلبية، فإن التاريخ الرسمي ـ كما أشار أحد الكتاب الغربين ـ"يتجاهل عمليات التخريب للمدن البحرية التي دمرتها المدافع والهجمات الإسبانية، وما انجر عنها من تدهور وانحلال بسب طول الاحتلال لبعض المدن الأخرى"[1]، فبجاية على سبيل المثال بقيت تعاني التدهور العمراني حتى بعد خروج الإسبان منها، وهو ما يؤكده "التمقروتي" خلال رحلته إلى القسطنطينية عام 1589م: "إنّ بجاية إلى الآن خراب هدمها النصارى ـ دمرهم الله ـ لم يبق منها إلا ديار قلائل على طرف البحر"[2].

وعن تراجع بجاية الاقتصادي ذكر الكاتب "Salfator": ((أنه بعد احتلال بجاية من قبل الإسبان، منحت الحكومة بصورة غير مجدية أكبر الإمتيازات للتجار القطالونيين الذين كانوا يترددون على الميناء، فلم يأت منهم أحد، لأنهم لم يجدوا زبائن))، وبرر الكاتب ذلك التراجع ((بأن اكتشاف أمريكا، ورأس الرجاء الصالح، أضرّ ببجاية))، ثم أكد ((أن الكل حلم بالعالم الجديد، وأن القوافل التي

[1] أندري برنيان وآخرون، المرجع السابق، ص 124.

[2] علي بن محمد التمكروتي،.النفحة المسكية في السفارة التركية 1589م، تق: محمد الصالحي، [د ط]، دار السويدي للنشر والتوزيع، الإمارات العربية: 2007، ص 16.

كانت قديماً تتجه إليها، قد سلكت طرقاً أخرى))[1]. كما أن الإسبان لما رأوا أن تلمسان كانت تتعامل مع البنادقة عن طريق ميناء "هنين" بدل "المرسى" ـ الخاضع لهم ـ أقدموا على احتلال "هنين" عام 1531م ثم دمروه عام 1534م.

إن الإحتلال الإيبيري للضفة الجنوبية لم يؤثر على التجارة الخارجية للمنطقة فحسب، وإنما أيضاً على التجارة الداخلية، فلا الأسواق كان يمكنها أن تنعقد، ولا القوافل التجارية كان يمكنها اجتياز المناطق المجاورة للتمركز الإسباني، إذ أن الرعب من الغارات الإسبانية المفاجئة كان يشل نشاط الحركة، حتى أنّ المنشآت التجارية كالفنادق لم تعد ذا قيمة كالسابق، فإما هُجرت أو أُغلقت جراء عدم إيجاد من يأوي إليها، وإما حُوّلت إلى ثكنات عسكرية ومراكز للحاميات الإسبانية أو البرتغالية.

أما في الزراعة، فإنّ وجود الإسبان والبرتغاليين المباشر على سواحل شمال إفريقيا خلال القرن 16م، قد جعل أثرهم المخرب لا يقل عن أثر القبائل البدوية، فقد أدّت غاراتهم المستمرة على ما جاورهم من المناطق الزراعية ونهب محصولها أو إحراقها وأسر العاملين فيها، إلى خوف السكان وإهمالهم لأراضيهم وهجرتهم عنها، وذلك ما أكده "مارمول" حين لاحظ أنّ سهل "تسالة" القريب من وهران لم يكن يفلح كله على الرغم من جودة أراضيه، لأن أصحابه في خوف دائم من غارات الإسبان، وكذلك كان شأن أراضي "سهل البطحاء" الخصيب وسهل عنابة، وحقول بجاية، حتى أن "شارلوكان" لما التجأ إلى مدينة بجاية إثر الكارثة التي حلت بحملته على الجزائر عام 1541م، لم يجد فيها الغذاء لقواته الجائعة، على الرغم من أن المنطقة التي حوْلها كانت تشتهر بوفرة محصولها الغذائي[2].

II- الضرائب: (تغير النظام الجبائي):

نتيجة الإنهيارات الاقتصادية، لجأت الإمارات إلى فرض المزيد من الضرائب على القبائل الضعيفة. كما لجأت الوحدات الإسبانية إلى فرض ضرائب على السلطات المحلية أو على القبائل الموالية، وكانت هذه الأخيرة تسدَّد في مواسيم ثابتة وبأسعار محدودة، كتعبير من السلطات المحلية عن ولائها للقوى الأجنبية الحاكمة. وعليه فقد وُجدت نوعين من الضرائب: محلية، وأجنبية.

[1] عبد القادر فكاير، المرجع السابق، ص 217.

[2] عمار بن خروف، العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الجزائر والمغرب ق 16، ج2، [د ط]، دار الأمل للطباعة والنشر، الجزائر: 2008، ص 25.

فالضرائب المحلية إزدادت؛ حيث ترتب عن ضعف السلطة المركزية تقوية نفوذ زعماء القبائل والأمراء، خاصة في المناطق النائية والوعرة، حتى أنهم وضعوا حواجز جمركية على حدود أقاليمهم ومجالات تنقلاتهم، وفرضوا الرسوم، ورخص المرور على التجار والمسافرين، واستفادوا بإيراداتها، وبلغ الأمر إلى حد أن بعض القبائل لم تكتفي بفرض الرسوم على القوافل التجارية فقط، بل كانت تتبادل رخص المرور فيما بينها، حتى يتمكن أفرادها أنفسهم من التنقل والإتجار بأمان، مثل ما هو حال أهل "جبال زيز" في المغرب الأقصى مع بعض الأعراب[1].

ويذكر الوزان أن عشيرة "خراج" كانت تحصل على إعانات مالية يتلقونها من ملك تلمسان، لأنهم لصوص، كما يشير إلى أن أمير "ورقلة" يؤدي لجيرانه الأعراب خراجاً مرتفعاً، وأن أهل ميزاب يؤدون الإتاوة إلى الأعراب. ويلاحظ أن فرض رسوم المرور لم تكن دائماً بسبب الحاجة إلى المال، بل فقط لمجرد تأكيد بعض الزعماء للسيادة على مناطق نفوذهم، حتى إن منهم من كان يلح على استضافة التجار وينفق عليهم أكثر مما يأخذ منهم بأضعاف مضاعفة[2].

وعليه فإن ثقل المغارم، وكثرة الأتاوات، وطبيعة السياسة الضريبية القائمة على الأجحاف كانت من أكثر العوامل المؤثرة سلباً في الحياة الاقتصادية، لأنها تؤدي إلى إعراض الأهالي عن الإنتاج، لاسيما في ظل تعدد الجهات الفارضة لتلك المغارم.

أما ضرائب القوى الأجنبية فقد تعددت، نتيجة هشاشة السلطة المركزية والإنقسامات الداخلية، بحيث فرض الإسبان سيادتهم على المنطقة، من خلال توقيع الأمراء لمعاهدات الولاء، ودفعهم لضرائب مالية وعينية، مقابل بقاء هذا الأمير أو ذاك في الحكم.

جراء الإنقسامات التي حدثت في الدولة الزيانية بسبب دخول الإسبان إلى وهران، خشي الملك "أبو عبد الله" (1505م- 1516م)، على عرشه، واتجه إلى التحالف مع الإسبان وأصبح خاضعاً لنفوذهم، يدفع لهم ضرائب سنوية تتمثل في 10 آلاف قطعة ذهبية، و10 آلاف رأس من الغنم، وألف كيلة من القمح، وتأمين تزويد الجنود الإسبان في وهران والمرسى الكبير بالمؤونة، ولما توفي أبو عبد الله

[1] الوزان، المصدر السابق، ج1، ص 86.

[2] محمد أستيتو، معوقات الاقتصاد المغربي في العصر الوطاسي- السعدي، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، ع6، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة: 2005 ص 90.

عام 1516م خلفه أخوه "أبو حمو الثالث" وأبرم اتفاقية ولاء جديدة يكون ملزماً بموجبها دفع ضريبة سنوية قدرها 12 ألف دوكا Ducals[1].

وفيما يلي عرض لمقادير الجزية المالية التي دفعتها تلمسان في أواخر سنة 1514م، والنصف الأول من سنة 1515م.

في 01 نوفمبر 1515	دفع 758.888	مرافيدي
في 05 فيفري 1515	دفع 2.833.528	مرافيدي
في 13 مارس 1515	دفع 2.000.000	مرافيدي
في 20 أفريل 1515	دفع 225.878	مرافيدي
في 19 ماي 1515	دفع 50.000	مرافيدي
المجموع	بلغ 5.868.294	مرافيدي

جدول رقم 02: المدفوعات المالية التلمسانية للإدارة الإسبانية فيفري- ماي 1515م.[2]

كما فرض الإسبان عند باب تلمسان، حقوق جمركية على كل السلع والمحاصيل الزراعية التي تباع أو تشترى من قبل رعايا مملكة تلمسان، فكان أصحابها ملزمين بتسديد بعض الحقوق المالية عند دخول سلعهم إلى وهران أو خروجها، وقد طالب ملك تلمسان من ملك إسبانيا في رسالة مؤرخة في 05 سبتمبر 1535م، أن تُقتطَع تلك الحقوق لصالحه، وقد اعترف في نفس الرسالة عن التزامه بدفع الغرامة المالية والمقدرة بأربعة آلاف دوبلا سنويا.

ولجأ الإسبان إلى فرض ضرائب مالية على القبائل الموالية لهم أو المتحالفة معهم Moros de paz أو Moros de paces أي عرب السلام، أو العرب المسالمة، بالإضافة إلى دفع ضرائب أخرى على شكل حبوب وأنعام ومنتجات زراعية أخرى. فلقد بدأت تسمية بعض القبائل الوهرانية بهذا المصطلح ـ السالف الذكر ـ مع بداية جباية إحدى أنواع الضرائب وهي ضريبة "السيغورو" Seguro، كما وردت ضرائب أخرى في وثائق ذلك العصر هي: ضريبة الثمن، الأمان، الرومية، الترجمانية[3].

[1] عبد القادر فكاير، المرجع السابق، ص- ص 27- 28.

[2] نفسه، ص 231.

[3] السيغورو: وهي عبارة تعني في اللغة الإسبانية المؤمَّن، ومنها عبارة Seguridad ومعناها أمن. ينظر: نفسه، ص- ص 243- 244.

III- إنتشار تداول العملات الأجنبية:

ترتب عن تغلغل الإيبيرين في شمال إفريقيا رواج العديد من العملات المحلية والأجنبية، فقد ذكر "هايدو" أن هناك عملات مختلفة من المناطق الأوربية والإسلامية كانت متداولة في الجزائر في أوائل القرن 16م، حيث قال: "توجد بالجزائر عملات مثلما توجد لغات البلدان المسيحية، فالدوقة الإيطالية والدوقة الإسبانية على الخصوص، لها كلها رواج في الجزائر مثل مثقال فاس، وسلطاني تركيا. إن العملة الأجنبية التي يستقبلها الجزائريون بشغف، ويحصلون منها على فائدة كبيرة هي عملة إسبانيا ذات الأربع أو ثماني ريالات فإن مالكها متأكد من جنيه للربح"[1].

ومن ذلك، ندرك أن شمال إفريقيا قد عرف تنوعاً في مصادر العملات الأجنبية، إذ يقول "سعيدوني": "العملات الأجنبية قد امتازت بتنوع أصنافها وتعدد مصادرها، حتى يبدو للباحث أن كل العملات المعروفة آنذاك كانت مستعملة في الجزائر"، لكن تبقى العملة الإسبانية هي الأكثر تداولاً في شمال إفريقيا وبمختلف مناطق العالم، جراء ما كان يتدفق عليها من معادن ثمينة من أمريكا. وأهمها:

العملة	قيمة النقد أو وزنه
الضبلون Doublon	40.5 فرنك
الدوكة Ducat	24أسبر أو 09 صائمة
الكرونة Corona	
الدورو الإسباني Douro	25.5 فرنك
الدرهم الريالي الإسباني Rial	15 أسبر
القرش المكسيكي	7.3 بدقة شيك
الدولار الإسباني	40.3 فرنك
القرش الإسباني	43.5 فرنك
البستول الإسباني	4.4 بدقة شيك

جدول رقم 03: أهم العملات الإسبانية المتداولة في شمال إفريقيا خلال القرن السادس عشر[2].

[1] Haedo Diego de Topographie et histoire générale d'Alger, traduit par A. Berbrugger, 3e édition, Alger Livres Edition, Alger, 2004, P 95.

[2] نصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800- 1830، [د ط]، ش.و.ن.ت، الجزائر: 1979، ص 197.

أما العملات البرتغالية بشمال إفريقيا، فكانت ذات وحدة فضية "الريال" وأخرى ذهبية "الكروزادو" Crruzado، كما كانت تروّج قطعة فضية تساوي 100 ريال Testons، وأخرى نحاسية كان منها ما يساوي 20 ريالاً Vintem[1].

وإلى جانب هذه العملات الأجنبية كانت هناك عملات محلية من بينها:

- الزياني التلمساني: وهو مصنوع من الذهب الخفيف.
- السلطاني: وهو أيضاً مصنوع من الذهب الخفيف، وكان يضرب بمدينة الجزائر وقيمته تساوي 140 آسبر.
- الأسبر أو (الأقجة): وهي العملة الفضية العثمانية، وكانت 175 آسبر تساوي مثقالاً فاسياً واحد[2].
- المثقال الفاسي: ارتفعت قيمته عام 1582م وأصبح يساوي 225 آسبر.
- الدينار الذهبي: كان يُسكّ في المغرب في عهد المنصور، وكان يتراوح وزنه بين 2 غ و 1.5 غ.
- السلطاني العثماني أو السكة: هي العملة العثمانية الذهبية المسماة Sequin السوكان أو الشريفي، وواحدة منها تساوي 125 آسبر، وهي أكثر العملات التركية تداولا في إيالات شمال إفريقيا[3].

غير أن مختلف هذه العملات النقدية ـ كما أثبت أحد الدارسين ـ لم تكن تحافظ دائما على أوزانها الأصلية، إما بسبب تعرضها للنقص أثناء التداول، كما أن أشكالها رديئة غير دقيقة الصنع، لعدم توفر الدقة في أغلب الموازين، وهو ما أوجد تشابها بين تلك القطع المتفاوتة في الوزن والقيمة لدرجة عدم التمييز بينها أحيانا، أو جراء خضوع بعضها للتزوير، سواء في الخارج أو الداخل، حيث اشتهرت كل من إسبانيا وإيطاليا وفرنسا بكثرة المزورين بها، أما في الداخل، فأهم قبيلتين اشتهرتا بالتزوير هما "آيت الأربعاء" و "علي خروبة" بمنطقة جبال جرجرة بالجزائر[4].

وعليه يمكن القول أن تحول التجارة العالمية خلال القرن 16م، قد أثر سلبيا على مقدرات الحياة السياسية والاقتصادية بشمال إفريقيا، خاصة وأنه تزامن مع التوسع الإيبيري في الحوض الغربي للمتوسط، والذي شرع في إسقاط الكيانات السياسية المحلية وضرب قاعدتها الاقتصادية، من خلال عمليات ازدواجية تأرجحت بين الحملات العسكرية تارة والتحالفات القبلية تارة أخرى، وحتى يكفل الإسبان ولاء القبائل لهم، سيطروا على مختلف المنشآت التجارية الحيوية (الموانئ)، وفرضوا على السلاطين عدة

[1] أحمد بوشرب، دكالة والاستعمار البرتغالي، المرجع السابق، ص 295.

[2] المنور مروش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني العملة الأسعار والمداخيل، [د ط]، دار القصبة، الجزائر: 2009، ص 28- 29.

[3] عمار بن خروف، العلاقات الاقتصادية، المرجع السابق، ص 52.

[4] محمد استيتو، المرجع السابق، ص- ص 88- 89. وعمار بن خروف، العلاقات الاقتصادية، المرجع السابق، ص 53.

ضرائب تسدد في مواسيم محدودة، فنقصت بذلك مداخيل الخزينة المحلية، خاصة أمام رواج العديد من العملات الإسبانية والأجنبية التي غيبت قيمة العملة المحلية، ولم يجد هؤلاء المغاربة من مورد مالي سوى فرض المزيد من الإتاوات ورسوم المرور على القبائل الضعيفة، فازدادت إثر ذلك التمردات القبلية والحركات الانفصالية، وأصبح شمال إفريقيا منطقة مفتوحة للصراعات الدولية، بعد أن كان منطقة عبور للتجارة العالمية.

المبحث الثالث: أثر تحول التجارة العالمية على العلاقات الدولية بالبحر المتوسط.

بالرغم من استمرار العلاقات التجارية بين ضفتي المتوسط أواخر القرن 15م، إلا أنها بدأت تتوقف مع مطلع القرن 16م، نتيجة سيطرة الإسبان على سواحل شمال إفريقيا، إذ بمجرد احتلال هؤلاء وهران، تجنب البنادقة التعامل معها، كونها أصبحت تشكل خطراً على تجارتهم، وفضلوا التحول إلى مدينة هنين، كما شكل احتلال بجاية صدمة للتجار الجنويين والمارسيليين، باعتبار أن إسبانيا دولة منافسة لهم وتشكل تحدياً تجارياً لمكانتهم التجارية، ومع سقوط غرناطة 1492م بدأ يظهر عامل آخر، وهو هجرة الأندلسيين التي ساهمت في تحولات إقتصادية واجتماعية، إذ أعيد إحياء شرشال بعد ثلاثة قرون من الإنحطاط، إلى جانب تنشيطهم للأعمال الحربية في البحر بغرض الثأر من الإسبان أو البحث عن مصادر رزق جديدة[1].

في ظل هذه المتغيرات الحضارية، برزت القوة الإسلامية العثمانية على مسرح الأحداث السياسية العالمية، ونقلت نشاطها من الحوض الشرقي المتوسط إلى الحوض الغربي منه، وهنا تقاطعت رغبة المسلمين في غرب المتوسط في التخلص من هجمات القوى المسيحية، مع مرامي العثمانيين في توسيع نفوذهم بهذه المنطقة، وهو ما خلق معه طابعاً جديداً للعلاقات الدولية في البحر المتوسط، يقوم على الصراع بين المسلمين والمسيحيين من جهة، وعلى التحكم في المناطق ذات الأبعاد الإستراتيجية من جهة أخرى. فالسؤال: كيف أثر هذا التحول على العلاقات السياسية والاقتصادية بين الضفتين ؟

أولاً: الأثر السياسي: (إشتداد التنافس العثماني الإسباني على مناطق النفوذ).

إن تحول التجارة العالمية خلال القرن 16م ، وما أفرزه من واقع جديد على ضفتي المتوسط، نتيجة التوسع الاستعماري الإسباني في شمال إفريقيا وفي غرب أوربا، كان له الأثر البالغ في تغير موازين القوى وتوجيه السياسة العالمية حسب ما تقتضيه العقيدة الرأسمالية المسيحية. لكن مع تنامي قوة الدولة العثمانية في الحوض الشرقي للمتوسط وسيطرتها على مصر والشام عام 1517م، أصبحت طرفاً فاعلاً في المعادلة الدولية، بين الخلافة الإسلامية والكنيسة المسيحية، بحيث سعت كل من اسبانيا والدولة العثمانية إلى فرض إيديولوجيتها وعقيدتها في البحر المتوسط من خلال التحكم في المناطق ذات الأبعاد الإستراتيجية، وغدا شمال إفريقيا بذلك مسرحاً للصراع بين القوتين.

[1] عمار بن خروف، العلاقات الاقتصادية، المرجع السابق، ص 24.

تأثرت العلاقات السياسية بين دول المتوسط نتيجة الواقع الجديد، ولم تعد تعرف الإستقرار، إذ طغت المصلحة الخاصة على المصلحة أو الإتجاه الديني ـ خلاف ما كان موجوداً زمن الحروب الصليبية، إذ كان الطابع الديني هو المحرك الأساسي للعلاقات الدولية ـ فبرزت التحالفات بين أطراف مسيحية وإسلامية ضد العثمانيين أحياناً، أو ضد الإسبان أحياناً أخرى، ومن ذلك التحالف الإسباني الحفصي ضد الأتراك، والتحالف العثماني الفرنسي ضد الإسبان، وقد نتج عن كل هذا أن ارتبط شمال إفريقيا بالدولة العثمانية، وتقربت فرنسا أكثر من ذي قبل بالإيالات العثمانية في الضفة الجنوبية، وشب الصراع بين العثمانيين والإسبان طوال القرن 16م في البحر المتوسط، إلى أن انهزمت الأرمادا الإسبانية أمام البحرية البريطانية عام 1588م.

I- إرتباط شمال إفريقيا بالدولة العثمانية:

مع مطلع القرن 16م، عمِلت الدولة العثمانية على نقل نشاطها إلى الحوض الغربي للمتوسط، من أجل بسط سيطرتها على هذا المجال الحيوي، وذلك بإرسال بحارتها وقراصنتها أمثال "عروج" و"خير الدين" في إستراتيجية مبدئية للتوسع، وقد ذاع صيت هؤلاء لما تميزوا به من شجاعة وكفاءة حربية، مكنتهم من انقاد مسلمي الأندلس، ونقلهم إلى الشواطئ المغاربية، بالإضافة إلى تحقيقهم لعدة انتصارات على الإسبان[1].

انتقل نشاط الإخوة "بربروس" من الإستيلاء على السفن وما فيها، إلى الدفاع عن سواحل شمال إفريقيا، ضد التحالف التقليدي بين الإسبان والعروش الحاكمة وقتئذ، وقد أدركا منذ البداية أهمية جزيرة جربة، فاتخذاها قاعدة لهما سنة 1510م، مقابل دفع خمس الغنائم للسلطان الحفصي "محمد بن الحسن"، لكن عروج سرعان ما غير مركز انطلاق عملياته إلى "جيجل" عندما حرّرها سنة 1514م، بعد أن فشل في تحرير بجاية عام 1512م، ومن جيجل، وجه عروج غنائم ثمينة إلى السلطان العثماني "سليم الأول"، وابتدأت بذالك أولى الصلات الرسمية بين الباب العالي، والنفوذ العثماني بالجزائر[2].

واصل عروج عملية السطو على الموانئ الجزائرية، فاستولى على شرشال عام 1515م، ثم مدينة الجزائر عام 1516م. وقد أذكت فيه هذه الإنتصارات الحاسمة طموحات سياسية، تحول إزائها إلى حاكم فرض سلطانه على أعيان وأمراء مدن المغرب الأوسط المستنجدين به، ولعل من أبرز الأدلة على

[1] وليام سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تر: عبد القادر زبادية، [د ط]، دار القصبة للنشر، الجزائر: 2006، ص 39.
[2] مجهول، مذكرات خير الدين، تر: محمد دراج، ط1، شركة الأصالة للنشر، الجزائر: 2010، ص- ص 47- 48.

التحول في شخصية عروج وأهدافه، ذلك الصراع الذي كان له مع حاكم الجزائر سليم التومي ثم مع حاكم تلمسان[1]. وباستيلاء عروج على مدينة الجزائر ووضعه للمبادئ القاعدية لتنظيم الدولة، بدأت تتضح معالم الدولة العثمانية في ضم الجزائر أو بالأحرى شمال إفريقيا، خاصة وأن الأتراك كانوا قد استولوا على مصر في 1517م.

توفي عروج في تلمسان عام 1518م، وترك وراءه رصيداً (جهادياً) ذا وزن كبير، وغزاة محنكين على رأسهم أخوه خير الدين، الذي لم يتردد في ضم (ملك) أخيه إلى الإمبراطورية العثمانية، وطلب حماية السلطان العثماني، وتحولت الجزائر بذلك إلى إيالة عثمانية، وعين خير الدين "بيلربايا" عليها منذ 1519م، وبحصوله على هذا اللقب تأكدت الخطوة العثمانية الرامية إلى إخضاع الشمال الإفريقي للسيطرة العثمانية[2].

بعد أن فشل خير الدين في الإحتفاظ بتونس عام 1535م، إثر حملة شارل الخامس على المنطقة، اتجهت أنظار الدولة العثمانية إلى تحرير طرابلس الغرب التي كانت تحت سيطرة فرسان مالطة، فأرسل السلطان سليمان القانوني، كل من مراد آغا وسنان باشا والرايس طرغوث لاحتلالها، حيث كان لهذا الأخير الفضل الأكبر في توسع الأتراك بهذه المنطقة، جراء ما كان يقوم به من قرصنة بحرية على شواطئ طرابلس، وبذلك استطاع العثمانيون، بعد أن طلب أعيان طرابلس المساعدة منهم، أن يسيطروا على طرابلس الغرب في أوت 1551م، وأصبحت بذلك إيالة عثمانية، وعين مراد آغا واليا عليها[3].

تولى "الرايس طرغوث" إمارة ليبيا بعد مراد آغا، ومنها باشر حملاته على الأراضي التونسية فاستولى على قفصة 1556م، ثم القيروان 1557م، وأخيراً جربة 1560م، ممهداً بذلك إلى الحملة التي قادها علج علي من الجزائر عام 1569م على تونس، استطاع خلالها أن يستولي على قصبتها في ديسمبر من نفس السنة، لكن هزيمة الأسطول العثماني في "ليبانت" عام 1571م، وحملة "الدون خوان دوتريش" على تونس عام 1573م، زعزعت حكم العثمانين بها مجدداً، سرعان ما تم استرداده عام

[1] كورين شوفاليه، الثلاثون الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر 1510-1541، تر: جمال حمادنة، [د ط]، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1991، ص- ص 31-35.

[2] دلندة الأرقش وآخرون، المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، [د ط]، مركز النشاط الجامعي، ميديا كوم، الرباط: 2003، ص 38.

[3] شارل فيرو، المرجع السابق، ص- ص 105-107.

1574م، وأصبحت البلاد التونسية بعد ذلك ثالث إيالة عثمانية في شمال إفريقيا، ويحكمها والٍ يلقب باشا[1].

شكلت إيالات شمال إفريقيا الثلاث إوجاقات الغرب (غرب إوجاقلري)، وكانت الإدارة العثمانية فيها تختلف عن بقية إيالات الدولة، إذ اعتمدت الدولة فيها فضلاً عن الإنكشارية، على أعمال الجهاد البحري (القرصنة) الموجهَ ضدّ الممالك الأوربية، لاسيما إسبانيا، انتصافاً للمأساة التي قاساها الموريسكيون، وكانت هذه الإوجاقات تشارك في جهد الدولة الحربي، وفي دعم خزانة الدولة بفروض وجعول على شكل هدايا تقدم كل سنتين أو ثلاث سنوات، مقابل ما يقدمه الباب العالي من رتب ومناصب للحكم بالإضافة إلى السفن واللوازم الحربية[2].

والجدير بالذكر، أن تطلعات العثمانيين التوسعية في شمال إفريقيا لم تتوقف عند هذا الحد، بل راحت تنظر بكل استياء إلى قيام سلطة السعديين عام 1523م بمنطقة مجاورة لفضائهم الجديد، فكانت الوسائل لضرب هذه السلطة متعددة، تأرجحت بين التدخل المباشر لمساعدة السلطة الوطاسية المنهارة، والورقة الديبلوماسية في شكل سفارات لإقناع السعديين بالإعتراف بالخلافة العثمانية، ففي البداية لم يتردد حسن باشا والي الجزائر في استقبال وحماية السلطان الوطاسي أبي حسون المهزوم عام 1553م، ومن ثَم الإستعداد لشن حملة على السعديين.

حاول السلطان "سليمان القانوني" التملص من هذا الموقف، بإرسال سفارة أولى تدين موقف باشا الجزائر، وتؤكد على حسن الجوار بين السلطتين، إلا أن الحملة التي شنها رايس باشا الجزائر على فاس لإرجاع أبي حسون الوطاسي إلى حكم المغرب سنة 1554م أكدت الأهداف التوسعية للعثمانين[3]. ولكن على الرغم من كل هذه الجهود المضنية للعثمانيين والقوى المؤيدة لهم، إلا أنهم أخفقوا في إلحاق المغرب الأقصى إلى إمبراطوريتهم، جراء إنشغالهم بالحروب مع الأوربيين والمشاكل الداخلية من جهة، ومن جهة أخرى صلابة المقاومة السعدية التي اكتسبت قوتها من الأعمال الجهادية التي نشأت من أجلها تارة، أو بالتحالف الظرفي مع أعداء الأتراك من البرتغاليين والإسبان تارة أخرى.

[1] أتوري روسي، المرجع السابق، ص- ص 221-222.

[2] جاسم محمد شطب، الإستراتيجية العثمانية في شمال افريقيا ق 16م، http ://Studentshistory13.com، يوم 2017/01/08م، الساعة: 10:30.

[3] دلندة الأرقش وآخرون، المرجع السابق، ص- ص 19- 20.

II- التقارب الفرنسي- العثماني:

لاشك أن العداء القائم بين فرنسا وإسبانيا جراء اعتلاء شارل الخامس عرش الإمبراطورية الرومانية المقدسة عام 1519م، قد أدى إلى حصول التقارب الفرنسي العثماني، خاصة وأن فرنسا كانت تخشى من فقدان مقاطعة "بورغانيا" الواقعة ضمن حدودها، ومن ضياع وجودها في إيطاليا، حين تشكل حلف ثلاثي عام 1521م معاد لفرنسا، جمع البابا "ليو10"، و"شارل05"، وملك انجلترا "هنري08"، فرد عليهما "فرانسوا الأول" بالتحالف مع العثمانيين.

أثمر التحالف العثماني ـ الفرنسي في خلق عدة امتيازات فرنسية بشمال إفريقيا، شملت جوانب سياسية واقتصادية، ومن جملتها تلك الاتفاقية المبرمة بين الجزائر والبرجوازي "توماس لانش" Thomas Lenche عام 1520م، والتي سمحت له بإقامة مصرف في مدينة "القالة" لتسيير الخدمات التجارية الفرنسية مع هذه المنطقة[1]، ثم تلتها معاهدة الإمتيازات بين الدولة العثمانية وفرنسا سنة 1535م، والتي كانت بمثابة النواة الأولى لمسار العلاقات الفرنسية الشمال إفريقية خلال القرن 16م، حيث ضمنت هذه المعاهدة للفرنسيين مجموعة من الإمتيازات على الأراضي التابعة للدولة العثمانية، ومن أهم بنودها:

- يجوز لرعايا الدولتين البيع والشراء والمبادلة في كافة السلع المشروعة، ونقلها براً وبحراً مع دفع الضرائب المعهودة بالمثل ومن كلا الطرفين.

- يحق لفرنسا تعيين قناصل لها على الأراضي التابعة للدولة العثمانية، ويجب احترامهم ومساعدتهم على أداء مهامهم الطبيعية.

- لا يجوز لأي طرف تفتيش سفن الطرف الآخر بغرض التأكد من الهوية، وإنما تتم التحية بين سفن البلدين بطلقة مدفعية واحدة[2].

اعتبرت هذه المعاهدة سارية المفعول طيلة عهد الملكين "سليمان الأول" و "فرانسوا الأول" ونظراً للأهمية التي تحملها بنود المعاهدة عمل الفرنسيون على تجديدها بتغير السلاطين الأتراك، حيث جددت سنة 1569م في عهد السلطان "سليم الثاني"، واحتوت على (18) بنداً، أكدت على بنود

[1] جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619- 1830، [د ط]، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر: 2007، ص- ص 33- 34.

[2] محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، ط1، دارا بن الجوزي، مصر: 2001، ص- ص 343- 344.

المعاهدة السابقة، وأضافت بنداً جديداً مفاده أن يكون القنصل الفرنسي هو الممثل الوحيد للرعايا الأوروبيين بالإيالات العثمانية، باستثناء جنوا، صقيلية[1].

أصبح الوفاق الفرنسي الشمال إفريقي، يميل إلى التحسن منذ غارة "شارلكان" على الجزائر 1541م، عندما فضل "فرانسوا الأول" البقاء على الحياد، ولم يتوان رجاله في إخبار "خير الدين" عن انطلاق الحملة المذكورة وعن وجهتها، كما أن خير الدين قد تعاون مع الأسطول الفرنسي في استرجاع مدينة "نيس" في 22 أوت 1543م، التي كانت تحت حكم دوق "سافوا" Savaie أمير مقاطعة "بيدمونت" الإيطالية، والذي كان حليفاً لشارلكان[2].

تمكن الفرنسيون من إقامة قنصليات لهم بالإيالات الثلاث في شمال إفريقيا، فقد تم ترسيم أول قنصل فرنسي بالجزائر سنة 1564م يدعى "بارتول" Barthollе، وفي تونس تم تعيين "لويس دو لاموت داريوس" Louis de La Motte-Darios عام 1577م، أما في طرابلس الغرب فكان "مولان" molin أول قنصل فرنسي بها عام 1630م، ولم تلق مسألة تعيين القناصل خلال القرن 16م أية مشاكل أو اعتراض من طرف حكام شمال إفريقيا، كما تميز النشاط القنصلي منذ الوهلة الأولى بمظهرين أساسيين: سياسي واقتصادي.

وقد جُدِدت معاهدة الإمتيازات بين الطرفين العثماني والفرنسي في 1581م، وتم بموجبها التأكيد على المعاهدات السابقة، بالإضافة إلى بندين جددين هما:

- استثناء البنادقة من الراية الفرنسية.

- إعفاء الفرنسيين من الرسوم الجمركية[3].

ولا نبالغ إذا قلنا أن الفرنسيين ضمنوا من خلال هذه المعاهدة تأميناً كاملاً، وامتيازات استثنائية لصالح تجارهم، إذ أصبحت فرنسا المحتكر الأول للتجارة مع الإيالات العثمانية، خاصة بعد أن أسسوا حصن فرنسا Bastion في 1960م بالجزائر، كما لم تكن تجارتهم هدفاً للقراصنة الأتراك[4].

---

[1] جمال قنان، المرجع السابق، ص 37.

[2] ياتسيك ماخوفسكي، تاريخ القرصنة في العالم، تر: أنور محمد إبراهيم، [د ط]، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: 2008، ص- ص 102- 106.

[3] عبد القادر فكاير، المرجع السابق، ص 182. وشارل فيرو، المرجع السابق، ص 142.

[4] جون وولف، الجزائر وأوروبا، تر: أبو القاسم سعد الله،[د ط]، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1986، ص 241.

أنهى صلح (كاتوـ كامبرسيس Cateua–Cambresis) عام 1559م، الصراع بين فرنسا وإسبانيا، فعزمت رابطة موانئ "البروفاس"، التي تشكلت على مستوى بلدية مرسيليا سنة 1585م، على تطهير البحر المتوسط من قراصنة شمال إفريقيا، وقد كونت هذه الرابطة عصبة مناوئة للملك الفرنسي المتحالف مع السلطان العثماني، حيث اشتكى المارسيليون إلى السلطان "مراد الثالث" من أعمال القرصنة التي استهدفت تجارتهم، وألحقت بها أضراراً بليغة، إلا أن السلطان كان قد سمح للمغاربة بمطاردة المارسيليين، وذلك لدخولهم في عصبة ضد حليفه الملك الفرنسي[1].

III– الصراع على الحوض الغربي للمتوسط:

دبّ الصراع بين ضفتي المتوسط خلال القرن 16م، وأصبح البحر المتوسط منطقة مفتوحة أمام سفن القوى السياسية المتاخمة على حوضه الشرقي والغربي، خاصة بعد ازدياد نشاط البحرية العثمانية في الحوض الغربي واصطدامها بإسبانيا أكبر قوة بحرية آنذاك، ومن ثَم أضحى الصراع بين عملاقين، أحدهما يحاول السيطرة على شمال إفريقيا، والآخر يدافع عن وجوده فيها. فلما شرع الإسبان في التوسع الإستعماري بشمال أمريكا وإفريقيا، قابلهم العثمانيون بالتوسع في آسيا وشرق أوربا، ولما سيطرت إسبانيا على سواحل شمال إفريقيا قابلتها الدولة العثمانية بالوقوف إلى جانب سكان هذه المنطقة، وذلك بإرسال قراصنتها "بربا روس" للتنكيل بالمواقع الإسبانية، ولكن ما إن قامت دولة الجزائر عام 1518م وأعلنت تبعيتها للدولة العثمانية، أصبح الصراع حتمياً بين القوتين وبصفة رسمية.

ساهمت عدة عوامل في خلق الصراع بين ضفتي المتوسط خلال أكثر من ثلاثة قرون، وكان العامل الديني أقواها ومحركها الأساسي، حيث أظهرت الكنيسة مدى تأثيرها المادي والمعنوي على توجيه موازين القوة، ومن جهة أخرى، كان إعلان الخليفة العثماني للجهاد، يدفع كافة مسلمي الإمبراطورية إلى تلبية الدعوة والمشاركة في هذا الصراع، كما أن الأندلسيون كانوا قد طردوا من بلادهم باسم قضية دينية، وفي الجانب الآخر كانت النمسا تعلن شبه حرب مقدسة ضد تقدم العثمانيين في وسط أوربا[2].

وبالإضافة إلى العامل الديني، كانت المنافسات التجارية، والسيطرة على المناطق البحرية ذات الأبعاد الإستراتيجية، ترفع من حدة هذا الصراع، فقد سيطر العثمانيون على مصر نظراً لأهميتها

[1] خرنق مبروكة، العلاقات التونسية الفرنسية خلال ق 17، إ: عمار بن خروف، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص حديث، قسم التاريخ، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، المركز الجامعي بغرداية: 2011– 2012، ص 54.

[2] فرنان بروديل، المتوسط والعالم المتوسطي، المرجع السابق، ص 122.

الإستراتيجية في المبادلات التجارية وما تمثله من نقطة عبور والتقاء للتجارة العالمية، أما إسبانيا فقد احتلت الشريط الساحلي الممتد من المرسى الكبير إلى طرابلس لقيمته التجارية، كونه يمثل نقطة انتهاء للتجارة الصحراوية، إلى جانب هذا فقد كانت الممرات والمضايق (جبل طارق، وصقلية) محل نزاع مستمر بين الضفتين، لدرجة أنهما حددا كبؤر توتر لكثرة نشاط القرصنة بهما.

ساهم ارتباط شمال إفريقيا بالدولة العثمانية، في إقناع شعوب الضفة الجنوبية بقدرتهم على المنافسة وتحمل الصعوبات والإعتماد على مهاراتهم في الملاحة والغزو، ولهذا شاركت أساطيلهم في عدة معارك إلى جانب العثمانين ضد الأوروبيين، سواء فيما تعلق بمسألة تحرير المناطق الداخلية، أو تلك البعيدة عن أوطانهم، أمثال: معركة بروزة 1538م، وحصار مالطا 1565م، ومعركة ليبانت 1571م والتي كانت بمثابة الضربة القاضية لإنهاء سيادة الأسطول العثماني على البحر المتوسط[1].

لم يكن الصراع العثماني الإسباني هو الوحيد الذي خيم على العلاقات العدائية بين الضفتين، فلقد زامنه صراع آخر، نشب بين السعديين والبرتغاليين، فمع مطلع القرن 16م كانت البرتغال تحتل جميع السواحل المغربية المطلة على الأطلسي عدا سلا، ولكن ما إن قامت سلطة السعديين عام 1523م، أعلنت الجهاد ضد العدو الصليبي، وبدأت البرتغال تفقد المنطقة تلو الأخرى، فانتقلت البرتغال إلى سياسة التحالفات، وتحالفت في البداية مع "أبو حسون الوطاسي"، لكن سرعان ما لجأت إلى سياسة الليونة، وعقدت هدنة مع السعديين في مطلع 1555م لمدة ستة 06 أشهر.[2]

لما التمس البرتغاليون ازدياد قوة السعديين، راحوا يخططون لحملة صليبية شاملة، تمكنهم من القضاء على الخطر السعدي، والسيطرة على كافة أجزاء المغرب، فاستغل الملك البرتغالي "سيباستيان" حالة اللاستقرار الداخلي للسعديين، وتدني المستوى المعيشي بالمغرب، وبدأ في تجهيز حملة عسكرية شارك فيها كل من البرتغاليون والإسبان والإيطاليون والألمان، وفي 04 أوت 1578م إلتقى الطرفان بالقرب من القصر الكبير، وسميت المعركة "بمعركة وادي المخازن"، انهزم فيها الأوروبيون وقتل ملك البرتغاليين، وانتهت بذلك قوة البرتغاليين، وأصبحت لقمة سهلة ابتلعتها إسبانيا بعد عامين من ذلك[3].

[1] ابراهيم سعيود، القرصنة المتوسطية خلال الفترة الحديثة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع 11، قسم التاريخ، المركز الجامعي بغرداية: 2011، ص 149.

[2] دلندة الأرقش وآخرون، المرجع السابق، ص20.

[3] عبد الكريم كريم، المغرب في عهد الدولة السعدية، ط 3، منشورات جمعية المؤرخين المغاربة، الرباط: 2006، ص- ص 108- 109.

حفظت معركة "وادي المخازن" 1578م ماء وجه المسلمين في الصراع الدائر بين الضفتين، خاصة بعد انهزامهم في معركة "ليبانت" 1571م، ودخل المغرب بعدها إلى فلك الصراع العالمي، وأصبح قوة ثالثة في البحر المتوسط، يحسب لها حسابها، وتراجع كلا من الأتراك والإسبان عن احتلاله آنذاك.

ثانياً: الأثر الاقتصادي:

أدى تحول التجارة العالمية خلال القرن 16م، إلى إحداث انقلاب اقتصادي على مستوى الملاحة التجارية في البحر المتوسط، بحيث عرفت الضفة الشمالية رواجاً تجارياً ونمواً صناعياً سريعاً، بالمقابل كانت الضفة الجنوبية تشهد تدهوراً اقتصادياً نتيجة تراجع دور متنفسيها التجاريين البحري والصحراوي، فالأولى أصبحت بحاجة إلى مواد أولية وأسواق لصرف منتجاتها، أكثر من ذي قبل، بينما ظلت الثانية غير قادرة على تلبية حاجيات ولاصرف منتجات الأولى، وما زاد الأمر تعقيداً إغلاق الإسبان والأتراك لحوضي المتوسط الغربي والشرقي.

تأثرت العلاقات الاقتصادية جراء الوضع الجديد، إذ قلت المبادلات التجارية المنتظمة التي شهدتها المنطقة خلال القرنيين السابقين، ونقصت موارد الضفتين المتوسطية جراء احتكار الإسبان والبرتغال للتجارة العالمية، وأصبحت الملاحة في عرض المتوسط محفوفة بالمخاطر، ونتيجة لذلك انتشرت الغارات بين سفن الضفتين، وازدادت ممارستهم لعمليات القرصنة، ولم تعد حركة الملاحة التجارية تخضع لأحكام ولا لضوابط دولية، فراجت التجارة غير الشرعية (تجارة العبيد)، وتحولت الطرق الصحراوية الرابطة بين شمال إفريقيا وبلاد السودان الغربي، كونه أقرب منطقة من الساحل الأطلسي.

I- القرصنة:

شكل النشاط البحري (القرصنة)[1]، أو ما كان يسمية الأوربيون بلصوصية البحر، أبرز النشاطات الاقتصادية لضفتي المتوسط، خلال القرن 16م، لما كان يدرّه من ثروات عبر تجارة الغنائم والرقيق، بالإضافة إلى كونه من المنظور الديني عملا مقدسا بالنسبة للدول المسيحية والإسلامية.

[1] "Corsa": كلمة إيطالية تعني "السباق"، ومنها اشتقت كلمة قرصان "Corso" أي المتسابق، أما في اللغة الفرنسية فاستعمل مصطلح قرصنة مع مطلع ق16، بمعنى الهجوم "Attaque" وكلمة "Ecumeur" بمعنى المهاجم أو القرصان. وقد أصبحت فيما بعد كلمة "Corsaire" في القواميس الفرنسية، السفن السريعة التي تؤهلها دولة ما، للسطو على السفن التجارية للأعداء "Pirate".

ظلت القرصنة أهم مورد اقتصادي خلال القرن 16م، وقد مورست على نطاق واسع في ذلك العصر، والأمر هنا، لا يتعلق بخصوصية ميّزت شمال إفريقيا فقط[1]، بل أنها كانت سمة (موضة) لعصرها، حيث ينقل أحمد توفيق المدني عن دائرة المعارف الفرنسية أن «الحكومات الأوروبية فيما سلف تسلم أوراقاً رسمية للقرصان، فتكسبهم بذلك صبغة مأذونة تميزهم عن لصوص البحر، وتجعلهم شبه الجنود المتطوعين الأحرار بالبحر»[2]، وهذا راجع إلى توسع حركة التجارة العالمية وأيضاً للثروات الكبيرة التي كانت تنقلها السفن من المستعمرات.

ساهمت عدة عوامل في نمو هذا النشاط البحري، خاصة مع هجرة الأندلسيين وانضمام أعداد كثيرة منهم إلى هذا العمل، ودعمهم له بجهودهم وأموالهم ومهارتهم في صناعة السفن، ناهيك عن تشجيع حكام شمال إفريقيا من الأتراك العثمانيين، والسعديين له، إذ نظروا إلى هذا النشاط، على أنه نوع من الحرب غير الرسمية، الهجومية والدفاعية في آن واحد، ضد أعدائهم من الإسبان، وغيرهم من مسيحي أوربا، كما رأوا فيه مورداً اقتصادياً هاماً ومشروعاً إلى حد كبير، إذ لا تعدو أسلابه إلا أن تكون غنائم حرب، بالإضافة إلى وفرة الغنائم التي كانت تكتسب جراء تزايد حركة النقل التجاري الأوربي في البحر المتوسط، خاصة بعد إقامة الدول الأوربية لعلاقات تجارية مع الإمبراطورية العثمانية[3].

كان لهذا النشاط البحري أثره المباشر وغير المباشر على اقتصاد دول الضفة الجنوبية، فهو من ناحية نهض بصناعة السفن، ومن ناحية أخرى دعّم الاقتصاد المحلي، لما كان يأتي به من غنائم وأسلاب متنوعة، قد يكون من أهمها الأسرى الذين كان يفتدى بعضهم بكميات وافية من الأموال، ويستفاد من بعضهم الآخر في مختلف الأعمال، فلقد أسر خير الدين في حملة له على السواحل الجنوبية لإسبانيا عام 1529م ما يقارب مئتي (200) عائلة، و في هجوم له على منطقة "ماهون" بجزر البليار 1535م، أسر نحو ستة الآف 6.000، وهذا الكم الهائل من الأسرى لدليل على قيمة مردود العملية في الأسواق الداخلية أو الخارجية[4].

وفي الوقت ذاته، فإن القرصنة قد أوجدت حركة تجارية نشطة في بعض مدن شمال إفريقيا، حيث كان يتم بيع تلك الأسلاب أو مبادلتها بسلع أخرى، ولا سيما بتلك التي كان يحملها الأوربيون من

[1] حدد شمال إفريقيا في المصادر والأدبيات الأوروبية خلال القرن 16م، بأنه "وكرا للصوصية البحرية والقرصنة"

[2] أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا. داي الجزائر 1755- 1791، [د ط]، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1986، ص 10.

[3] عمار بن خروف، العلاقات الاقتصادية، المرجع السابق ص 29.

[4] عبد القادر فكاير، المرجع السابق، ص 186.

السلع المحظورة كالأسلحة والبارود وغيرها، ومن هذه المدن، الجزائر، التي رأى "مارمول" بأنها أصبحت أغنى مدينة في كل إفريقيا، في وقت قصير، بسبب الغزو البحري والتجارة الخارجية معاً[1].

كان الرّد الأوروبي إعلان القرصنة المزدوجة: قرصنة ذات مسؤولية خاصة غير حكومية، تعمل لدى فئة معينة من المغامرين وتستهدف مختلف السفن التجارية سواء الإسلامية أو المسيحية الأوروبية، وقرصنة ذات تبعية حكومية، تشرف على تسيرها الحكومات الأوربية، وتستهدف في العادة السفن الإسلامية. ولكن مع ذلك بقيت قرصنة شمال إفريقيا أقوى أثراً من القرصنة الأوربية، بدليل تلك الإتاوات التي كانت هذه الأخيرة مضطرة لدفعها إلى حكام الضفة الجنوبية بعد اتفاقات أجرتها معها. ويرى "بروديل" أن هذه القرصنة هي شكل من أشكال التبادل، إنما كان يتم بالقوة في كل أرجاء البحر المتوسط[2].

ومن ثم فإن القرصنة كانت طريقة للتعبير عن الهيمنة على مجال حيوي (البحار)، وعن اكتساب شرعية الامتلاك، وتعبير عن علاقات قوى دولية في تلك الفترة من التاريخ العسكري والتجاري، الذي اتسم بالفتوح الجديدة لعوالم ظلت مجهولة إلى عهد قريب.

III- استفحال تجارة نقل العبيد:

في أواخر القرن 15م، وأوائل القرن 16م، انتشرت تجارة (مخففة) للرقيق في بعض أجزاء البحر الأبيض المتوسط، ومن ذلك، أن الأتراك والمغاربة كانوا يأسرون الأوربيون ويأخذونهم رقيقاً كالإفريقيين، أمّا إسبانيا والبرتغال، فكانتا تأسران العرب والإفريقيين والأوروبيين على حد سواء، ولكن ما إن تم التوسع بشكل فعلي في أمريكا خلال العقدين الأوليين من القرن 16م، حتى تبوأت تجارة الرقيق أهميتها ومركزها الكبير كعملية تجارية مربحة جداً[3].

شهدت البلاد الإيبيرية أزمة اقتصادية رهيبة، بعد القضاء على دولة الأندلس وهجرة الموريسكيين منها، إذ تعطل الإنتاج، وانعدمت وسائل التصنيع، وتدهورت التجارة والمعاملات نتيجة قمع اليهود وترحيلهم، فأصبحت تعاني من عجز اقتصادي رغم ما تنهبه من ثروات من العالم الجديد، فلجأت إلى أسلوب جديد وهو تجارة الرقيق، حيث شجعت البرتغال عملائها منذ 1513م بشراء العبيد واقتناص

[1] جمال قنان، المرجع السابق، ص 252.

[2] ابراهيم سعيود المرجع السابق، ص 150. وفرنان بروديل، المتوسط والعالم المتوسطي، المرجع السابق، ص 124.

[3] أحمد طاهر، إفريقيا فصول من الماضي والحاضر، [د ط]، دار المعارف: القاهرة، 1975، ص- ص 98- 99.

الزنوج من إفريقيا، ونقلهم إلى مستعمراتها في العالم الجديد[1]، ولكي يوسعوا عملية احتكارهم لهذه التجارة لم يسمحوا لأحد بمزاولتها، إلا برخصة من الملك تدعى "الأوسيانتو".

وفي سنة 1517م منح ملك إسبانيا شارل الخامس، رخصة احتكار تجارة الرقيق لأحد قساوسته "بربرا" Barbara، فاتسع نطاق هذه التجارة، لتدخل فرنسا إلى مجالها بعد أن أذن "لويس[13]" Louis^{XIII} بممارسة هذه التجارة، وتبعتها بقية الدول الأوربية، فنشطت بذلك تجارة الرقيق التي أصبحت شرعية وشائعة لدى الدول الأوربية، وهي منظمة بمراسيم حكومية وقوانين معروفة[2].

ولا شك أن الطلب على العمالة الزنجية في المستعمرات بالعالم الجديد، كان له دور في نشاط هذه التجارة، ومثلث التجارة في المحيط الأطلسي يقدم دليلاً على ذلك (أنظر الملحق رقم 11)، إذ كانت السفن تقوم بنقل البضائع الأوربية كالألبسة والخمور إلى الشواطئ الإفريقية، ثم تقوم بنقل هذه السلعة الأدمية من القارة الإفريقة ـ خاصة أنغولا والكونغو ـ إلى الساحل الغربي الأطلسي، وتعود محملة بمنتجات الأمريكيتين إلى أوربا، لدرجة أنه قيل:"أن لشبونة وليفربول بنيتا على عظام الرقيق الأسود ودمائه". وقد وصلت أول شحنة من عبيد ساحل غرب إفريقيا إلى جزيرة هايتي عام 1510م، وإلى كوبا عام 1521م، وكانت سواحل غانا وأنغولا تتعاون سنوياً في تزويد بما يلزمها من الأيدي العاملة السوداء[3].

وتذكر الإحصائيات الحديثة أن عدد الأفارقة الذين نقلوا كعبيد من ساحل غانا وحده إلى العالم الجديد، وعن طريق البرتغاليين وحدهم، بلغ عند نهاية القرن 16م، ما يقارب المليون (1.000.000) نسمة، في مدة لا تتجاوز سبعين (70) عاماً.(أنظر الملحق رقم 09). في الحقيقة ليس باستطاعة أحد أن يحصِيَ عدد هؤلاء العبيد على درجة كبيرة من الصحة، رغم أن بعض المؤرخين قدروه بما يقارب مليونين وأربعة مائة عبد، من ميناء أنجولا وحدها فيما بين عامي 1500م و 1641م، ولا شك في أن هذا التقدير كان يبعد عن الصحة أيمّا بعد، خاصة إذا ما نظرنا إلى أعداد الرقيق التي كانت تصل سالمة إلى العالم الجديد.

[1] أحمد بوشرب، دكالة والإستعمار البرتغالي، المرجع السابق، ص 317.

[2] صالح كليل، المرجع السابق، ص 67.

[3] عيسى علي إبراهيم، المرجع السابق، ص 128. وجلال يحي، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص 129.

III- تحول الطرق التجارية الصحراوية:

شهدت منطقة شمال إفريقيا منذ أواخر القرن 15م تراجعاً اقتصادياً، فسّر على أنه فقدان للدور الاقتصادي للتجارة الصحراوية، بعد أن كانت هذه المنطقة معبراً للبضائع الإفريقية والشرقية (الذهب والتوابل)، فبعد اكتشاف العالم الجديد، وتمكن "فاسكو دي غاما" من الوصول إلى الهند عبر طريق رأس رجاء الصالح، تحولت التجارة الدولية نحو المحيطين، وفقد البحر المتوسط أهميته التجارية، وتضررت دول الضفة الجنوبية والمدن الإيطالية من هذا التحول، ما أدى إلى ظهور تمرد داخل الكيانات السياسية بفعل لجوء الحكام إلى تعويض خسائر التجارة البحرية بفرض ضرائب جديدة، تسببت في استقلال بعض القبائل وانفصالها عن السلطة المركزية، وفي المقابل تنامت حركة تجارة رأسمالية جديدة في الضفة الشمالية، أدت إلى تعاظم القوى الأوربية مادياً وسياسياً.

ومع نهاية القرن 15م، وعلى إثر سقوط سجلماسة في قبضة عرب المعقل، ووجود التجار الإبيريون بـ"وادي نون" وتأسيسهم لمستعمرة "ودان" و"ألمينا" من أجل ممارسة النشاط التجاري على الساحل الأطلسي الشرقي، تحولت التجارة العابرة للصحراء من طريق سجلماسة الذي فقد أهميته، إلى طريق درعة الشرقية، إذ يشير الوزان في هذا الإطار إلى توافد تجار بلاد السودان على هذه المنطقة من أجل استبدال منتجاتهم مع السكان المحليين والشماليين، ويؤكد أن وادي نون (تكاوست) أصبحت أكبر مركز للمبادلات التجارية بين السودان وأوربا، وسوقاً مهماً، لأنها شكلت نقطة التوقف الأولى بعد "ودان" خلال مرحلة العودة من بلاد السودان[1].

ورغم أهمية المحور الغربي في العلاقات التجارية بين شمال إفريقيا وبلاد السودان، والتي استمدها من توفره على ظروف طبيعية وبشرية ملائمة، فإنه لم يخل من صعوبات ومشاكل تَمثل أهمها أساساً في تراجع تجارة القوافل، الناجم عن انعدام الأمن بفعل الخطر الذي شكله تحرك البرتغاليين على سواحل الأطلسي بين "سنتاكروز" و"نهر السنغال"، وكذا تحرك عرب المعقل بين سجلماسة والساحل الأطلسي، إذ يشير "الوزان" إلى أن سكان المنطقة كانوا منقسمين إلى ثلاث فرق يكاد القتال لا ينقطع بينها،

[1] الوزان، المصدر السابق، ص ، ص 108، 120.

ويستعين كل فريق على الآخر بالأعراب الذين يناصرون هؤلاء تارة، وأولئك تارة أخرى، بحسب ما يتلقونه منهم من أموال[1].

أما بخصوص المحور الأوسط المباشر: (درعة– تغازي– تنبكتو)، يرى "الوزان" أنه أصبح يمر عبر منطقة درعة التي أصبحت تكتسي أهمية بالغة في العلاقات التجارية التي جمعت بين المغرب وبلاد السودان، حيث وجدت بها قصور محصنة ومستقلة أبرزها قصر "بني صبيح"، كما يسجل أن هذه القصور كان يقيم فيها التجار الغرباء عن البلاد، وليس من المستبعد أنه وجد من بينهم تجار سودانيون، مما يؤكد هذه الأهمية التي أصبحت "درعة" تحتلها في العلاقات التجارية مع السودان الغربي.

وفي ما يتعلق بالمحور الشرقي: (توات_ كورارة _كاو)، يرى المصدر ذاته، أن قوافل فاس وتلمسان كانت مع بداية القرن 16م، تلتقي وهي في طريقها نحو بلاد السودان بفكيك وتنحدر مع وادي "زوسفانة"، ثم وادي الساورة المؤدي إلى بستان النخيل «تسابيت»، وهي ملحقة غربية لتكورارين أو كورارة[2].

وكان لـ"توات"، نقطة انطلاق القوافل التجارية بالنسبة لهذا المحور، امتياز كبير عن "تافيلالت"، بحكم موقعها المتقدم جنوباً، وقد أكد الوزان هذه الأهمية حيث أشار إلى أنها شكلت "مجمع القوافل لأن تجار بلاد البربر ينتظرون تجار بلاد السودان ثم يذهبون جميعا"[3].

ونشير في الأخير، إلى أن التحويل البرتغالي للتجارة الصحراوية لم يكن تاماً، ويشهد على ذلك الذهب الذي استمر في الوصول إلى شمال إفريقيا، ويقف دليلاً على ذلك النقد الذهبي الذي سكّه وتداوله سلاطين فاس وتلمسان في مطلع القرن 16م، بالإضافة إلى عودة صالح رئيس من "ورقلة" و"تقرت" بخمسة عشرة (15) جملاً محملاً بالذهب[4]. ولكن لا شك في أن الكمية قد قلّت على ما سبق، وربما كان من الأسباب الخفية وراء حملة "صالح رايس" إلى مدن أطراف الصحراء عام 1552م، ليس فقط لإخضاع بني جلاب وإتباعهم إلى نفوذه هو الهدف، ولكن للاستيلاء على ما بأيديهم من ذهب، لندرته بالشمال أو عدم انتظام وصوله إليه، وإعادة ربط طريق الذهب المعروف بالجزائر العاصمة

[1] الحسين عماري، العلاقات التجارية بين المغرب والسودان الغربي في بداية العصر الحديث من خلال كتاب "وصف إفريقيا"، دورية كان التاريخية، ع 09، دار ناشري للنشر الإلكتروني، سبتمبر 2011، ص 36.

[2] نفسه، ص 36.

[3] مبارك جعفري، ص 67.

[4] الوزان، ج2، المصدر السابق، ص 336. ومارمول، ج2، المصدر السابق، ص ، ص 332، 426.

الجديدة[1]، كما أن السعديين كانت لهم محاولات عديدة للوصول إلى مصادر الذهب وطرقه، أشهرها حملة المنصور الذهبي على السودان الغربي عام 1583م.

وعليه فإن العلاقات الدولية خلال القرن 16م، قد تأثرت بتحول التجارة العالمية، وأصبحت أكثر عدائية وندية من ذي قبل، ومن جهة أخرى لم تعد تخضع لا لأحكام دينية ولا تاريخية، وإنما سيرتها المصلحة السياسية؛ ففي ظل الصراع العثماني الإسباني ارتبط شمال إفريقيا بالباب العالي، باستثناء المغرب الذي فضل الحياد، كما تشكل التحالف العثماني الفرنسي في مقابل التحالف المقدس، وكنتيجة لذلك رفعت الرقابة الدولية عن التجارة العالمية، وأصبحت الملاحة في البحر المتوسط تتعرض للقرصنة التي مورست على نطاق واسع من كلا الضفتين، كأسلوب شرعي للتمون اليومي، كما استفحلت تجارة ونقل العبيد بين المستعمرات الأوروبية في افريقية والعالم الجديد. ونظراً للنشاط الإيبيري العسكري والتجاري على السواحل الشرقية للأطلسي تحولت طرق القوافل التجارية الصحراوية إما نحو الساحل وإما نحو الداخل.

[1] فرنان بروديل، المتوسط والعالم المتوسطي ، ص 120.

وفي الأخير نستنتج، أن تحول التجارة العالمية خلال القرن 16م، قد كانت له انعكاسات سياسية واقتصادية متباينة على ضفتي المتوسط، بحيث عرفت الضفة الشمالية الأوربية حركة توسعية جغرافية نتيجة وصولهم إلى مناطق كانت مجهولة إلى ذلك الحين، فأسسوا بها أولى الإمبراطوريات الأوروبية الحديثة (إسبانيا والبرتغال)، التان ساهمتا بدور كبير في تطور حركة رؤوس الأموال والرواجات المالية التجارية بأوروبا. بينما فقدت الضفة الجنوبية أهم مواردها التجارية البحرية والصحراوية، وأصبحت تعاني أزمة اقتصادية نتيجة تراجع مداخيلها المالية، فازدادت بها التمردات والحركات الانفصالية.

ونظرا للإندفاع الأوروبي خلال هذه الفترة ولحالة اللاستقرار التي كان يعيشها شمال إفريقيا آنذاك، فإنّ احتلال هذا الأخير من طرف الإيبيريين كان نتيجة حتمية للتطورات الحاصلة بمنطقة الحوض الغربي المتوسطي، خاصة وأنه تزامن مع سقوط الأندلس وهجرة الموريسكيين للسواحل المغاربية.

في خضم هذه المتغيرات العالمية، برزت قوة العثمانيين على مسرح الأحداث السياسية، واحتدم الصراع بينهم وبين الإسبان من أجل السيطرة على المناطق الجيواسرتيجية وتوجيه العلاقات الدولية بالبحر المتوسط، وانتهى ذلك بسيطرة الأتراك على شمال إفريقيا.

تأثرت العلاقات الأورو متوسطية نتيجة تحول الطرق التجارية البحرية والبرية، ولم تعد تخضع لأحكام ولا لروابط دولية، فتغلبت المصلحة الاقتصادية على الجانب الديني، وتشكلت التحالفات السياسية، وأصبحت العلاقات التجارية أكثر تعقيدا جراء ارتباطها بمعاهدات تضمن مصداقيتها وتكفل لعاقديها امتيازاتهم. كما انتشرت خلال القرن هذه الفترة القرصنة والقرصنة المضادة كأسلوب للتبادل التجاري من جهة، ولفرض السيادة من جهة أخرى، وأضحت تجارة الأسرى ونقل العبيد من أكثر التعاملات تداولا بين الإمبراطوريات ومستعمراتها من ناحية، وبين إمارات ودول الضفتين من ناحية أخرى.

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع "أثر تحول التجارة العالمية على الحوض الغربي المتوسطي"، حاولنا التطرق إلى العديد من القضايا المتعلقة بالجانب السياسي والاقتصادي للعلاقات الدولية بين ضفتي المتوسط خلال القرنين 15م – 16م، وتوصلنا إلى جملة من النتائج نوردها في النقاط التالية:

– ساهمت عوامل خارجية وأخرى داخلية في ازدهار النشاط التجاري الداخلي بشمال إفريقيا خلال القرن 15م، وجعلته أكثر تنظيما وحيوية مما كان عليه.

– جندت سلطات شمال إفريقيا العديد من المنشآت التي تعتبر ضرورية لتطور القطاع التجاري، علما أن بعضا منها مشتركة بين عدة قطاعات، وبالتالي فإنّ أهميتها لا تقتصر في كونها مجالاً لتبادل السلع والمنافع، بل إنّها تعكس ذلك التفاعل الاجتماعي بين فئات مختلفة، الأمر الذي خلق معه تنوعا وانفتاحا في المبدلات والتعاملات التجارية التي تسير وفق نظم وآليات ضرورية، ساهمت في تسهيل عملية التبادل التجاري ورفعت من حيوية هذا النشاط بالمنطقة رغم الصراعات السياسية.

– أوجدت حركة المبادلات التجارية خلال القرن 15م في الحوض الغربي للمتوسط، مراكز وموانئ تجارية على طول سواحل الضفتين الشمالية والجنوبية، استطاعت لفترة من الزمن أن تتحكم في دواليب التجارة العالمية، وتجعل من المتوسط المجال الطبيعي والحيوي لحركة التصدير والاستيراد بين دويلات العالم المتوسطي، كما أن المحطات الداخلية قد انتشرت عبر الطرق الصحراوية، مستمدة نشاطها من موقعها في هذه الطرق من جهة، ومن دورها الوسيط في المبادلات التجارية الأوروبية السودانية من جهة أخرى.

– تميزت العلاقات التجارية بين شمال إفريقيا وبلاد السودان بـ"لا تكافؤ" على المستوى الاقتصادي، على اعتبار أن التيارات التجارية استهدفت استغلال الموارد الطبيعية الإفريقية، وأن الشمال مثّل مركزاً للقوة والتفوق في كل جوانب الإتصال والتأشير والعبور.

– بقدر ما كانت التجارة المتوسطية تمد السلطات الشمالية بالمصادر المادية، التي تسعفها على تغطية حاجيتها، بقدر ما كانت تساهم في تلغيم النظام القائم من الداخل، إذ كان تواجد التجار الأوروبيين بشمال إفريقيا بمثابة اللبنات الأولى التي أرساها هؤلاء للهيمنة على موانئ الضفة الجنوبية، على اعتبار أن التوسع التجاري كان إحدى الأدوات الهامة التي ساعدت الدول الأوربية في مطلع القرن 16م على بسط سيطرتها خارج أوربا.

– بقي النمط الاجتماعي بشمال إفريقيا خلال القرن 15م ، مجرد تجميعٍ لأسرٍ داخل تنظيم قبلي إقطاعي، تعيش كل منها حياتها الخاصة، وترتبط فيما بينها بالروح العصبية التي تكفل لها وجوداً ديموغرفياً، جغرافياً، سياسياً بصورةٍ (ملكية جنينية)، يقوم على المواجهة والصراع ضد القبائل الأخرى.

– يشير التغير الذي شهدته أوروبا أواخر القرن 15م إلى وضع جديد، تمثل في تطويع النبلاء عن طريق تحطيم شوكتهم العسكرية والقضاء على استقلاليتهم الفيودالية، وجعلهم في خدمة الدولة الجديدة، حيث تمّ التّحول من واقع الشتات الفيودالي إلى واقع التوحد المونارشي، الذي عمّ مجموع بلدان أوربا الغربية عند بداية العصر الحديث.

– لم يكن الكشف الجغرافي هدفاً في حد ذاته، وإنما جاء نتيجة أغراض، تطلعت إليها دول غرب أوربا، خاصة البرتغال وإسبانيا، تهدف إلى مواصلة الحروب الصليبية ضد المسلمين ومهاجمة القوى الإسلامية وإخضاعها، إضافة إلى تأمين تجارة التوابل والبحث عن الذهب، وهكذا اختلط ـ بالروح الصليبية ـ عامل اقتصادي، سيقوى بمرور الزمن، وامتزجت الدوافع الدينية مع الدوافع الاقتصادية.

– تبين لنا الرحلات الإستكشافية الأوروبية مدى التحدي الذي أبداه الملاحون في مجالات بحرية شاسعة ومجهولة في معظمها. ولعل هذا التحدي، هو الذي يُفسِّر ـ على نحو محدد ـ كيف تمكنت أوربا من صنع منطقٍ جديدٍ للقوة، يقوم على أساس الملاحة التجارية وما وفرته من إمكانيات مادية، لتجاوز باقي شعوب العالم وجرّها إلى دائرة الاقتصاد الرأسمالي الناشئ.

– أسفرت الكشوفات الجغرافية الكبرى عن واقع جغرافي واقتصادي وبشري جديد على الصعيد العالمي خلال القرن 16م، بالنسبة إلى مستويين رئيسيين، فمن جهة تحولت الحركة التجارية البحرية من البحر الأبيض المتوسط الذي كان هو المركز التجاري الرئيسي للتجارة العالمية، إلى المحيط الأطلسي، ومن جهة أخرى رافق هذا التحول انتقال في مراكز التجارة والملاحة من (البندقية والإسكندرية والمرسى الكبير وسبتة) إلى (لشبونة وإشبيلية وقادس وآنفريس).

– شكلت الإمبراطوريات الأوروبية الحديثة خلال القرن 16م، بداية نهاية أساليب التوسع التقليدي؛ فتوسع البرتغال كان مبنياً على أساس التنظيم الاجتماعي للمجال الجغرافي، لإيجاد نمط اجتماعي على غرار مثيله في شبه الجزيرة الإيبيرية، وذلك في شكل توسع اقتصادي اجتماعي، أما التوسع الإسباني فقد بدا توسعاً سياسياً دينياً، سرعان ما تحول إلى نسق اجتماعي استيطاني.

– فتحت الرحالات الإستكشافية آفاقاً تجارية جديدة أمام الطبقة البرجوازية ورأسماليها، وجعلتها تتحكم في الطرق التجارية والتجارة العالمية والعوالم الجديدة، خالقة بذلك قيمة جديدة داخل المجتمع الأوروبي، ألا وهي النقود، وحركية بشرية واقتصادية كبيرة، بين عالم عجوز في حاجة إلى متنفس جغرافي يفجر فيه الطاقات المادية والفكرية المتراكمة، وعالم جديد متعطش لهذه الطاقات، وفي هذا العالم وذاك جعلت البرجوازية من المال المحرك الأساسي للإنتاج والاستهلاك والسلوك.

– إن تحول مصدر الثروة في أوروبا من الأرض إلى التجارة، وتحول السلوك اتجاه النقد، من وسيلة للإستهلاك إلى وسيلة للإنتاج والاستهلاك على السواء، ساهما بشكل كبير في تدخل الدولة باقتصاد السوق وفرض المذهب الميركانتيلي.

– على الرغم من التعارض المبدئي بين الميركانتيلية والرأسمالية، من حيث أن الأولى تنحو باتجاه الاقتصاد القومي وتدخل الدولة، والنهج الحمائي، وأن الثانية تنزع إلى حرية التجارة والمبادرة الاقتصادية، فإن الواقع يظهر تكاملاً بين المنظومتين، فالميركانتيلية وفرت القواعد الأساسية التي كانت الرأسمالية في حاجة إليها، ألا وهي تنظيم الاقتصاد وتحفيزه وحمايته بالقانون، والتي لم تكن الرأسمالية قادرة على تأمينها بعدُ في هذه المرحلة. وبذلك استفادت الرأسمالية من هذه البنيات التحتية التي أمّنتها الدولة، وتمكنت فيما بعد من شق الطريق نحو نظام ليبرالي.

– نظرا للإندفاع الأوروبي أواخر القرن 15م، ولحالة اللاستقرار التي كان يعيشها شمال إفريقيا آنذاك، فإنّ احتلال هذا الأخير من طرف الإيبيريين أوائل القرن 16م، كان نتيجة حتمية للتطورات الحاصلة بمنطقة الحوض الغربي المتوسطي، خاصة وأنه تزامن مع سقوط الأندلس وهجرة الموريسكيين للسواحل المغاربية.

– لم تقتصر استراتيجية الإيبيريين خلال القرن 16م على تحويل التجارة العالمية والتخلص من الوساطات المتعددة في البحر المتوسط، وإنما أرفقت ذلك بضرب أبرز القواعد الاقتصادية في الضفة الجنوبية للمتوسط، واحتلال الثغور الملاحية للكيانات السياسية في شمال إفريقيا من خلال عمليات ازدواجية تأرجحت بين الحملات العسكرية تارة والتحالفات المحلية تارة أخرى.

– أدى تحول التجارة العالمية خلال القرن 16م، إلى إحداث انقلاب اقتصادي على مستوى الملاحة التجارية في البحر المتوسط، بحيث عرفت الضفة الشمالية رواجاً تجارياً ونمواً صناعياً سريعا، بالمقابل كانت الضفة الجنوبية تشهد تدهوراً اقتصادياً نتيجة تراجع دور متنفسيها التجاريين البحري والصحراوي، فالأولى

أصبحت بحاجة إلى مواد أولية وأسواق لصرف منتجاتها، أكثر من ذي قبل، بينما ظلت الثانية غير قادرة على تلبية حاجيات ولا صرف منتجات الأولى، وما زاد الأمر تعقيداً إغلاق الإسبان والأتراك لحوضي المتوسط الغربي والشرقي.

– نتيجة تراجع الملاحة التجارية في البحر المتوسط خلال القرن 16م، أصبحت القرصنة كأسلوب شرعي للتمون اليومي، وكطريقة للتعبير عن الهيمنة على مجال حيوي (البحار)، إذ مورست على نطاق واسع من كلا الضفتين.

– إذا كانت العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية بين ضفتي المتوسط، قبل فترة تحول التجارة العالمية، تتم وفق مراسلات وصفقات رسمية ملكية، فإنها في القرن 16م وما تلاه ستخضع لإتفاقيات ومعاهدات يقوم بهام ممثلوا (قناصل) هذه الدول، خاصة الدول الأوروبية.

– لم يكن تأثير تحول الطرق التجارية الصحراوية، على شمال إفريقيا أوائل القرن 16م، بالدرجة التي أثر بها تحول التجارة البحرية، ويشهد على ذلك الذهب الذي استمر في الوصول إلى شمال إفريقيا، والنقد الذهبي الذي سكّه وتداوله سلاطين فاس وتلمسان خلال هذه الفترة.

– خلق القرن 16م، نموذجاً من التغير الحضاري في كل من شمال إفريقيا وغرب أوربا، بحيث تم التحول في موازين القوة بين ضفتي المتوسط، من وضع كان فيه الجنوبيون الأفارقة هم الذين يطرقون أبواب أوربا، ويتحكمون في أراضي كثيرة من بلدانها إلى وضع أصبحت فيه المبادرة في يد الشماليون الأوربيون ضمن مسار جديد تميز بـ"التوسع الأوربي" على حساب العالم، والذي توّج بالكشوفات الجغرافية من ناحية، وتحوّل التجارة العالمية من ناحية أخرى.

وبالرغم من أن الصورة الموضوعية لدراسة " أثر تحول التجارة العالمية على الحوض الغربي المتوسطي"، تبدوا واضحة، فإن هناك بعض الإشكاليات التي لم يسعنا المقام للإجابة عنها، كما انكشفت أمامنا إشكاليات أخرى، أبرزها: إذا كان التوسع الإيبيري في العالم وفي شمال أفريقيا خلال القرن 16م نتيجة حتمية للإنقلاب التجاري. فهل يمكن اعتبار التوسع الفرنسي البريطاني خلال القرن 19م نتيجة حتمية للإنقلاب الصناعي؟.

في ختام هذه الدراسة، نشير إلى أن أثر تحول التجارة العالمية على البحر المتوسط ككل، ضعف تدريجيا منذ نهاية القرن 16م، خاصة بعد انضمام البرتغال إلى إسبانيا عام 1580م، وهزيمة الأسطول

الإسباني" الأرمادا " أمام الأسطول الإنجليزي عام 1588م، إذ سيتحول مركز الثقل البحري والتجاري إلى قوى أوروبية أمثال هولندا وفرنسا. وتعاظمت قوة بريطانيا بوجه خاص في هذا المجال بعد الثورة الصناعية، لتصبح في مقدمة القوى الأوروبية التي ستنجح في إحياء الطريق التقليدي القديم عبر البحر المتوسط مع نهاية القرن 18م.

ملاحق

ملحق رقم 01: الملاحة البحرية في البحر المتوسط خلال القرن 15م[1].

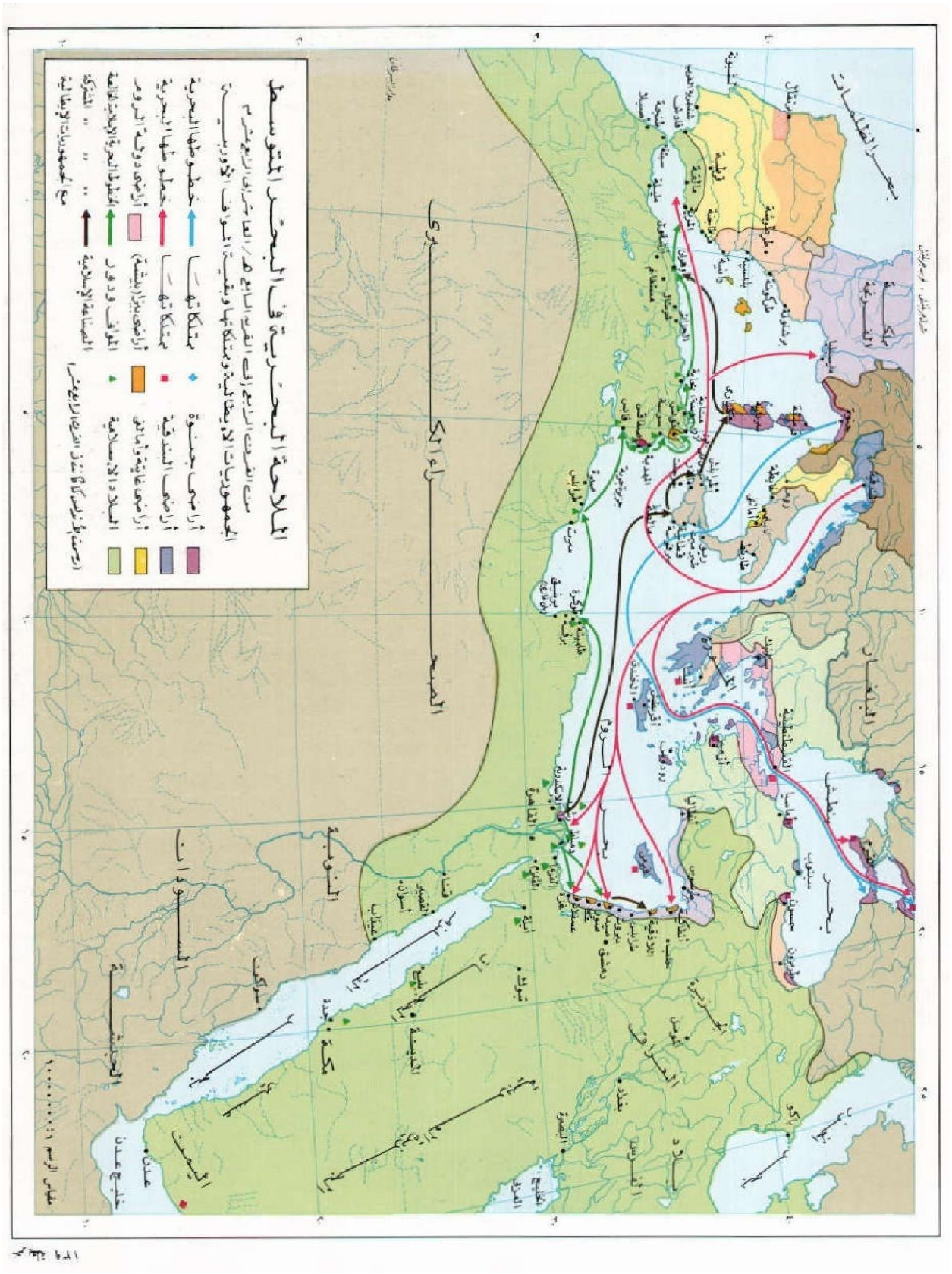

[1] حسين مؤنس، أطلس تاريخ الإسلام، [د ط]، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة: 1987، ص 284.

ملحق رقم 02: الطرق التجارة الرئيسية في العالم المتوسطي خلال القرن 15م[1].

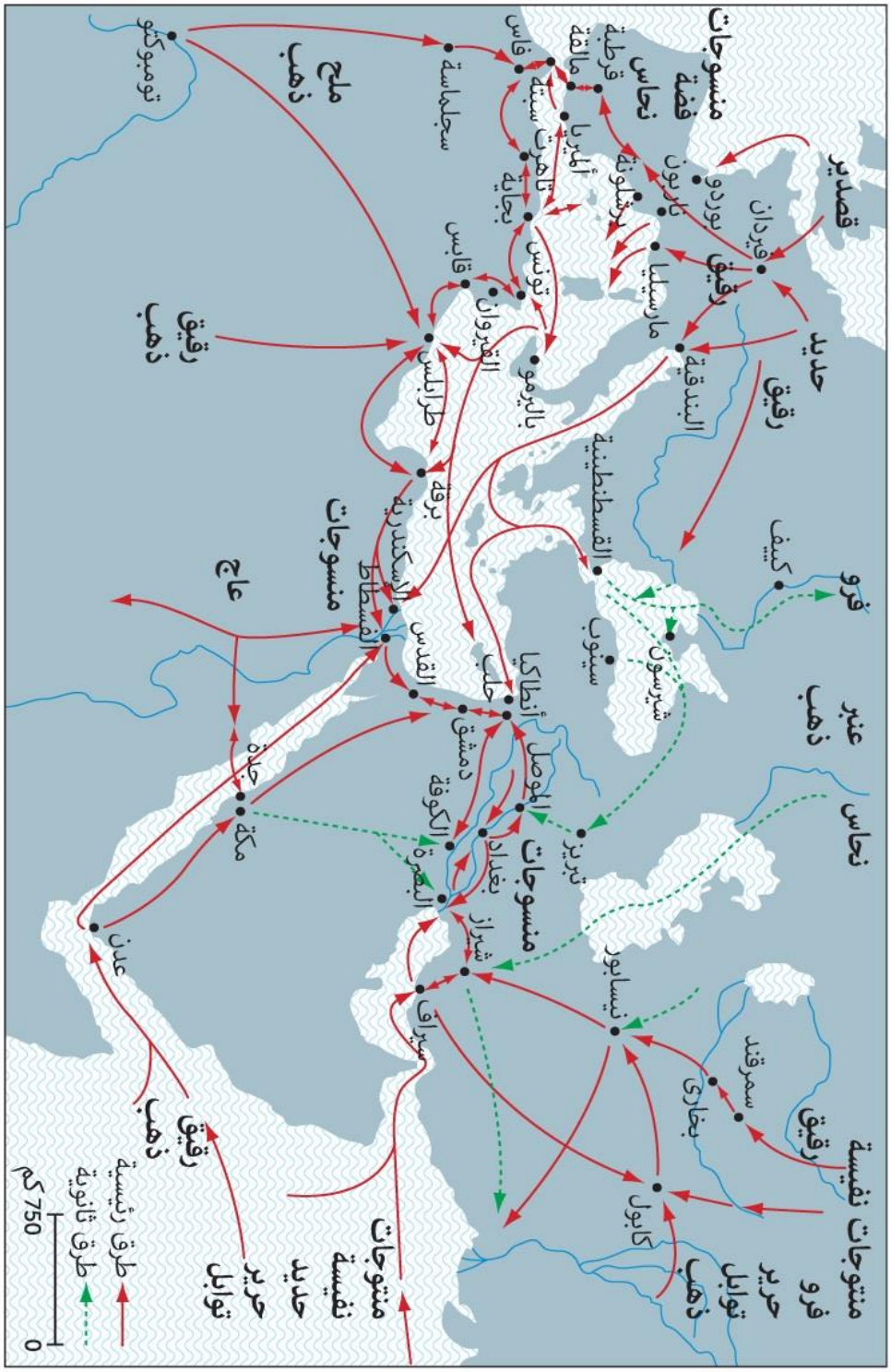

[1] httpp//www.cndf.fr, 18 – 05 – 2017, 17 :22.

ملحق رقم 03: الطرق التجارية الرئيسية العابرة للصحراء خلال القرن 15م[1].

[1] حسين مؤنس، المرجع السابق، ص 404.

ملحق رقم 04: خريطة رأس رجاء الصالح تعود إلى سنة 1842[1].

[1] httpp// www.wld.org/ar/item/7337 , 14 - 05 – 2017, 19 :48. (بتصرف).

ملحق رقم 05: الوثيقة الأصلية لمعاهدة تورد دي سيلاس 1492م[1].

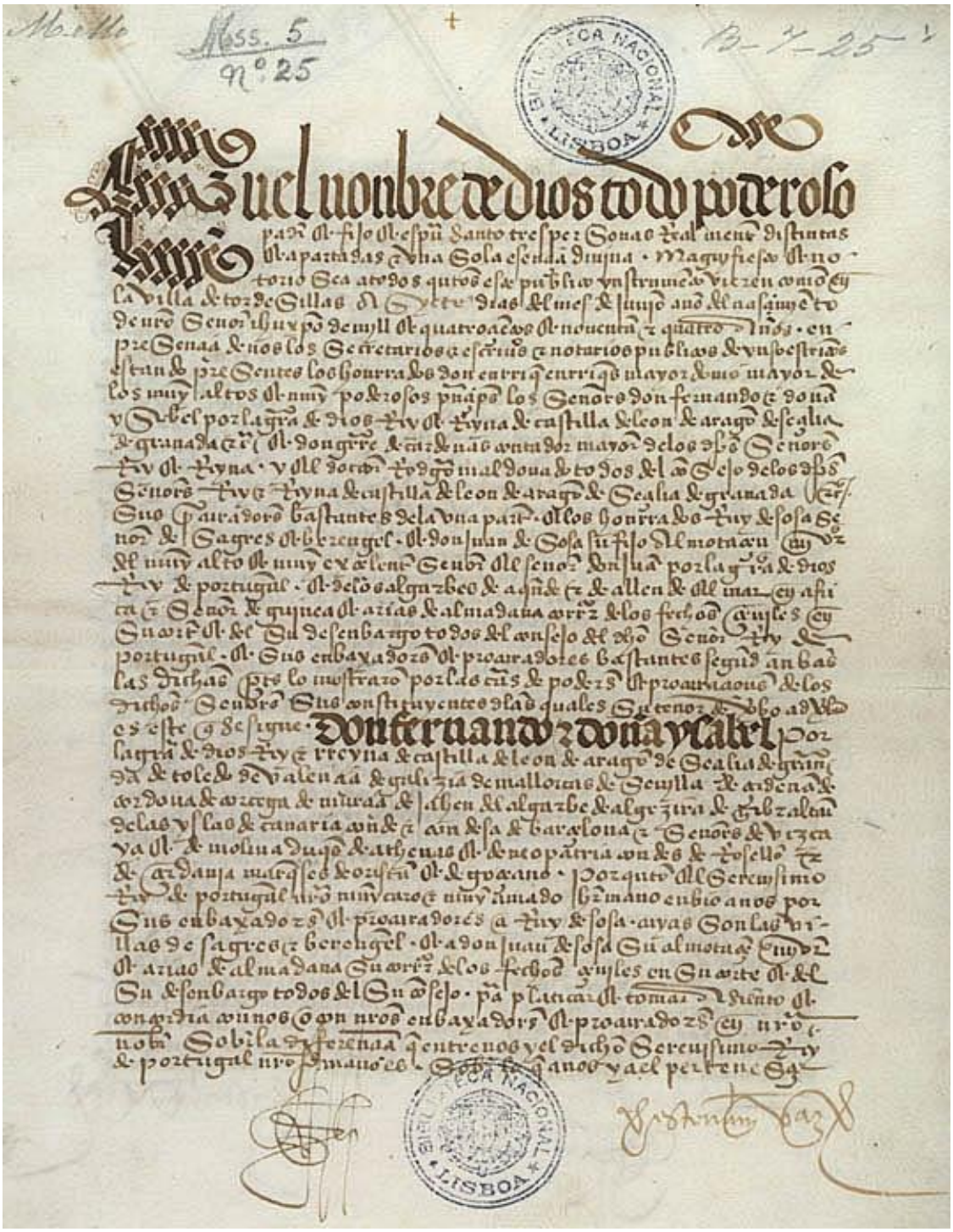

[1] httpp// www.wld.org/ar/item/17529544, 14 – 05 – 2017, 20 :04.

ملحق رقم 06: خريطة العالم للرسام الإسباني بدرو دي مدينا عام 1545م[1].

[1] يظهر في الخريطة الخط الفاصل للحدود البرتغالية والاسبانية، بموجب معاهدة تورد دي سيلاس: بدرو دي مدينا، خلاصة الكوزموغرافيا، 1545 الارشيف الإلكتروني للمكتبة الرقمية العالمية. 15-05-2017، 18:22. www.wld.org/ar/item/7337 //httpp

ملحق رقم07: مسار رحلتي دي غاما البحرية، ودي كافيليا ودي بايفا البرية إلى الهند[1].

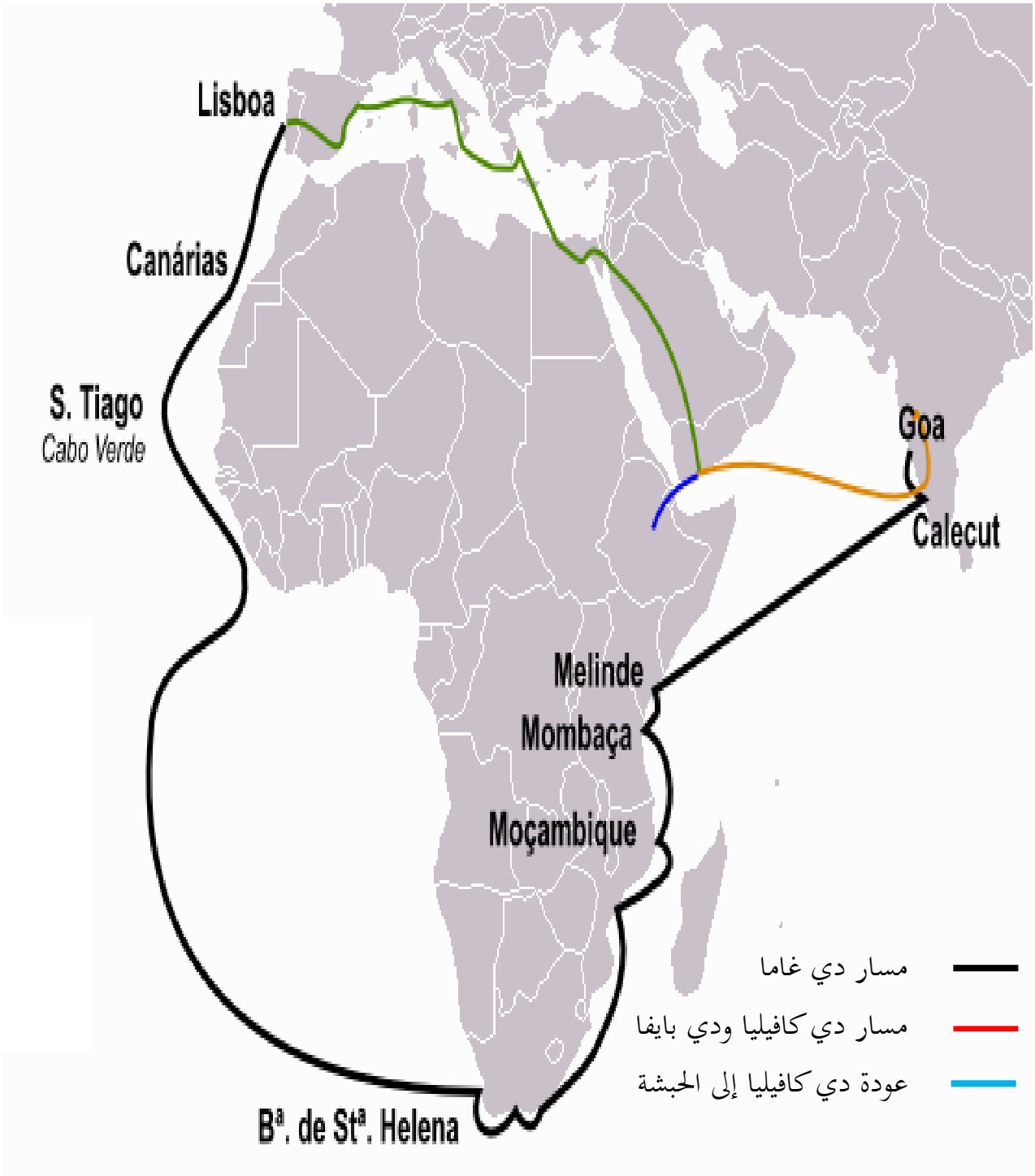

[1] httpp//www.Blog.,daum,methram0114/17049622, 14 – 05 – 2017, 22 :10. (بتصرف)

ملحق رقم 08: الطرق التجارية في شرق إفريقيا وبلاد آسيا بعد سيطرة البرتغاليين أوائل القرن 16م[1].

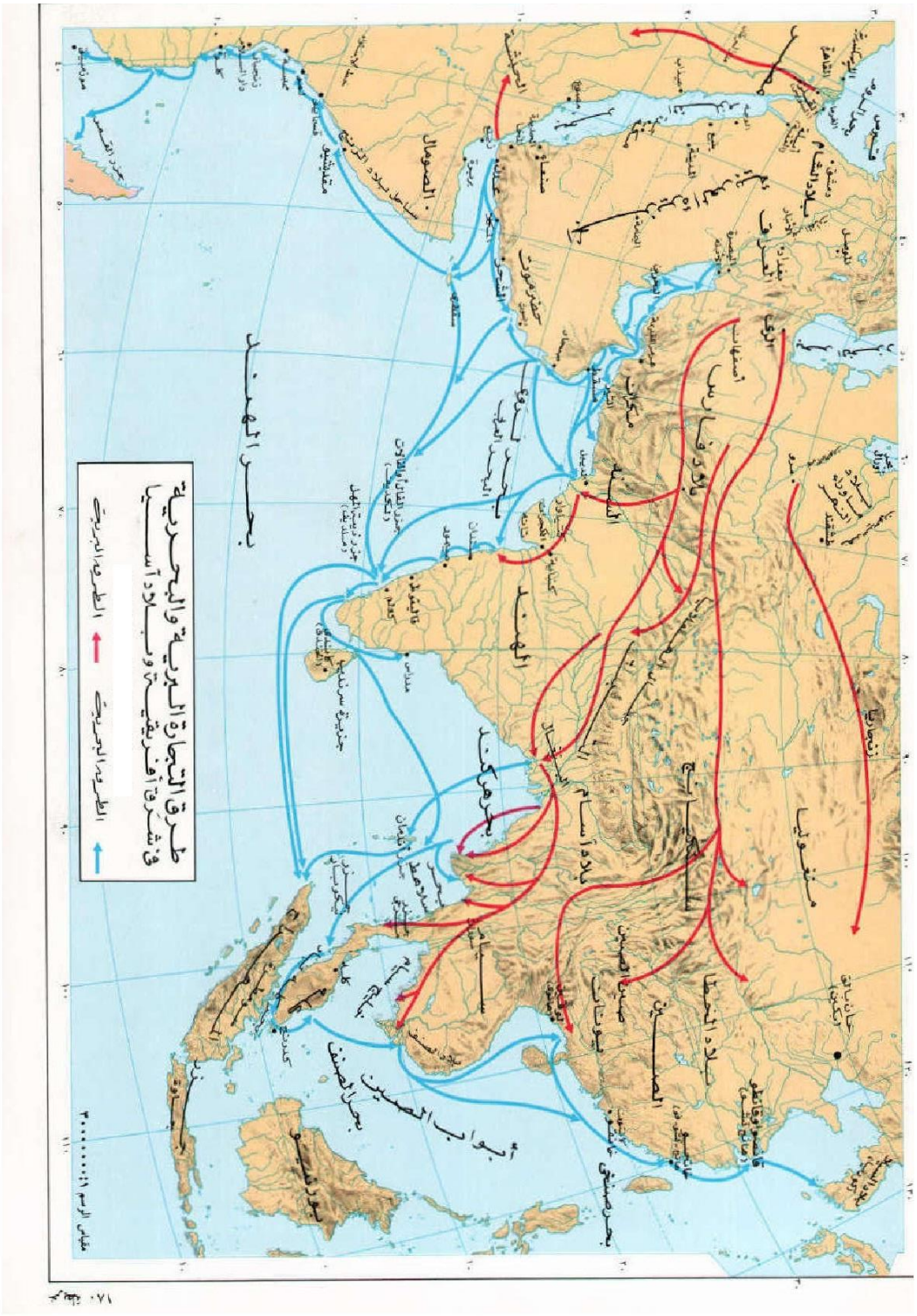

[1] حسين مؤنس، المرجع السابق، ص 388.

ملحق رقم 09: الصفحة الأولى من معاهدة الحماية الإسبانية على تونس 1535م[1].

الصفحة الاخيرة من المعاهدة التي امليت على السلطان الحسن ، تحمل امضاءه و امضاء الامبراطور -

[1] توفيق المدني، حرب الثلاثمائة، المرجع السابق، ص235.

ملحق رقم 10: مثلث التجارة في المحيط الأطلسي خلال القرن 16م وما تلاه[1].

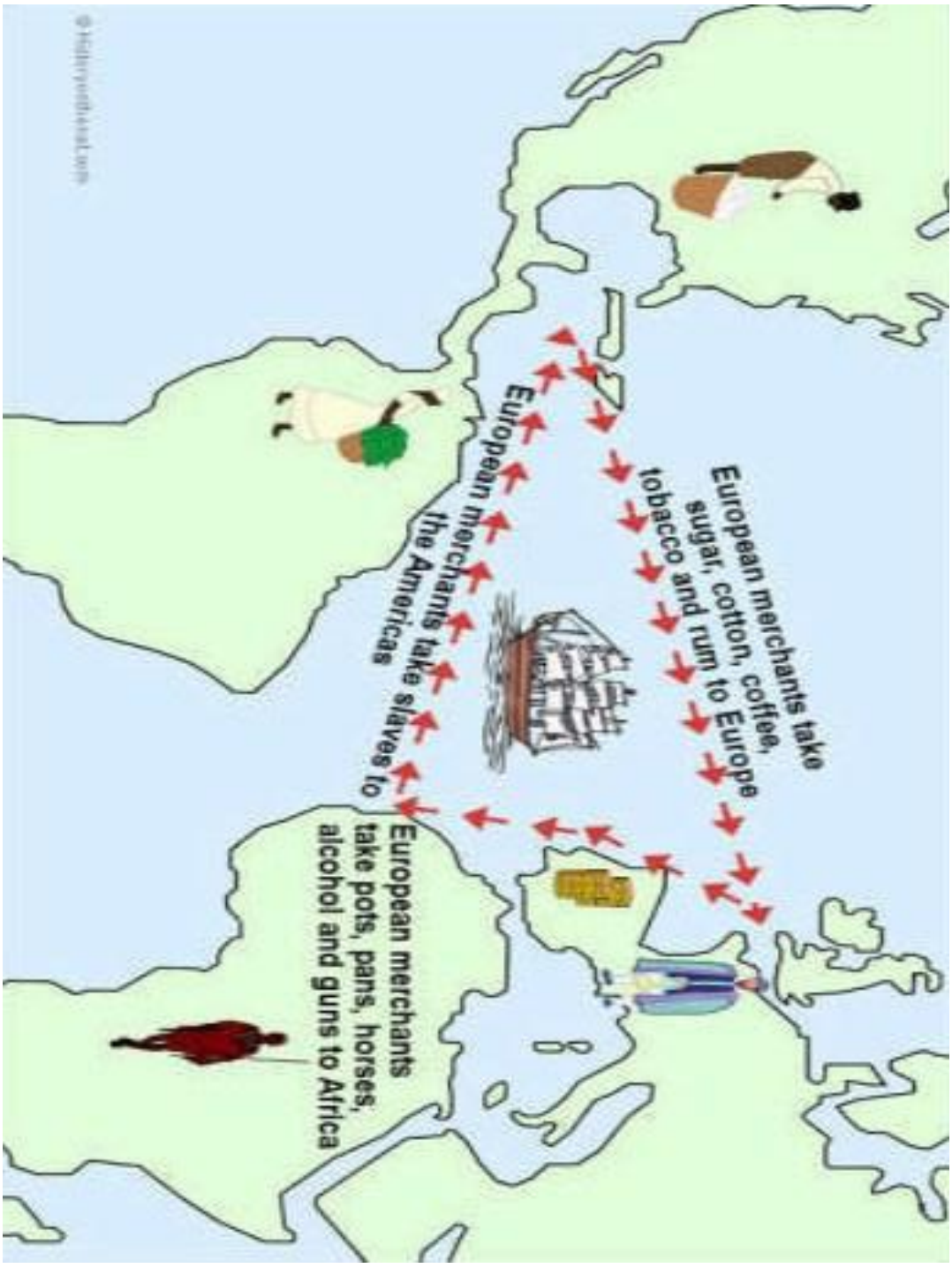

[1] httpp// : www.un org/ar/eremt/ofricamdescenteecode/slare – trade. Shtml. 14-05-2017, 19:10.

ملحق رقم 11: تجارة العبيد في المحيط الأطلسي من افريقيا إلى العالم الجديد[1].

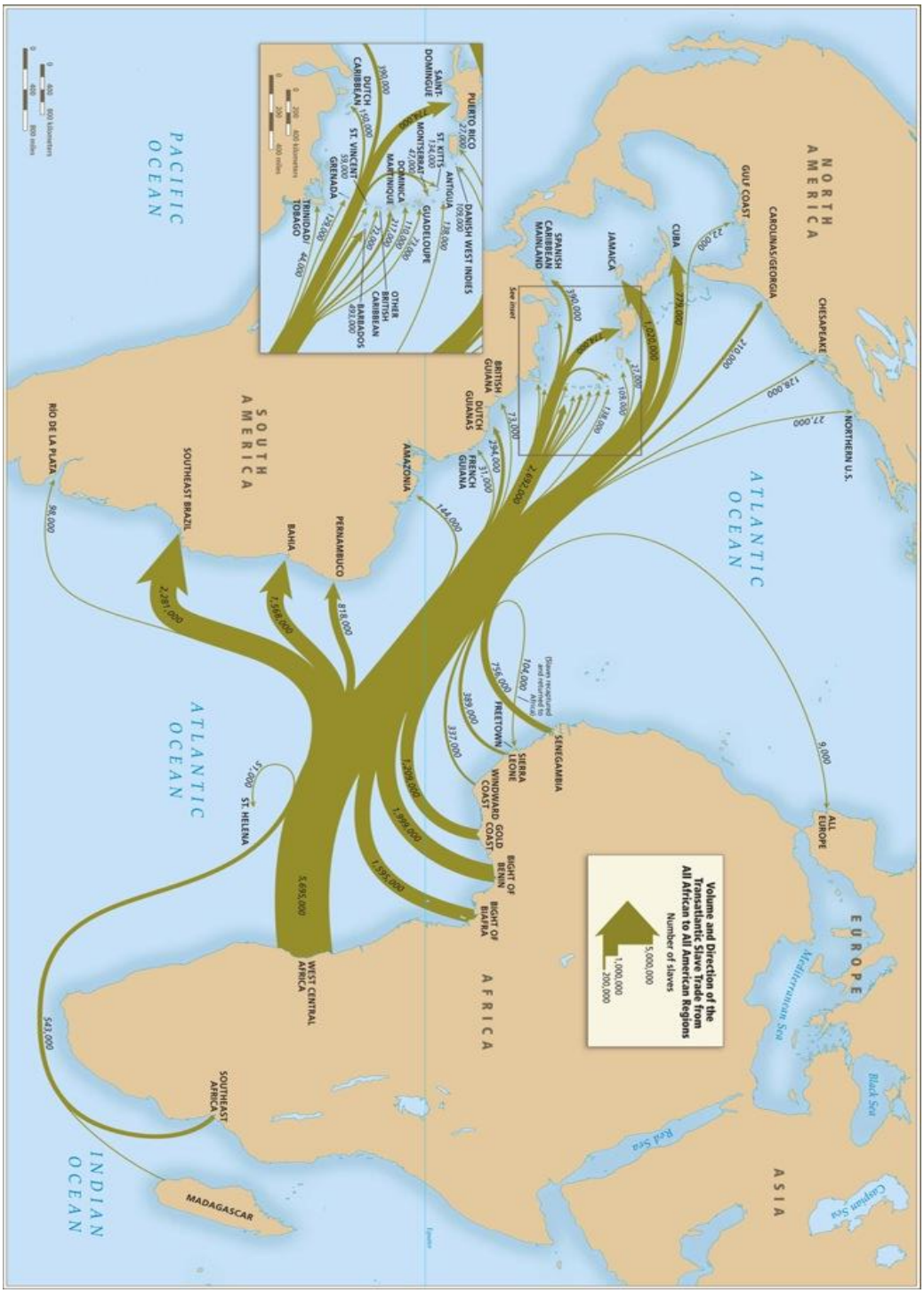

[1] httpp// : www.un org/ar/eremt/ofricamdescenteecode/slare – trade. Shtml. 14-05-2017, 19:15.

قائمة المصادر

والمراجع

أولاً: المصـادر:

1) إبن إياس، بدائع الزهور ووقائع الدهور، ج4، تح: مصطفى محمد، ط1، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة: 1975.

2) إبن بطوطة، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، تح: الكتاني المنتصر، [د ط]، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، بيروت، 1985.

3) إبن خلدون عبد الرحمان، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر،ج7، مر: زكار سهيل، [د ط]، دار الفكر، لبنان: 2000.

4) التمكروتي علي بن محمد، النفحة المسكية في السفارة التركية 1589م، تق: الصالحي محمد، [د ط]، دار السويدي للنشر والتوزيع، الإمارات العربية: 2007.

5) الحميري عبد المنعم، صفة جزيرة الأندلس الروض المعطار في خبر الأقطار، تح: بروفنصال لافي، ط2، دار الجيل، لبنان: 1988.

6) الزركشي محمد، تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تح: منصور محمد، ط2، المكتبة العتيقة، تونس: 1966.

7) العبدري أبي عبد الله، رحلة العبدري، تح:كردي علي ابراهيم، ط2، دار سعد الدين للنشر والتوزيع، دمشق: 2005.

8) العقباني محمد، تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ وتغيير المناكر، تح. الشنوفي علي، [د ط]، المطبعة الكاثوليكية، لبنان: 1967.

9) كاربخال مارمول، إفريقيا، ج2، تر: حجي محمد وآخرون، [د ط]، دار المعارف، الرباط: 1989.

10) مجهول، مذكرات خير الدين، تر: دراج محمد، ط1، شركة الأصالة للنشر، الجزائر: 2010.

11) مجهول، يوميات فاسكو دي جاما، ت: الشيخ عبد الرحمن عبد الله، [د ط]، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: 1995.

12) المقري أحمد، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، مج3، تح: عباس إحسان، [د ط]، دار صادر، بيروت، 1988.

13) النهروالي محمد، البرق اليماني في الفتح العثماني، تح: الجاسر حامد، ط1، منشورات دار اليمامة، الرياض: 1967.

14) الوزان حسن، وصف افريقيا، ج1-ج2، تر: حاجي محمد و الاخضر محمد ، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت: 1983.

ثانياً: المراجع:

I- باللغة العربية

1) أباظة فاروق عثمان، أثر تحول التجارة العالمية إلى رأس رجاء الصالح على مصر وعالم البحر المتوسط خلال ق 16، ط2، دار المعارف، القاهرة، [د س].

2) إبراهيم عيسى علي، الفكر الجغرافي والكشوف الجغرافية، [د ط]، دار المعرفة الجامعية، مصر: 2000.

3) أبو علية عبد الفتاح حسن، تاريخ الأمريكيتين والتكوين السياسي للولايات المتحدة، [د ط]، دار المريخ للنشر، الرياض: 1987.

4) الأرقش دلندة آخرون، المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، [د ط]، مركز النشاط الجامعي، ميديا كوم، الرباط: 2003.

5) ألتر عزيز سامح، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، تر: عامر محمود علي، ط1، دار النهضة العربية، بيروت: 1989.

6) أياد الهاشمي، تاريخ اوربا الحديث، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان: 2009.

7) برانشفيك روبار، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15, ج1، تر: حمادي الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت: 1988.

8) برنيان أندري وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: اسطنبولي رابح، منصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1984.

9) بروديل فرنان، المتوسط والعالم المتوسطي في عهد فيليب الثاني، ط1، تر: أبي سمراء مروان، دار المنتخب العربي، بيروت: 1993.

10) بروديل فرنان، الحضارة المادية والاقتصادية والرأسمالية- الحياة اليومية وبنيتها- الممكن والمستحيل، ج1، تر: مصطفى ماهر، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة: 2013.

11) بشاري لطيفة، العلاقات التجارية للمغرب الأوسط من ق13إلى ق16، [د ط]، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان: 2011.

12) البطريق عبد الحميد، نوار عبد العزيز ، التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة الى مؤتمر فينا، [د ط]، دار النهضة العربية، بيروت، [د س].

13) بلهواري فاطمة، التكامل الاقتصادي والمبادلات التجارية بين المدن المغاربية خلال العصر الوسيط، [د ط]، منشورات الزمن، الرباط: 2010.

14) بن خروف عمار، العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الجزائر والمغرب ق 16، ج2، [د ط]، دار الأمل للطباعة والنشر، الجزائر: 2008.

15) بن خروف عمار، العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب ق 16، ج1، [د ط]، دار الأمل للطباعة والنشر، الجزائر: 2006.

16) بن قربة صالح وآخرون، تاريخ الجزائر في العصر الوسيط، [د ط]، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 54، الجزائر: 2007.

17) بوشرب أحمد، دكالة والإستعمار البرتغالي 1481- 1541، ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء: 1984.

18) بوشرب أحمد، وثائق ودراسات عن الغزو البرتغالي ونتائجه، ط1، دار الأمان، الرباط: 1997.

19) بوفيل دبل يو: تجارة الذهب وسكان المغرب الكبير، تر: أبو لقمة الهادي، عزيز محمد، ط2، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي: 1988.

20) جبار ناصر، فنادق التجار المسحيين في الدولة الحفصية،[د ط]، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر: 2010.

21) جعفري مبارك، مقالات وأبحاث حول تاريخ منطقة توات، [د ط]، دار الكتاب العربي، الجزائر: 2016.

22) جوليان شارل أندري، تاريخ إفريقيا الشمالية من الفتح الإسلامي إلى سنة 1830،ج2، تر: مزلي محمد، بوسلامة البشير، دار النشر التونسية، تونس: 1983.

23) حبيدة محمد، تاريخ أوربا من الفيودالية إلى الأنوار، ط1، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط: 2010.

24) حساني مختار، تاريخ الجزائر الوسيط، ج3، ط1، دار الهدى، الجزائر: 2013.

25) حمدان جمال، استراتيجية الإستعمار والتحرير، ط1، دار الشرق، بيروت: 1983.

26) خالف محمد نجيب، أوصاف الجزائر في كتابات البكري، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر:2007.

27) ديل شارل، البندقية جمهورية ارستقراطية، ت: عزت عبد الكريم أحمد، [د ط]، دار المعارف، القاهرة: 1948.

28) الدين عصام، دراسات في تاريخ المغرب والأندلس، [د ط]، دار الفكر العربي، القاهرة: 1999.

29) رزوق محمد، الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين 16- 17م، ط4، إفريقيا الشرق، المغرب: 2014.

30) رفعت بك محمد، التيارات السياسية في حوض البحر المتوسط، [د ط]، لجنة البيان العربي، مصر: 1949.

31) رمضان عبد العظيم، تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث، ج1، [د ط]، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر: 1997.

32) روسي إتوري، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911، تر: التليسي خليفة محمد، ط2، الدار العربية للكتاب، بيروت: 1991.

33) زبادية عبد القادر، مملكة سنغاي في عهد الأسيقيين 1493- 1591، الجزائر: 1971.

34) زنبير محمد، تجارة القوافل في المغرب تجارة القوافل ودورها الحضاري حتى نهاية القرن التاسع عشر، [د ط]، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد: 1984.

35) سبنسر وليام، الجزائر في عهد رياس البحر، تر: زبادية عبد القادر، [د ط]، دار القصبة للنشر، الجزائر: 2006.

36) سعيدوني نصر الدين، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800- 1830، [د ط]، ش.و.ن.ت، الجزائر: 1979.

37) السلمان محمد حميد، الغزو البرتغالي للجنوب العربي والخليج بين 1507- 1565، مركز زايد للتراث، إمارات العربية المتحدة: 2000.

38) سيد أشرف صالح محمد، أصول التاريخ الأوربي الحديث، ط1، دار ناشري للنشر الالكتروني، الكويت: 2009.

39) السيد عبد العزيز سالم، العبادي أحمد مختار، تاريخ البحرية الإسلامية في المغرب والأندلس، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان: 1969.

40) الشريف محمد، سبتة الإسلامية، دراسات في تاريخها الاقتصادي والاجتماعي، ط2، تر: بن عبود محمد ، منشورات جمعية تطوان، الرباط: 2006.

41) شطب جاسم محمد، الإستراتيجية العثمانية في شمال افريقيا، http ://Studentshistory 13.com، يوم 2017/01/08م، الساعة: 10:30.

42) شقير نعوم، تاريخ السودان، تح: محمد ابراهيم أبو سليم، [د ط]، دار الجيل، بيروت: 1981.

43) شوفالييه كورين ، الثلاثون الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر 1510-1541، تر: جمال حمادنة، [د ط]، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر:1991.

44) شوقي عثمان، التجارة بين مصر وإفريقيا في عهد المماليك، [د ط]، مجلس الأعلى للثقافة، مصر: 2002.

45) شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، ط1، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة: 1979.

46) الصلابي محمد، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، ط1، دارا بن الجوزي، مصر: 2001.

47) ضرار محمد صالح، تاريخ سواكن والبحر الأحمر، تق: مير غني عز الدين، ط2، الدار السودانية للكتب والكتاب: 1988.

48) طاهر أحمد، إفريقيا فصول من الماضي والحاضر، [د ط]، دار المعارف: القاهرة، 1975.

49) الطيف عالي حامد خليفة، المراكز التجارية الليبية وعلاقتها مع ممالك السودان الأوسط وأثرها على الحياة الاجتماعية خلال القرنين 14- 15م، ط1، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية، طرابلس: 2003.

50) عاشور سعيد عبد الفتاح، العصر المملوكي في مصر والشام، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة: 1976.

51) عاشور سعيد عبد الفتاح، بحوث ودراسات في تاريخ العصور الوسطى، دار الأحد (البحيري إخوان)، [د ط]، بيروت: 1975.

52) عاشور سعيد عبد الفتاح، حضارة ونظم اروبا في العصر الوسيط، [د ط]، دار النهضة العربية، بيروت: 1976.

53) عامر محمود علي، فارس محمد خير، تاريخ المغرب العربي الحديث المغرب الأقصى- ليبيا، [د ط]، منشورات جامعة دمشق، سوريا: 2000.

54) عبد الأحد السبتي، الأسطوغرافيا والأزمة دراسات في الكتابة التاريخية والثقافية، ط1، منشورات كلية الأداب والعلوم الإنسانية، الرباط: 1944.

55) عطا محمد، اليهود في بلاد المغرب الأقصى في عهد المرينيين والوطاسيين، ط1، دار الكلمة، دمشق: 1999.

56) العيدروس محمد، المغرب في العصر الإسلامي، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة: 2009.

57) فكاير عبد القادر، الغزو الاسباني للسواحل الجزائرية وآثاره 1505- 1792، [د ط]، دار هومة، الجزائر: 2012.

58) فهمي نعيم زكي، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب أواخر العصور الوسطى، مطابع الهيئة المصرية، القاهرة، 1973.

59) فيرو شارل، الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي، تر: الوافي عبد الكريم، ط3، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي: 1994.

60) فيلالي عبد السلام، الجزائر الدولة والمجتمع، [د ط]، دار الوسام العربي، الجزائر: 2013.

61) فيلالي عبد العزيز، تلمسان في العهد الزياني، ج1،[د ط]، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر: 2002.

62) قنان جمال، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619- 1830، [د ط]، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر: 2007.

63) قويدر بشار، القوافل التجارية المغاربية، طبيعة التجارة وآثارها، مجلة طرق القوافل، منشورات المركز الوطني للبحث في عصور ما قبل التاريخ وعلم الإنسان والتاريخ بالتعاون مع اللجنة الوطنية لليونسكو، الجزائر: 2001.

64) كاهن كلود ، الشرق والغرب زمن الحروب الصليبية، ت: الشيخ أحمد، [د ط]، [د.د]، القاهرة: 1995.

65) كريّم عبد الكريم، المغرب في عهد الدولة السعدية، ط3، منشورات جمعية المؤرخين المغاربة، الرباط: 2006.

66) كزارا فريد، التوابل التاريخ الكوني، تر: إيزمير الدا حميدان، ط1، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، أبوظبي: 2010.

67) كونستبل أوليفيا ريمي، التجارة والتجار في الأندلس، تر: فيصل عبد الله، ط1، دار العبيكان، الرياض: 2002.

68) اللهيبي فتحي سالم حميدي، الحديدي فائز علي بخيت، جوانب من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العصر المملوكي، ط1، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الموصل، العراق: 2014.

69) ماخوفسكي ياتسيك، تاريخ القرصنة في العالم، تر: أنور محمد إبراهيم، [د ط]، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: 2008.

70) مارسيه جورج، بلاد المغرب وعلاقتها بالمشرق الإسلامي في العصور الوسطى، تر: هيكل محمود، [د ط]، منشأة المعارف، مصر: 1991.

71) المدني أحمد توفيق، تاريخ الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط1، الجزائر:1984، ص 125.

72) المدني أحمد توفيق، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا، [د ط]، ش.و.ن.ت، الجزائر: 1976.

73) المدني أحمد توفيق، محمد عثمان باشا داي الجزائر 1755-1791، [د ط]، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1986.

74) مروش المنور، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني العملة الأسعار والمداخيل، [د ط]، دار القصبة، الجزائر: 2009.

75) المقرحي ميلاد، تاريخ أوربا الحديث 1453- 1948، ط1، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي: 1996.

76) منصور أحمد صبحي، الحسبة دراسة أصولية تاريخية، ط1، مركز المحروسة، مصر: 1995.

77) الميلي مبارك، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر: 1964.

78) النجار سعيد، تاريخ الفكر الاقتصادي، [د ط]، دار النهضة العربية، بيروت: 1985.

79) النشار محمد محمود، تأسيس مملكة البرتغال، ط1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة: 1990.

80) نعنعي عبد المجيد، أوروبا في بعض الأزمنة الحديثة والمعاصرة 1453- 1848، [د ط]، دار النهضة العربية، بيروت: 1983.

81) هربرت فيشر، أصول التاريخ الأوروبي الحديث، تر: راشد زينب، عبد الرحيم أحمد، [د ط]، دار النهضة، بيروت: 1970.

82) وولف جون، الجزائر وأوروبا، تر: سعد الله أبو القاسم، [د ط]، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1986.

83) يحي جلال، التاريخ الاوروبي الحديث والمعاصر سيطرة أوربا على العالم، ج4، [د ط]، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، [د س].

84) يحي جلال، المغرب الكبير العصور الحديثة وهجوم الإستعمار، ج3، [د ط]، دار النهضة العربية، بيروت: 1981.

II- باللغة الأجنبية:

1) Amoura Amar, Résume de l'Histoire de l'Algérie, Edition Raihana, Alger: 2002 .

2) Brunschvig Roubar, La Berberie orientale sous les hafsides, des origines à la fin du xv siècle, T.$_2$, paris: 1940 - 1947.

3) Heers, Le Sahara et le commerce méditerranéen à la fin du moyen àge, dans annales de l'Institut d'Etudes Orientales de la faculté des lettres d'Alger, T.16, Alger: 1958.

4) Le Goff Jack, La civilisation de l'Occident médiéval, Edition de la Martinien, paris: 1984.

ثالثـــاً: المجـلات:

1) أحمد محمد عبد العالي، أضواء جديدة على ملاح فاسكو دي جاما، مجلة الدراسات الإفريقية، ع5، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مصر: 1976.

2) أستيتو محمد، معوقات الاقتصاد المغربي في العصر الو طاسي- السعدي، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، ع6، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة: 2005.

3) بلعربي خالد، الأسواق في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني، دورية كان التاريخية، ع6، دار ناشري، الكويت: ديسمبر 2009.

4) بونو سلفادور، تجارة طرابلس عبر الصحراء، مجلة البحوث التاريخية، مركز دراسات جهاد الليبيين، ع1، يناير:1981.

5) حساين عبد الكريم، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين 13- 15م، دورية كان التاريخية، ع7،دار ناشري، الكويت: سبتمبر 2012.

6) سعيود إبراهيم، القرصنة المتوسطية خلال الفترة الحديثة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع11، قسم التاريخ، المركز الجامعي بغرداية: 2011.

7) الشريف محمد، الجالية المغربية ببلاد السودان الغربي ق 14م ملاحظات حول دورها في التفاعل الحضاري بين ضفتي الصحراء، مجلة التاريخ العربي، ع20، جمعية المؤرخين المغاربة، خريف 2001.

8) عماري الحسين، العلاقات التجارية بين المغرب والسودان الغربي في بداية العصر الحديث من خلال كتاب وصف إفريقيا، مجلة المؤرخ، ع07، الدار البيضاء: مارس 2010.

9) عماري الحسين، العلاقات التجارية بين المغرب والسودان الغربي في بداية العصر الحديث من خلال كتاب "وصف إفريقيا"، دورية كان التاريخية، ع 09، دار ناشري للنشر الإلكتروني، سبتمبر2011.

10) محسن خالد، تاريخ النوبة والبجة في المصادر العربية عند كراتشكوفسكي، ندوة الرحالة العرب والمسلمين، (ندوة الرباط الأولى): 2003.

11) نشاط مصطفى، المغرب المريني وأزمة القرن 14م النقدية، مجلة أمل، ع3، مطبعة النجاح الجديدة: 1993.

12) نشاط مصطفى، ملاحظات حول المعاهدات التجارية المغربية في العصر المريني الأول، أعمال ندوة التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب، ج2، منشورات كلية الأداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء: 1989.

رابعـــاً: الرسائل الجامعيـــة:

1) بن ساعو محمد، التجارة والتجار في المغرب الإسلامي القرن 13- 15، إ: مزهودي مسعود، رسالة ماجستير في التاريخ الوسيط، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر- باتنة: 2013-2014.

2) بن مصطفى إدريس، العلاقات السياسية والاقتصادية لدول المغرب الإسلامي مع دول جنوب غرب أوروبا خلال ق 13-16، إ.بودواية مبخوت، أطروحة دكتوراه في تاريخ المغرب الإسلامي في العصر الوسيط، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية: 2013- 2014.

3) بوبكر محمد السعيد، العلاقات السياسية الجزائرية الإسبانية خلال القرن 18م، إ: حساني مختار، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، المركز الجامعي بغرداية: 2010-2011.

4) خرنق مبروكة، العلاقات التونسية الفرنسية خلال ق 17، إ: بن خروف عمار ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص حديث، قسم التاريخ، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، المركز الجامعي بغرداية: 2012-2011.

5) كليل صالح ، سياسة خير الدين في مواجهة المشروع الاسباني لاحتلال المغرب الأوسط، إ: أجقو علي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص حديث ومعاصر، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة العقيد لخضر، باتنة: 2006-2007.

خامساً: الموسوعات والقواميس:

1) الأيوبي محمد زاكي، القاموس الجغرافي الحديث، ط1، دار العلم للملايين، بيروت: 1988.

2) حناوي محمد، دليل المصطلحات في التاريخ الأوربي الوسيط، ج1، [د ط]، دار أبي رقراق، الرباط: 2002.

3) الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، ج1- ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت: 1985.

سادساً: المواقع الإلكترونية:

1) httpp// www.wld.org/ar/item/7337.

2) httpp// : www.un org/ar/eremt/ofricamdescenteecode/slare – trade. Shtml.

3) httpp//www.Blog.,daum,methram0114/17049622.

4) httpp//www.cndf.fr.

فهارس

- فهرس الأعلام.
- فهرس الأماكن.
- فهرس الملاحق
- فهرس الموضوعات.

(أ)
ابن بطوطة 44،39،38،28.
ابن خلدون 55،52،48،12.
أبي حسون الوطاسي 118.
أحمد ابن ماجد80،79.
أدورن 18.
اسماعيل الصفوي 81.
أفونصو دو بايفا 138،78.
ألكسندر السادس 76.
(ب، ت)
إيزابيلا101،76،60.
بارتول119.
بارثيليميو دياز79،75.
بريسترجون78،17.
البوكيرك91.
بيرو دو كافيليا79،78.
التجاني56.
التمكروتي107.
(ج، ح، خ)
جوم فرير70.
جون الثالث90،60.
جيرو لامو فيانيللو100.
الحسن الحفصي105.
خير الدين122،119،116،115،104.
(د، ر)
دوم جواوو63،59.
دون غونزالو101.
الرايس طرغوث116.
(س، ش)
سالم بن التومي116،105.
سليم الأول115،106.
سليمان القانوني117،116.
سنان باشا110.
شارل الخامس(شارلوكان) 116،105،92،
125،119،118،108.
الشيخ محمد الوطاسي102.
(ع)
عبد الحق المريني102.
العبدري22.
عروج104،116،113.
(ف، ق)
فاسكو دي غاما120،90،86،80،79.
فرنسوا الأول119،118.
فيرديناند101،92،60،59.
فيرناندو دي زافرا 100.
فيليب الثاني103،29.
قايتباي105.
قنصوة الغوري105.
(ك، ل)
كاردينال خيمينش101،100.
كريستوفر كولومبس86،80،79.
لويس داريوس119.
(م، ن)

مارمول124،108.
مالفانتي70،41.
ماليمو كاناكا80.
ماندويل43.
المانسي موسى38.
مانويل الأول90،79،60.
مراد آغا 116.
مولان119.
نيكولا البندقي42.
(هـ، و)
هنري ملاح75،71.
الوزان57،56،55،38،21،
109،126،127.

(أ)
أراغون60،45،44،41،31،30،21،20.
أزمور103،99.
أزور "جزر"77،74.
إسبانيا120،114،103،99،89،76.
آسفي103،99،84،83.
إسكندرية44،32،29،28،18.
اشبيلية87،82،74،131،94.
أصيلا103،102،100،91.
أغاديس27.
ألميرية81.
ألمينا(مستعمرة)126،83،73.
أمريكا120،92،80،79.
انجلترا131،118،96،75،62.
أوداغشت27.
أوروبا152،129،93،88.
إيبيريا74،73،68،67،59.
ايطاليا118،67،43،29،13.
(ب)
باديس103،99.
بجاية115،105،56،45،43،22.
البرازيل92،90،77.
برتغال69،62،60،59،58،57.
برشالونة78،70،43،28،23.
برقة28.
برنو37،27.
البندقية131،93،86،73،42،30،29.
بوجادور"رأس"75.
(ت)
تافيلالت127.
تطوان 102،100.
تغازي33،27،22.
تقرت127،33.
تكدا27.
تلمسان133،127،110،102،58،42.
تمبكتو38،33،27،23.
توات127،70،41،39،39،33،27،24
تونس51،42،119،116،104،101،91.
(ج، ح، خ)
جانت27.
جربة "جزيرة"116،113،102،101.
الجزائر120،119،115،108،91،53،43.
جزر الملوك90.
جنوة93،70،66،42،30،24.
جيجل115،39.
الخليج الفارسي82،81.
(د، ر)
درعة 127،129.
الدولة العثمانية120،117،114،110،98.
الرأس الأخضر "جزر"77.
رجاء الصالح "رأس"128،103،88،79،78.
رودس"جزيرة"101،78.

(س، ش)
سبتة100،92،84،74،45،32،23.
سجلماسة128،37،33،27،26.
سقطرى"جزيرة"81.
سنغال33،24.
سودان49،41،34،33،27،24.
سويس78،31،27.
شرشال115،114،102،100.
(ص، ط)
صفاقس27،26.
طرابلس121،116،101،91،37،21.
طنجة107،105،99،26.
(ع، غ)
عدن70،36.
عنابة108،105،28،22.
غاو24.
غاوا"جزيرة"82،81.
غدامس55،27.
غواناها "جزيرة"76.
غينيا84،75،17.
(ف، ق)
فاس155،127،117،103،102،100.
فرنسا134،125،119،91،44،29.
فلورانسا41،31،28.
قرطاجنة31.
قسطنطينية107،71،44،43.
قشتالة75،61،60،40،39،31.
القل41،29.
قيروان116،28،29.
(ك، ل)
كليكوت79.
كناري "جزر"41،74،73.
كوبا 76.
لشبونة132،125،94،85،80،74،62.
(م، ن)
مارسيليا44،30.
مالقة60،31.
مديرا "جزر"74.
مستغانم102،43،28.
مصر52،42،36،34،33،29.
المغرب الأقصى51،45،41،34،32،28.
ملقا "مضيق"82،81.
ماليبار"ساحل"82،81،80.
مليلة103،99.
نابولي78،31،28.
النيل "نهر"36،35،29.
(هـ، و، ي)
هايتي125.
هند79،78،76،70،60.
هنين114،108،107.
ودان75.
وهران114،100،99،42،32،28،18.

رقم الملحق	عنوان الملحق
ملحق رقم 01	الملاحة البحرية في البحر المتوسط خلال القرن 15م.
ملحق رقم 02	الطرق التجارة الرئيسية في العالم المتوسطي خلال القرن 15م.
ملحق رقم 03	الطرق التجارية الرئيسية العابرة للصحراء خلال القرن 15م.
ملحق رقم 04	خريطة رأس رجاء الصالح تعود إلى سنة 1842.
ملحق رقم 05	الوثيقة الأصلية لمعاهدة تورد دي سيلاس 1492م.
ملحق رقم 06	خريطة العالم للرسام الإسباني "بيدرو دي مدينا" عام 1545م.
ملحق رقم 07	مسار رحلتي دي غاما البحرية،ودي كافيليا ودي بايفا البرية إلى الهند.
ملحق رقم 08	الطرق التجارية في شرق إفريقيا وبلاد آسيا بعد سيطرة البرتغاليين أوائل القرن 16م.
ملحق رقم 09	الصفحة الأولى من معاهدة الحماية الإسبانية على تونس 1535م.
ملحق رقم 10	مثلث التجارة في المحيط الأطلسي خلال القرن 16م وما تلاه.
ملحق رقم 11	تجارة العبيد في المحيط الأطلسي من إفريقيا إلى العالم الجديد.

الرقم	الموضوعات	الصفحة
.1	**الإهداء**.....	00
.2	**شكر وعرفان**.....	00
.3	**مقدمة**.....	10-02
.4	**الفصل الأول: التجارة العالمية خلال القرن 15م بالبحر المتوسط**.....	47-11
.5	مقدمة الفصل الأول	12
.6	المبحث الأول:التجارة الداخلية بممالك شمال إفريقيا خلال القرن 15م.....	13
.7	أولاً: عوامل ازدهار النشاط التجاري.....	13
.8	ثانياً: آليات ونظم التبادل التجاري.....	18
.9	المبحث الثاني: الطرق والمراكز التجارية بالحوض الغربي المتوسط خلال القرن 15م.....	26
.10	أولاً: المسالك والطرق التجارية.....	26
.11	ثانياً: المراكز والموانئ التجارية.....	31
.12	المبحث الثالث: العلاقات التجارية الخارجية لشمال إفريقيا خلال القرن 15م.....	35
.13	أولاً: العلاقات التجارية مع السودان.....	35
.14	ثانياً: العلاقات التجارية مع جنوب أوروبا الغربية.....	40
.15	خلاصة الفصل الأول.....	47
.16	**الفصل الثاني: التجارة العالمية أوائل القرن 16م باتجاه المحيط الأطلسي**.....	86-48
.17	مقدمة الفصل الثاني.....	49
.18	المبحث الأول:التغيرات الحضارية لضفتي المتوسط أواخر القرن 15م.....	50
.19	أولاً: تفكك وحدة شمال إفريقيا.....	50

20.	ثانياً: نمو إسبانيا و البرتغال.....	58
21.	المبحث الثاني: الكشوفات الجغرافية الإيبيرية أواخر القرن 15م.....	66
22.	أولاً: دوافع الكشوفات الجغرافية الإيبيرية.....	66
23.	ثانياً: الإندفاع الإيبيري نحو الأطلسي.....	73
24.	المبحث الثالث:الجهود البرتغالية لتحويل التجارة العالمية في مطلع القرن 16م.....	78
25.	أولاً: وصول البرتغاليين إلى الهند.....	78
26.	ثانياً: التجارة العالمية عبر الأطلسي.....	82
27.	خلاصة الفصل الثاني.....	86
28.	**الفصل الثالث: أثر تحول التجارة العالمية خلال القرن 16 على ضفتي المتوسط**....	129-87
29.	مقدمة الفصل الثالث.....	88
30.	المبحث الأول: انعكاسات تحول التجارة العالمية على الضفة الأوروبية لغرب المتوسط.....	89
31.	أولاً: الانعكاس السياسي.....	89
32.	ثانياً: الانعكاس الاقتصادي.....	93
33.	المبحث الثاني: نتائج تحول التجارة الدولية على الضفة الإفريقية للمتوسط.....	98
34.	أولاً: سياسيا- (تفكك الوحدات السياسية في شمال إفريقيا).....	98
35.	ثانيا: اقتصاديا: (التحولات- الإنهيار).....	106
36.	المبحث الثالث: أثر تحول التجارة العالمية على العلاقات الدولية بالبحر المتوسط.....	114
37.	أولاً: الأثر السياسي: (إشتداد التنافس العثماني الإسباني على مناطق النفوذ).....	114
38.	ثانياً: الأثر الاقتصادي.....	122
39.	خلاصة الفصل الثالث.....	129

.40	خاتمة البحث.....	134-130
.41	ملاحق البحث.....	145-135
.42	بيبلوغرافيا البحث.....	155-146
.43	فهرس الأعلام.....	157-156
.44	فهرس الأماكن.....	159-158
.45	فهرس الملاحق.....	160
.46	فهرس الموضوعات.....	163-161

إنتهى بحمد الله

ملخص الدراسة:

مثّل البحر المتوسط دوراً محورياً في ديناميكية الحركة التجارية العالمية، خلال القرن 15م كونه منطقة جيواستراتيجية لعبور تجارتي الشرق (الهند) وإفريقيا جنوب الصحراء، إلا أن هذا الدور الحيوي، أصبح هامشياً في النظام العالمي الجديد للمبادلات التجارية الدولية أثناء القرن 16م، جراء تحول التجارة العالمية إلى المحيط الأطلسي، بفعل الإحاطة الملاحية الأيبيرية على رأس الرجاء الصالح واكتشاف العالم الجديد سنة 1492م، وهو ما كان له أثراً بالغاً على الساحة السياسية والاقتصادية لضفتي البحر المتوسط من ناحية، وعلى العلاقات بين الدول الأورومتوسطية من ناحية أخرى.

الكلمات المفتاحية: التجارة العالمية – تجارة الأطلسي – تحوّل التجارة – الحوض الغربي للمتوسط .

Résumé :

Le Méditerranéen représentait un rôle axial dans la dynamique du mouvement du commerce mondial au cours de la 15ème siècle comme une zone géostratégique pour traverser l'entreprise dirige vers l'Est (Inde) et en Afrique. Subsaharienne, mais ce rôle vital, est devenu marginal dans le nouvel ordre mondial des échanges commerciaux internationaux au cours du 16ème siècle, en raison de l'évolution du commerce mondial à l'océan Atlantique. en effet de la navigation ibérique au niveau de La cap de bonne espérance, et la découverte du nouveau monde en 1492, ce qui a eu un impact significatif sur le paysage politique et économique des rives de la Méditerranée d'une part, et d'autre part sur les relations entre les pays euro-méditerranéens.

Mots-clés: commerce mondial - transformation de commerce - commerce atlantique - bassin occidental de la Méditerranée.